الاختصار ومظاهره في الأبواب والأساليب النحوية والصرفية

الدكتـــــورة
سلوى عبد الفتاح حسن بدوي
الأستاذ المساعد في قسم اللغويات
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة
ووكيل الكلية السابق لشئون التعليم والطلاب

﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾

سورة الكهف آية (١٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، لا إله إلا هو وحده لا شريك له صاحب المن والفضل والإحسان، بيده ملكوت كل شيء وهو على كل شيء قدير، وصلاة وسلامًا على رسوله صاحب الخلق العظيم، سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد ،،،

فإن العرب من دأبهم أنهم إلى الاختصار أمْيل وعن الإكثار أبعد، وقد جاءت أقوالهم وأمثالهم شاهدًا بإيثارهم قوة إيجازهم وحذف فضول كلامهم ورغبتهم فيما خف وأوجز عما طال وأملَّ، وأنهم متى اضطروا إلى الإطالة لداعي حاجة أبانوا عن ثقلها عليهم واعتدوا بما كلفوه من أنفسهم[1].

وقد بدا الاختصار في كلامهم وأصبح ظاهرة في أساليبهم وكان محط الفائدة حينئذ هو إصابة المعنى المراد. فإذا تم الاختصار مع حصول الغرض من الأسلوب، فقد تحقق الهدف من هذا الاختصار، ولا يستطيع أحد أن يدعي أن العرب قد أخلّوا بالاختصار تقصيرًا "فرب إشارة أبلغ من

---

(١) يراجع الخصائص: ١/ ٨٣، ٨٧ بتصرف واختصار.

عبارة"[١]. مما يجعلهم يتخذون المثل ويستشهدون به في كلامهم نظرًا لقلة لفظه وجزالته وسلامة المفردات وإصابة المعنى وحسن التشبيه"[٢].

ولذا قال عالم العربية لله أبو الفتح عثمان بن جني : "واعلم أن العرب إلى الإيجاز أميل وبه أعنى وفيه أرغب، وعن الإكثار أبعد..."[٣].

وقال السيوطي عن الاختصار: " وهو جُلّ مقصود العرب، وعليه مبني أكثر كلامهم"[٤].

مما يدل على تأملهم مواقع الكلام وإعطائهم إياه في كل موضع حقه وقدره في إصابة المعنى المراد.

ومن ثمَّ كان لا بد لدارس اللغة من إمعان النظر في الأساليب العربية والتأني في نظرته لها حتى يستطيع تحقيق الهدف من ورائها.

من هنا جاء هذا البحث بعنوان: **" الاختصار ومظاهره في الأبواب والأساليب النحوية والصرفية"** يهدف إلى: دراسة الجوانب المختلفة لهذه الظاهرة عن طريق:

- معرفة الأبواب والأساليب التي ظهر فيها الاختصار وإلقاء الضوء عليها،

---

(١) الخصائص: ١/ ٨١.

(٢) المزهر في اللغة: ١/ ٤٨٦ بتصرف، أهمية الأمثال في تراث الأمة: ١/ ٩ بتصرف.

(٣) يراجع: الخصائص: ١/ ٨٣، ٨٤، ٨٧ بتصرف واختصار.

(٤) الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٣٥.

وإبرازها بالدراسة والتفصيل.

- ومعرفة موقف العلماء من هذا الاختصار، وما ترتب عليه من آثار في بعض الأحكام النحوية مع بيان الفرق بين الاختصار والحذف وتحديد العلاقة بينهما.

خطة البحث: وتتكون من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة:

المقدمة: تحدثت فيها عن موضوع البحث وخطته ومنهجه.

التمهيد: الدرس النحوي والاختصار ويشتمل على ما يأتي:

١- الدراسات السابقة.

٢- نبذة عن الاختصار.

المبحث الأول: الاختصار والأبواب والأساليب النحوية. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الاختصار والأبواب النحوية.

المطلب الثاني: الاختصار والأساليب النحوية المستعملة.

المبحث الثاني: الاختصار والأبواب والأساليب الصرفية. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الاختصار والأبواب الصرفية.

المطلب الثاني: الاختصار والأساليب الصرفية المستعملة.

المبحث الثالث: حروف المعاني اختصار ودلالة.

الخاتمة: وتشتمل على ما يأتي:

١- إطلالة على البحث مع أهم النتائج الواردة به.

٢- الفهارس: وتشتمل على :

فهرس الشواهد القرآنية.

فهرس الحديث النبوي الشريف.

فهرس الشواهد الشعرية.

ثبت المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

وقد اتبعت المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي[١] في تنفيذ هذه الخطة.

هذا وبالله التوفيق

الباحثة
د. سلوى عبد الفتاح حسن بدوي
الأستاذ المساعد في قسم اللغويات
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات
بالمنصورة

---

(١) المنهج الاستقرائي: هو الذي يتبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول إلى حكم عام يشملها جميعًا والمنهج الوصفي هو الذي يصف اللغة ويقوم على دراسة الظاهرة النحوية أو الصرفية – يراجع المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم أ.د/ عوض الله جاد حجازي ص ١٦١ دار الطباعة المحمدية بالأزهر ط٢ ١٩٦٤م، وأسس علم اللغة: ص ٣٦ بتصرف- المؤلف: ماريوباي – ترجمة د. أحمد مختار عمر ط٢ – ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م – عالم الكتب.

التمهيد

الدرس النحوي والاختصار

ويشتمل على ما يأتي:

١- الدراسات السابقة.

٢- نبذة عن الاختصار، وتشتمل على:

أ- تعريف الاختصار.

ب-الفرق بين الاختصار والحذف والعلاقة بينهما.

١ - الدراسات السابقة

الاختصار من الظواهر اللغوية التي أشار إليها علماء العربية وصرحوا بها في ثنايا تراثهم النحوي والصرفي مثل: ابن جني في كتابه: الخصائص"، والزمخشري في المفصل، والأنباري في كتابه: "أسرار العربية" وابن يعيش في كتابه " شرح المفصل" والسيوطي في كتابه: "الأشباه والنظائر في النحو" وغيرهم... فاستضأت بما ذكره هؤلاء العلماء[١].

أما سيبويه فقد أشار إلى هذه الظاهرة في مواضع متفرقة من كتابه خاصة عند حديثه عن الحذف والتخفيف وعن الإغناء وعن كثرة الاستعمال[٢]، وقد تناولت هذه الظاهرة في بعض الأبواب والأساليب النحوية والصرفية بالتوضيح مع بيان ما ترتب على الاختصار من أحكام نحوية وصرفية وذلك حتى تتلازم جهود السابقين بجهود اللاحقين، وتحقيقًا لما قاله عالم العربية الخليل بن أحمد رحمه الله: إن من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي

---

(١) يراجع الخصائص: ١/ ٨١، ٨٣، ٨٤، ٢/ ٢٨١: ٢٨٥ والمفصل في علم العربية: ١٢٧، والأحاجي النحوية ص٥٠، وأسرار العربية: ص٨٨، ١٨٤، ٣٨٧، ٣٨٩، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ٢/ ٥٢٨، ٤٩١، ٤٩٢، وشرح كتاب سيبويه للصفار: ٢/ ٧٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٧، ٣/ ٨٤، ٤/ ٢٥، ٨/ ٥٩، وشرح كافية ابن الحاجب المسمى التحفة الشافية للنيلي: ٢/ ٨٦٦، ٨٦٨ تحقيق د/ إمام حسن حسن الجبوري- ١٩٨٣م، والأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٣٥: ٤١.

(٢) يراجع الكتاب: ١/ ١٣، ٢٥، ٢٧، ٢/ ٥، ١٣٧، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٣٩، ٣/ ٣٥٤، ويراجع: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٣، ٣/ ٨٤، والأشباه والنظائر: ١/ ٣٩ ويظهر ذلك من خلال البحث.

فيه القوي والضعيف لفعلنا، ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا[1].

وليس هذا ادعاء أنني من العلماء، ولكن هي محاولة أردت بها الإفصاح عن جهود السابقين وإثبات الفضل لهم والتنبيه على شرف هذه اللغة وكثرة ظواهرها وتأمل أهلها مواضع كلامهم وإعطائها في كل موضع حقه وحصته من التخفيف والتيسير مراعاة للناطقين بهذه اللغة.

وقد أضفت إلى جهودهم قدر المستطاع ويظهر ذلك من خلال صفحات هذا البحث بمشيئة الله تعالى.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٢ باختصار.

٢ – نبذة عن الاختصار

أ – تعريف الاختصار:

الاختصار يدور معناه اللغوي حول التقليل والاقتصار فيقال: اختصرت الطريق: سلكت المأخذ الأقرب ومن هذا اختصار الكلام.

وحقيقته: الاقتصار على تقليل اللفظ دون المعنى وهو المراد هنا[١].

شرط صحة الاختصار:

من التعريف السابق يمكننا أن نستنبط أن شرط صحة الاختصار هو إدراك المعنى المراد من وراء اللفظ وتمامه.

ب ـ الفرق بين الاختصار والحذف والعلاقة بينهما:

الفرق بينهما من وجهين:

الوجه الأول: قد سبق أن الاختصار يدور معناه حول التقليل أي تقليل اللفظ دون المعنى.

أما الحذف فيدور معناه في اللغة حول الإسقاط والقطع[٢].

وفي الاصطلاح: هو إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل[٣].

فهذا دليل على وجود فرق بينهما؛ لأن لكل واحد منهما مادة تدل على معنى معين غير المعنى الذي تدل عليه الأخرى .

فالاختصار تقليل اللفظ دون مساس بالمعنى.

---

(١) المصباح المنير ص ١١١ (خ ص ر).

(٢) اللسان (حذف)، القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز بادي ٣/ ١٣٠ فصل الحاء باب الفاء.

(٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٣/ ١٠٢ ت. أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم.

والحـذف: إسقاط اللفظ من الأسلوب أو قطعه منه لوجود دليل عليه وهو يشعر بالطرح.

الوجـه الثـاني: أن من شروط الحذف أن يكون في المذكور دلالة على المحذوف إما بوجود قرينة حال أو مقام وهو معنى قولهم: " لا بد أن يكون فيما أبقى دليل على ما ألقى "[١].

ولا يشترط ذلك في الاختصار.

العلاقة بين الاختصار والحذف تتمثل هذه العلاقة في أمور:

١ – الاختصار يكون سببا للحذف:

الاختصار وإرادة الإيجاز من أهم الأسباب التي تقتضي الحذف، ولذا قيل عن حذف الاختصار: بأنه الحذف لفهم المعنى[٢]. ولذلك إذا نظرنا إلى تعريف الإيجاز نجده يتقارب مع تعريف الاختصار، فالإيجاز لغة التقصير، واصطلاحًا: هو آداء المقصود من الكلام بأقل العبارات، أو هو اللفظ القليل الجامع للمعاني الجمَّة بنفسه.

ولذلك كان الإيجاز من أبدع الأساليب في كلام العرب وغاية تتبارى إليها فصحاؤهم.. وقد جاء في القرآن الكريم وعده العلماء من أهم أوجه إعجاز القرآن، ولهذا قيل: الإعجاز في الإيجاز نهاية إعجاز وهذا المعنى موجود في القرآن إما على سبيل الحذف وإما على سبيل الاختصار[٣].

---

(١) البرهان ٣/ ١١١.

(٢) ذكره الصفار في شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٧٠٢.

(٣) فالاختصار والحذف وجهان للإيجاز في القرآن الكريم ، فالاختصار يكون طلبا للإيجاز وكذلك الحذف.

ولكن لفظ (الاختصار) هو الأولى بإطلاقه على القواعد والأساليب النحوية والصرفية، ولفظ الإيجاز هو الأولى بإطلاقه على الكلام مطلقًا بشرط أن يكون مطابقًا لمقتضى الحال، ولذلك قيل: " ولا يعد الإيجاز بلاغة إلا إذا كان مطابقًا لمقتضى الحال الذي وجد فيه[١].... ولو كان الإيجاز محمودًا في كل الأحوال لجرده الله تعالى في القرآن ولم يفعل الله ذلك ولكنه أطال تارة للتوكيد، وحذف تارة للإيجاز وكرر تارة للإفهام[٢].

٢ – الاختصار فائدة للحذف:

لو أمعنا النظر قليلاً لوجدنا أن الاختصار كما صح جعله سببًا للحذف كذلك يصح جعله فائدة للحذف.

فمن فوائد الحذف الاختصار؛ لأنه يؤدي المعنى الكثير في اللفظ القليل.

٣ – يشتركان في بعض الأهداف:

فيشترك الاختصار مع الحذف في بعض الأغراض التي يأتي لها كل واحد منهما كالتخفيف لكثرة دوران الأسلوب في الكلام، كما في حذف (ياء) المتكلم في أسلوب النداء[٣]، كذلك في إنابة (يا) عن أدعو في ذلك الأسلوب اختصارا لكثرة دورانه على الألسنة[٤].

وغير ذلك مما يتضح في ثنايا البحث، فالعلاقة بينهما وثيقة.

---

(١) بصائر ذوي التمييز ١/ ٦٨، ٦٩.

(٢) بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية أ.د/ عبد الفتاح لاشين ص ١٦٩ بتصرف.

(٣) يراجع الكتاب : ٢/ ٢٠٩، شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ١٩.

(٤) يراجع شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٨٥.

المبحث الأول
الاختصار والأبواب والأساليب النحوية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الاختصار والأبواب النحوية.

المطلب الثاني: الاختصار والأساليب النحوية.

المطلب الأول
الاختصار والأبواب النحوية

ويشتمل على:

باب المعرب والمبني ويشمل:
١- ألقاب حركات الإعراب والبناء.
٢- المثنى والجمع

باب النكرة والمعرفة "أقسام المعرفة" ويشمل:
١- الضمير.
٢- العلم.
٣- أسماء الإشارة.
٤- الموصول.
٥- (أل) المعرفة.

باب الأحرف الداخلة على المبتدأ والخبر ويشمل:
- التوكيد بإنّ.

باب ما لم يسم فاعله.

باب المفعول معه.

باب العطف.

باب النداء.

باب أسماء الأفعال.

باب الممنوع من الصرف.
- العدل في الممنوع من الصرف.

باب العدد.

باب المعرب والمبني

ويشمل:

١ - ألقاب حركات الإعراب والبناء:

الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرًا.

وسمي الإعراب إعرابًا لثلاثة أوجه، **أحدها**: لأنه يبين المعاني، مأخوذ من قولهم: "أعرب الرجل عن حجته" إذا بينها فلما كان الإعراب يبين المعاني سمي إعرابًا.

الوجه الثاني: سمي إعرابًا؛ لأنه تغير يلحق أواخر الكلم من قولهم: "عَرِبت معدة الفصيل" إذا تغيرت أو فسدت وإذا كانت بمعنى فسدت فكيف يكون الإعراب مأخوذًا منه؟ قيل: معنى قولك: أعربت الكلام أي: أزلت عَرَبه وهو فساده وصار هذا كقولك: أعجمت الكتاب إذا أزلت عجمته وهذه الهمزة تسمى همزة السلب.

الوجه الثالث: أن يكون سمي إعرابًا لأن المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه، من قولهم: امرأة عَروب إذا كانت متحببة إلى زوجها قال الله تعالى: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾[1]. أي متحببات إلى أزواجهن.

والبناء هو: لزوم أواخر الكلم حالة واحدة بحركة أو سكون وهو منقول من هذا البناء المعروف للزومه وثبوته[2].

وألقاب الإعراب والبناء ثمانية يشملها الإيجاز والاختصار:

---

(١) سورة الواقعة آية (٣٧).

(٢) أسرار العربية: ١٨، ١٩ بتصرف.

أربعة للإعراب هي: الرفع والنصب والجر والجزم.

وأربعة للبناء هي: الضم والفتح والكسر والوقف.

قال سيبويه: هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع، والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف.

وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب:

فالنصب والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف.

وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل- وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يُبْنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف؛ وذلك الحرف حرف الإعراب[1].

فذكر سيبويه في هذا النص ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء وفرق بينهما فسمى الأولى رفعًا ونصبًا وجرًا وجزمًا، والثانية ضمًا وفتحًا وكسرًا ووقفًا، للفرق والإغناء عن أن يقال ضمة حدثت بعامل ونحوه فكان في التسمية فائدة

---

(١) الكتاب: ١/ ١٣.

الإيجاز والاختصار[١].

هذا ما أشار إليه ابن يعيش قائلاً:

"واعلـم أن سـيبويه فـصَّل بـين ألقـاب حركـات الإعـراب وألقـاب حركـات البناء، فسمى حركـات الإعـراب رفعًـا ونـصبًا وجـرًا وجزمًـا، وحركـات البنـاء ضـمًا وفتحًـا وكـسرًا ووقفًـا للفـرق بيـنهما، فـإذا قيـل: هـذا الاسـم مرفـوع أو منصوب أو مجرور علم بهذه الألقاب أن عاملاً عمل فيه يجوز زواله ودخولـه عامل آخر يحدث عمله، ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفـظ وأغنـى عـن أن يقول ضمة حدثت بعامل أو فتحة حدثت بعامل أو كسرة حـدثت بعامـل فكـان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار.."[٢].

هـذا وقـد اختلـف النحويـون حـول حركـات الإعـراب وحركـات البنـاء أيهـما أصل للآخر[٣].

---

(١) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٩ بتصرف.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٣، ٣/ ٨٤.

(٣) فذهب بعض النحويين إلى أن حركات الإعراب هي الأصل وأن حركات البناء فرع عليها، لأن الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء وهي الأصل، فكانت أصلاً، والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف وهي الفرع فكانت فرعًا، وذهب آخرون إلى أن حركات البناء هي الأصل وحركات الإعـراب فـرع عليهـا؛ لأن حركـات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها، وحركات الإعراب تزول وتتغير، ومـا لا يتغـير أولى بأن يكون أصلا مما يتغير، والأول أولى لقوة المتحرك بكثرة تصرفه.
ذكر ذلك الخلاف في أسرار العربية: ٢٠، ٢١ـ والأشباه والنظائر: ١/ ١٩٢.

وإذا نظرنا كذلك وجدنا أن في وضع هذه الحركات الإعرابية اختصارًا، فعلى الرغم من اختلاف النحويين أيضًا حول الإعراب بالحركات والإعراب بالحروف أي أحدهما أصل للآخر.

إلا أن الأولى أن يكون الإعراب بالحركات هو الأصل؛ لأنها أقل وأخف وبها نصل إلى الغرض فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل وهذا من قبيل[1] الاختصار أيضًا فالإيجاز والخفة من الدواعي الملازمة للاختصار.

(١) يراجع في ذلك: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٥١.

٢ - المثنى والجمع:

المثنى لغة: المعطوف كثيرًا، أو هو في الأصل المعطوف من ثنيت العود إذا عطفته[١].

وفي الاصطلاح: اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف نحو: المحمدان – البنتان – الرجلان.

فهذه الأمثلة تدل على اثنين أو اثنتين، ولكل واحد منهما مفرد هو: محمد – بنت – رجل، ثم ثنيت، وكان الأصل: محمد و محمد – بنت وبنت – رجل ورجل.

وكل واحد منها متفق في الوزن والحروف، ثم استغنى عن التكرار بالعطف بإلحاق المفرد في كل منها علامة التثنية، وهي ألف ونون في الرفع فتقول: المحمدان مجتهدان، وياء ونون في حالتي النصب والجر فتقول: رأيت المحمدين، وسلمت على المحمدين... وكذا باقي الأمثلة .

والغرض من المثنى الإيجاز والاختصار.

يقول سيبويه: " واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان، الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفا ولم يكن واوًا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية .... ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها .... ويكون في النصب كذلك... وتكون الزيادة الثانية نونا... وحركتها الكسر"[٢]. **ومن مظاهر الاختصار التي**

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٦٦، حاشية الصبان على الأشموني: ١/ ٧٥.

(٢) الكتاب: ١/ ١٧، ١٨ باختصار.

ذكرها العلماء في ذلك:

ما ذكره الزجاجي عن المثنى فيقول: هو ضم اسم إلى اسم مثله في اللفظ فيختصر ذلك بأن يقتصر على لفظ أحدهما إذ كان لا فرق بينه وبين الآخر، وذلك قولك: رجل ورجل ثم تقول: رجلان.. فيكون ذلك أخصر من تكرير الاسم"[١].

ويقول أبو البركات الأنباري: "إن قال قائل ما التثنية؟ قيل: التثنية العطف، تقول: "قام الزيدان، وذهب العمران" والأصل: قام زيد وزيد وذهب عمرو وعمرو" إلا أنهم حذفوا أحدهما وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجاز والاختصار، والذي يدل على أن الأصل هو العطف، أنهم يفكون التثنية في حال الاضطرار، ويعدلون عنها إلى التكرار كقول الشاعر:

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّها والفَكِّ فَارَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سكِّ[٢]

وقال الراجز: لَيثٌ وَلَيثٌ في مَجالٍ ضَنكِ[٣]

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ص ١٢١.

(٢) الرجز ورد في اللسان غير معزو، وفارة المسك: هي نافحة المسك أي: وعاؤه، والسُّك بالضم ضرب من الطيب، الفك: اللحى الجمع: فكوك وهما: فكان أعلى وأسفل. أسرار العربية ص ٤٨.

(٣) هذا الشطر يروى لوائلة بن الأسقع الصحابي ﷺ في أبيات من الرجز وعنى بالليث الأول نفسه، وبالثاني بطريقًا من بطارقة الروم بارزه في غزوة خالد بن الوليد مرج الروم، فقتله وائلة، والصحيح أنه لجعفر بن مالك الحنفي أورده الشنقيطي في الدرر اللوامع: ج ١ ص ١٨ ، وأورد قصته. يراجع هامش أسرار العربية للأنباري ص ٤٨.

أراد ليثان؛ إلا أنه عدل إلى التكرار في حالة الاضطرار لأنه الأصل"[١].

أما الجمع فهو صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين أو الاثنتين، والأصل فيه أيضًا العطف كالتثنية إلا أنهم لما عدلوا عن التكرار في التثنية طلبًا للاختصار كان ذلك في الجمع أولى[٢].

فالتثنية والجمع شريكان من جهة الجمع والضم، وإنما يفترقان في المقدار والكمية.

والغرض من الجمع الإيجاز والاختصار إذ كان التعبير باسم واحد أكثر اختصارًا من الإتيان بأسماء متعددة.

يقول سيبويه: وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين، واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها والثانية نون... وذلك قولك: المسلمون، ورأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين[٣].

مما سبق يتبين أن فائدة المثنى والجمع الإيجاز والاختصار.

ولذا عد السيوطي باب المثنى وكذا باب الجمع من الأبواب التي شملها الاختصار؛ لأنهما أغنيا عن العطف"[٤].

---

(١) أسرار العربية: ٤٧، ٤٨.

(٢) أسرار العربية: ٤٨. ويشمل ذلك الجمع بالألف والتاء أيضًا.

(٣) الكتاب: ١/ ١٨ بتصرف.

(٤) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٥.

ومما ترتب على هذا الاختصار أن وضع العلماء عدة شروط[1]. للاسم الذي يُراد تثنيته وجمعه، فليست الأسماء كلها صالحة ؛ لأن تثنى وتجمع.

ومن أهم هذه الشروط:

أن يكون للاسم الذي يراد تثنيته أو جمعه ثان في الوجود حتى يتضح المعنى ويتحقق الغرض من التثنية والجمع وهو الإيجاز والاختصار.

وعلى ذلك فلا يثنى لفظ الجلالة (الله) وهو المعبود بحق؛ لأنه لا ثاني له على الحقيقة، ولذلك لم يرد في القرآن الكريم إلا مفردًا، وذلك بخلاف

---

(١) من هذه الشروط:

١- أن يكون الاسم مفردًا، فإذا كان مثنى أو مجموعًا جمع مذكر سالم أو جمع مؤنث سالم فلا تجوز تثنيته.

٢- أن يكون معربًا فلا يثنى الاسم المبني ولا يجمع.

٣- أن يكون الاسم غير مركب فلا يثنى ولا يجمع المركب تركيبًا إسناديًا ولا المركب تركيبًا مزجيًا على الأصح، أما المركب الإضافي نحو: عبد الله فإنما يثنى ويجمع الجزء الأول منه على الصحيح.

٤- أن يكون الاسم منكرًا فلا يثنى العلم ولا يجمع باقيًا على علميته بل ينكر ثم يثنى ويجمع مقرونًا (بأل).

٥- أن يتفق الاسمان في اللفظ أي في الحروف وضبطها نحو: محمد ومحمد فنقول: محمدان وكذا في الجمع يقول الزجاجي: " ولذلك لم يجز تثنية اسمين مختلفي اللفظ كقولنا: زيد وبكر وعمر ومحمد وجعفر وما أشبه ذلك.

٦- أن يتفق الاسمان في المعنى فلا يثنى المشترك وهو اللفظ المستعمل في اكثر من معنى حقيقي. يراجع: الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ص ١٢١، التصريح: ١/ ٦٦، حاشية الصبان على الأشموني: ١/ ٧٥ بتصرف.

(إلـه) فإنـه لفـظ يثنـى نحـو قولـه تعـالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَإِيَّـٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾[1].

ويجمع نحو قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَـٰنِ ءَالِهَةٗ يُعۡبَدُونَ﴾[2].

لأن الآلهة متعددة فهناك من يتخذ إلهه هواه ومنهم من يتخذ الشمس إلهه أو البقر أو غير ذلك ... من الأشياء التي لا تضر ولا تنفع، أما المعبود بحق فهو (الله) الواحد الأحد الذي لا ثاني له في الوجود ولا يطلق هذا اللفظ على أحد سواه.

قـال تعـالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۞ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۞ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۞ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾[3].

وهذه الشروط التي وضعها العلماء تبين أنهم وضعوها بما يتناسب مع ما سمعوه عن العرب مع مراعاة ما يقوم به باب التثنيه وباب الجمع بكثرة ألفاظهما من دور بارز في التعبير وكثرة الاستعمال، مما دعت الحاجة إلى التخفيف. وقد وجدت ألفاظ معناها التكثير والتكرار فجعلوا التثنية علما على ذلك مثل لبيك أي لبًّا لبًّا[4] ومعناه : إقامة بعد إقامة على إجابتك ومثل:

---

(١) سورة النحل آية ٥١.

(٢) سورة الزخرف آية ٤٥.

(٣) سورة الإخلاص.

(٤) ذكر كذلك بعض العلماء أن كل مصدر مثنى في حالة الإضافة والتثنية فيه للتكثير يجب حذف فعله .

سعديك أي: سعدًا سعدًا ومعناه: إسعاد بعد إسعاد، ومثل حنانيك تثنية حنان حيث إن معناها التكثير والتكرار وليس المراد منها الاثنين فقط[1]. فكان الاختصار هنا من الحسن بمكان.

يراجع الصفوة الصفية: ١/ ٤٥٤، التحفة الشافية: ٢/ ١٨٤، ١٨٥، وعند يونس بن حبيب أن (لبيك) اسم مفرد غير مثنى وأن الفه قلبت ياء للإضافة ورد كلامه يراجع: الكتاب: ١/ ٣٥١.

(١) يراجع شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢/ ٢٤٠، سر صناعة الإعراب: ٢/ ٣٧٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ٤١٤، وشرح المفصل: ١/ ٢٩٠.

باب النكرة والمعرفة " أقسام المعرفة "

١ - الضمير

المعنى اللغوي للضمير:

مادة (ض م ر) يدور معناها اللغوي حول الهزال والخفاء[١]، ففي القاموس (والضمير: العنب الذابل، وداخل الخاطر، وأضمره أخفاه، والضُّمْرُ بسكون الميم وضمها الهزال وخفة اللحم.

وهذا المعنى يصور حال الضمير من الاستتار والخفاء، ومن قلة مبناه إذا ظهر وبرز في الكلام.

تعريف الضمير:

هو اسم جامد يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب[٢].

فما يدل على متكلم نحو: (أنا ونحن والتاء المضمومة والياء) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ﴾[٤]، ونحو قوله تعالى: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٥].

وما يدل على مخاطب نحو: "أنت وأنتما وأنتم وأنتن والكاف والتاء

---

(١) يراجع: لسان العرب (ضمر)، القاموس المحيط فصل الضاد باب الراء "ضمر"، مختار الصحاح للرازي: (ضمر).

(٢) يراجع الكتاب لسيبويه: ٢/ ٣٥٠: ٣٥١.

(٣) سورة طه آية ١٤.

(٤) سورة البقرة من الآية ٣٠.

(٥) سورة الأنبياء من الآية ٨٨.

المفتوحة: نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ﴾(١). **ونحو قوله تعالى:** ﴿أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾(٢).

ومما يدل على غائب نحو: "هو وهي وهما وهم وهن". نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾(٣)، **وقوله تعالى:** ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّـٰظِرِينَ﴾(٤).

والضمير أعرف المعارف على الأصح بعد لفظ الجلالة؛ لأنه لا اشتراك فيه لتعيينه بما يعود إليه؛ ولذلك لا يوصف ولا يوصف به(٥).

يقول الشيخ الخضري: " واعلم أن الجلالة أعرف المعارف إجماعًا ثم الضمير على الأصح"(٦). ويسميه الكوفيون كناية ومكنيا؛ لأنه يكنى به أي: يرمز به عن الظاهر اختصارًا(٧).

أقسام الضمير: ينقسم الضمير إلى قسمين:

١ - بارز وهو ماله صورة في الكلام ويكون متصلا ومنفصلا.

---

(١) سورة المائدة من الآية ١٦.

(٢) سورة القصص من الآية ٣٥.

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٩.

(٤) سورة الشعراء الآية ٣٣.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٨٧، ويراجع: التحفة الشافية: ٢/ ٥٨٦، ضمير الشأن والقصة في لغة القرآن ص ١٤ د/ حسن حامد البهوتي ط١ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م

(٦) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ٥٣.

(٧) يراجع: حاشية الصبان على شرح الشموني ١/ ١٠٩، حاشية الخضري على ابن عقيل: ١/ ٥٣، ٥٤.

٢- مستتر وهو ما ليس له صورة في اللفظ ولا صورة له في الكلام.

والمقصود من الضمير دفع الالتباس مع الاختصار كما في الأمثلة السابقة.

وعن مظاهر الاختصار في الضمير

يقـول ابـن يعـيش: " وإنـما أتـى بالمـضمرات كلهـا لـضرب مـن الإيجـاز واحترازًا من الإلباس، فأما الإيجاز فظاهر، لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم"(١).

ويقـول الـسيوطي: "ومـن ثـم وضـعوا بـاب الـضمائر؛ لأنهـا أخـصر مـن الظـواهر خصوصًا ضمير الغيبة فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة فإنه في قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغۡفِرَةً﴾(٢). قام مقام عشرين ظاهرًا، ولذا لا يعدل إلى المنفصل مع إمكان المتصل"(٣).

فبين السيوطي أن الضمير خصوصًا ضمير الغيبة يقوم مقام أسماء كثيرة، كما في الآية الكريمة فقد قام قوله تعالى: ﴿لَهُم﴾ مقام عشرين اسما هي المذكورة في قولـــه تعـــالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡقَٰنِتِينَ

---

(١) شرح المفصل: ٣/ ٨٤.

(٢) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾. سورة الأحزاب آية: ٣٥. فالضمير في (لهم) أغنى عن هؤلاء جميعًا.

(٣) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٥، ويراجع البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٤/ ٢٤.

وَٱلْقَٰنِتَٰتِ﴾... الآية[١].

فالضمير أفاد الاختصار مع دفع اللبس وهذه ميزة الضمائر، ولا تكون هذه الميزة للأسماء الظاهرة فلو سميت المتكلم والمخاطب باسميهما وعلميتهما فقد يحصل الالتباس، وإذا قلت: جاء محمد فأكرمته، فقد عين الضمير وحدد أن الذي وقع عليه الإكرام إنما هو محمد المذكور، فإذا حذفت هذا الضمير الغائب وجعلت مكانه لفظ (محمد) مكررًا فقلت: جاء محمد فأكرمت محمدًا فقد يتوهم السامع أن محمدًا الثاني غير محمد الأول[٢].

فالاختصار في أساليب الضمير واضح وقد ترتب على هذا الاختصار أحكام :

الحكم الأول: أنه لا يليق بالضمير الزيادة.

ولذا رَجُح رأي البصريين في خلافهم مع الكوفيين حول الحروف التي وضع عليها الاسم في (هو وهي) حيث قال البصريون: الاسم بكماله (هو وهي) وهما ضمير منفصل[٣].

يقول سيبويه: " وأما المضمر المحدَّث عنه فعلامته: هو، وإن كان مؤنثًا فعلامته هي، وإن حدَّثتَ عن اثنين فعلامتهم هما، وإن حدَّثْت عن جمع

---

(١) سورة الأحزاب من الآية ٣٥.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣، ضمير الشأن والقصة في لغة القرآن الكريم ص ١٥

(٣) الخلاف مذكور في الإنصاف مسألة رقم ٩٦ ج٢ص ٦٧٧، اللباب في علل الإعراب: ١/ ٤٨٨، شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٩٦، ويراجع: شرح الكافية للرضي: ٢/ ٤١٨.

فعلامتهم: هم، وإن كان الجمع جمع المؤنث فعلامته: هُنَّ"[١].

فذكر سيبويه أن صيغة الاسم هي الضمير بكماله، ولم يذكر الهاء وحدها.

وتبعه كثير من النحويين منهم ابن السراج[٢]، والعكبري[٣]، وابن يعيش[٤]، واختاره ابن القواس[٥].

قال ابن يعيش: "والصواب مذهب البصريين ... لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر فلا يكون على حرف واحد؛ ولأن المضمر إنما أتى به للإيجاز والاختصار فلا يليق به الزيادة ولا سيما الواو وثقلها وبنيت على الفتح تقوية بالحركة ولخفته ولثقل الضمة على الواو المضموم ما قبلها[٦]، ويشمل هذا الاختصار أيضًا ضمير الشأن[٧].

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٥١.

(٢) الأصول: ٣/ ٤٦٠.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٨٨.

(٤) شرح المفصل: ٣/ ٩٦.

(٥) شرح ألفية ابن معط لابن القواس: ١/ ٦٦٤، تحقيق علي موسى الشوملي ط١.

(٦) شرح المفصل: ٣/ ٩٦ بتصرف، شرح الأشموني بحاشية الصبان: ١/ ١١٨، الانتصاف من الإنصاف أ/ محمد محي الدين عبد الحميد: ٢/ ٦٧٨.

(٧) حقيقة ضمير الشأن: أنه نوع من الضمائر وله أسماء عديدة فيطلق عليه ضمير الشأن، وضمير القصة، وضمير الأمر، وضمير الحديث، وضمير المجهول، وأشهرها الأول، فالذي يليه، وهكذا ، وإنما سمي ضمير الشأن؛ لأنه يرمز للشأن أي للحال المراد الكلام عنها، وسمي ضمير القصة؛ لأنه يشير إلى القصة أي المسألة التي سيتناولها الكلام، وسمي ضمير الأمر وضمير الحديث لأنه يرمز إلى الأمر الهام الذي يجيء بعده، والذي هو موضوع الكلام

إلا أنه يفترق عن سائر الضمائر بأنه لا يقوم الظاهر مقامه وغيره من الضمائر يجوز إقامة الظاهر مقامه[١].

الحكم الثاني: أنه متى أمكن اتصال الضمير فلا يعدل عنه إلى الانفصال إلا لضرورة[٢].

فالقياس في المضمرات أن تكون كلها متصلة؛ لأنها أوجز لفظًا، وأبلغ في التعريف[٣].

وفي ذلك يقول سيبويه: " واعلم أنه لا يقع أنت في موضع التاء التي في فعلت، ولا أنتما في موضع تا التي في فعلتما، ألا ترى أنك لا تقول: فعل أنتما ولا يقع أنتم في موضع تمْ التي في فعلتم لو قلت فعل أنتم لم يجز ولا يقع هم في موضع الواو التي في ضربوا..."[٤].

والحديث المتأخر عنه، يراجع: الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٩٠ باختصار وتصرف لنور الدين عبد الرحمن الجامي المتوفى سنة ٨٩٨هـ - دراسة وتحقيق د/ أسامة طه الرفاعي ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية -الجمهورية العراقية، وضمير الشأن ضمير الغائب يتقدم على الجملة الاسمية والفعلية ويفسر بها وتكون خبرًا عنه، أو هو الضمير المبين بجملة تفسر دلالته وتوضح المراد منه ومعناها معناه عائدًا على متأخر لفظا ورتبة.

حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/ ١٣٤، ضمير الشأن ص ٢١.

(١) الكتاب: ٢/ ١٣٧، الأشباه والنظائر: ٢/ ٢٢٠.

(٢) يراجع الكتاب ٢/ ٣٦٢.

(٣) شرح المفصل ٣/ ٨٥.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٥١ باختصار.

ويقـول الزمخـشري: "ولأن المتصل أخصر لم يسوغوا تركه إلى المنفصل إلا عند تعذر الوصل"[١].

ومما ذكره ابن يعيش في شرح كلام العلامة الزمخشري قوله: إن ما كان متصلاً كان أقل حروفًا من المنفصل، فمنه ما كان على حرف واحد كالتاء في قمت والكاف في ضربك طلبًا للإيجاز والاختصار... فأما المنفصل فلا يكون إلا على حرفين أو أكثر؛ لأنه منفرد عن غيره بمنزلة الأسماء الظاهرة، ولا يمكن إفراد كلمة على حرف واحد، وإذا ثبت أن المتصل أقل حروفًا من ا لمنفصل وأوجز كان النطق بالمتصل أخف، فلذلك لا يستعملون المنفصل في المواضع التي يمكن أن يقع فيها المتصل؛ لأنهم لا يعدلون إلى الأثقل عن الأخف والمعنى واحد إلا لضرورة.

فلـذلك لا تقـول : اضرب أنت ولا هو؛ لأنه يجوز أن يقع هنا المتصل فنقول: ضربت وضرب، فتكون التاء الفاعلة ولا حاجة إلى أنت. وكذلك يكون الفاعل مستترًا في ضرب ولاحاجة إلى هو لأن الأول أوجز[٢].

إلا إذا اقتضى الأمر وجوب الانفصال كأن يتقدم الضمير على عامله نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٣] ، أو يلي إلا نحو قوله تعالى: ﴿أَمَرَ

---

(١) المفصل في علم العربية: ص ١٢٧.

(٢) شرح المفصل: ٣/ ١٠٢ باختصار وتصرف.

(٣) سورة الفاتحة آية: ٥.

أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ﴾[1] وغير ذلك[2].

وخلاصة ما سبق:

أن الاختصار وقع في الضمائر المتصلة والمنفصلة فإنما أوتي بها في الضمير المنفصل؛ لأنه أشد اختصارًا من الاسم الظاهر، وفي الضمير المتصل ؛ لأنه أشد اختصارًا من الضمير المنفصل ومن الاسم الظاهر.

---

(١) سورة يوسف من الآية: ٤٠.

(٢) يراجع: شرح التسهيل: ١/ ١٤٨، أوضح المسالك ١/ ٨٩: ٩٥، التصريح: ١/ ١٠٦، وعدة السالك: ١/ ٨٦، ٨٧.

٢ - العلم

العلم من أقسام المعرفة.

ويطلق في اللغة على الجبل، ويطلق أيضًا على الراية التي تكون أمارة للجيش أو لفريق منه.

وهو نوعان: جنسي[١]. وشخصي، وهو اسم يعين مسماه تعيينًا مطلقًا.

وهذا التعيين جعل في العلم اختصارًا؛ لأنه خصه وميزه بالاسمية عن جنسه.

قال سيبويه: "فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى معرفة إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللام ، والأسماء المبهمة، والإضمار، فأما العلامة اللازمة المختصة فنحو: زيد وعمرو، وعبد الله، وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة ؛ لأنه اسم وقع عليه يُعرف به بعينه دون سائر أمته..."[٢].

وعن مظاهر الاختصار في العالم:

يقول ابن يعيش: " اعلم أن العلم هو الاسم الخاص الذي لا أخص منه، ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية فيفرق بينه وبين

---

(١) العلم الجنسي هو اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية تقول: "أسامة أجرأ من ثُعالة" فيكون بمنزلة قولك: "الأسد أجرأ من الثعلب" وأل في هذين للجنس. وقد ذكره سيبويه بقوله: هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعًا في الأمة.

يراجع الكتاب: ٢/ ٩٣، أوضح المسالك ١/ ١١٢، ١٢١.

(٢) الكتاب ٢/ ٥.

مسميات كثيرة بذلك الاسم، ولا يتناول مماثلة في الحقيقة والصورة؛ لأنه تسمية شيء باسم ليس له في الأصل أن يسمى به على وجه التشبيه... وإنما أتى بالأعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات ألا ترى أنه لولا العلم لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فأغنى العلم عن ذلك أجمع"[1].

فمما سبق يتبين أن العلم يطلق على الشخص ليميزه ويخصه بالاسمية فيفرق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم وأنه لولا هذا العلم، لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه، أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فأغنى العلم عن تعدد تلك الصفات.

فهو يعد بذلك من قبيل الاختصار.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٧ باختصار. الأشباه والنظائر: ١/ ٣٧.

٣ – أسماء الإشارة

مما ورد في معنى الإشارة قولهم:

"أشار إليه بيده إشارة وشوَّر تشويرًا لوح بشيء يُفهم من النطق، فالإشارة ترادف النطق في فهم المعنى، كما لو استأذنه في شيء، فأشار بيده أو رأسه أن يفعل أو لا يفعل فيقوم مقام النطق[١].

ومن ذلك لغة الإشارة، واسم الإشارة : اسم يدل على مسمى وإشارة إليه فإن قيل: هذا محمد: دل لفظ (هذا) على ذات محمد وعلى الإشارة إلى هذه الذات، واقترنت الدلالة بالإشارة، وقد يدل على شيء معنوي نحو: هذه "فكرة جيدة".

والمشار إليه إما واحد، أو اثنان، أو جماعة، وكل واحد منها إما مذكر وإما مؤنث للمفرد المذكر "ذا"[٢]. وللمفردة المؤنثة "ذي وذِهِ"[٣]، والمثنى: (ذان، وتان) رفعًا ، وذين وتين جرا ونصبا، ولجمعهما: "أولاء" ممدودًا عند الحجازيين ومقصورًا عند تميم[٤]، ويضاف إليها ها، التنبيه فيقال: هذا – هذه... ومن مظاهر الاختصار في هذه الأسماء . التعبير بهذه الأسماء فيه من الاختصار ما لا يخفى فالتعبير بـ (ذا أو ذي)

---

(١) لسان العرب: (ش و ر)، المصباح المنير (ش و ر) ص ٢٠٩.

(٢) يضاف له ثلاثة ألفاظ أخرى هي: " ذاء"، و" ذائه" ، و "ذاؤه". يراجع عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: ١/ ١٢٢.

(٣) ولها ألفاظ أخرى منها: تي، وتِهِ، ودِهْ، وتِهْ، وذِه، وذات، و (تا) يراجع: أوضح المسالك ١/ ١٢٢.

(٤) الكتاب: ٢/ ٥، أوضح المسالك: ١/ ١٢٢، ١٢٣ بتصرف.

أشد اختصارًا من محمد أو هند، كذلك التعبير بـ (ذان) و (تان) أشد اختصارا من محمد وعليّ وفاطمة وهند.

وكذلك التعبير بـ (أولاء) أشد اختصارا من محمد وعليّ وإبراهيم لأن هذه الأسماء تعين مسماها ما دام حاضرًا ولكثرة استعمال هذه الأسماء لزمت حالة واحدة وهي البناء، وهذا بالإضافة إلى ما ذكره سيبويه حيث قال: " وأما الأسماء المبهمة فنحو: هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وذلك وتلك، وذانك وتانك وأولئك وما أشبه ذلك، وإنما صارت معرفةً ؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته "[1].

فما ذكره سيبويه يشير إلى أنها أسماء مبهمة بمعنى أنها تقع على كل شيء من حيوان ونبات وجماد، ولا يزول إبهامها إلا بالإشارة الحسية المقترنة بلفظها.

وهذا يشير إلى أن فيها وجهًا للاختصار؛ لأنها خصت المشار إليه بالإشارة دون سائر أمته، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ ...﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿فَقَال

---

(١) الكتاب: ٢/ ٥.

(٢) سورة الأنبياء من الآية: ٩٣.

(٣) سورة يوسف من الآية : ١٠٨.

(٤) سورة البقرة الآية: ٢٧.

أَنۢبِـُٔونِى بِأَسۡمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَـٰدِقِينَ ﴾[1]، **وقولـــه تعـــالى:** ﴿فَوَيۡلٌ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَـٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَـٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشۡتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلاً ﴾[2].

---

(١) سورة البقرة من الآية ٣١.

(٢) سورة البقرة من الآية : ٧٩.

٤ - الموصول

"الموصول الاسمي المشترك"

الموصول: اسم مفعول من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه.

وهو ضربان: حرفي واسمي.

الموصول الحرفي: كل حرفٌ أُوّل مع صلته بمصدر وهو ستة: أنَّ، وأنْ، وما، ، كي، لو، والذي على لغة حكاها الفارسي عن يونس بن حبيب نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[١]، أي: إنزالنا، وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٢] أي صومكم، ونحو: ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾[٣]. أي بنسيانهم يوم الحساب.

والموصول الاسمي: هو ما افتقر أبدًا إلى عائد أو خلفه وهو الاسم الظاهر وهو ضربان : نصٌ ومشترك.

النص: هو ما كان نصًا في الدلالة على بعض الأنواع ومقصورًا عليها لا يتعداها وهو ثمانية : الذي – التي – اللذان – اللتان – الأُلى – الذين – اللاتي – اللائي.

والمشترك: هو ما جاء بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع مذكرًا ومؤنثًا وهو ستة أسماء: من – ما – أيّ – أَلْ، ذو الطائية – ذا[٤].

---

(١) سورة العنكبوت من الآية ٥١.

(٢) سورة البقرة من الآية ١٨٤.

(٣) سورة ص من الآية ٢٦.

(٤) ولهذه الأسماء أحكام خاصة بها . يراجع في ذلك الكتاب ٢/ ١٠٥، شرح التسهيل

فهو لا يقتصر على بعض الأنواع بل يصلح لها جميعًا من غير أن تتغير صيغته اللفظية.

نحو: جاءني منْ نجح – ومن نجحت، ومن نجحا- ومن نجحتا- ومن نجحوا- ومنْ نجحن.

ونحو: جاءني ذو قام- وذو قامت، وذو قاما- وذو قامتا، وذو قاموا – وذو قمن....

فجاء الاسم الموصول المشترك في الأمثلة السابقة بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع مذكرًا ومؤنثًا، وفي هذا من الاختصار ما لا يخفي.

قال **ابن يعيش في مبحث الموصولات**: " وأما " مَنْ" فإنها تكون بمعنى (الذي) وتحتاج من الصلة إلى مثل ما احتاجت إليه الذي... وهي اسم بدليل أنها تكون فاعلة نحو قولك: "جاءني من قام" فموضع (مَنْ) رفع بأنه فاعل ومفعولة نحو: " رأيت مَنْ عندك" فيكون موضعها نصبا بأنه مفعول به كما تكون الأسماء كذلك ، ولا بد لها من ضمير يعود إليها وذلك من خصائص الأسماء، ويدخل عليها حروف الجر نحو قولك: مررت بمَنْ عندك" قال الله تعالى: ﴿يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾[1]، وقال: واعلم أن " مَنْ" لفظها واحد مذكر ومعناها معنى الجنس لإبهامها تقع على الواحد والاثنين والجماعة، والمذكر والمؤنث فإذا وقعت على شيء من ذلك ورددت إليها الضمير العائد من صلتها أو خبرها على لفظها نفسها كان مفردًا مذكرًا ؛ لأنه ظاهر

١/ ١٨٦، ١٩٦: ٢٢٢، أوضح المسالك: ١/ ١٣٤: ١٤٨، والتصريح: ١/ ١٣٥.

(١) سورة الفتح من الآية ١٤.

اللفظ سواء أردت واحدًا مذكرًا أو مؤنثًا أو اثنين أو جماعة وإن أعدت الضمير إليها على معناها فهو على ما يقصده المتكلم من المعنى فأما ما أعيد إليه على اللفظ فنحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[١]، على حد قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾[٤].

وعليه أكثر الاستعمال، وأما ما أعيد إليه على معناه في الجمع فنحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَـٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعْمَلُونَ﴾[٦]...[٧].

فمن مظاهر الاختصار:

أن التعبير بـ (مَنْ) أو (ما) أو (أل)، أو (ذو) بلفظ واحد وبصورة واحدة للمفرد والمثنى والجمع مذكرًا ومؤنثا بدلا من الذي والتي واللذان واللتان والذين واللاتي يبين وجه الاختصار في استعمال هذه الأسماء..

وقد جاء الاختصار في هذا الباب قياسًيا على ما أقره العلماء من الاختصار في باب أسماء الأفعال حيث تأتي أيضًا بلفظ واحد مع

---

(١) سورة الأنعام من الآية ٢٥.

(٢) سورة يونس من الآية ٤٣ .

(٣) سورة الطلاق من الآية ٢.

(٤) سورة التغابن من الآية ١١.

(٥) سورة يونس من الآية ٤٢.

(٦) سورة الأنبياء من الآية ٨٢.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٣، ١٤ بتصرف.

المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع نحو: صه يا زيد، وصه يـا زيـدون، وصه يا هندات...."[1].

مما يدل على قدرة هذه اللغة على الاستيعاب والتعبير وإشباع رغبة المتكلم والسامع بأقل لفظ وأوجز عبارة.

(١) يراجع الأشباه والنظائر: ١/ ٣٨.

٥ - (ال) المعرفة[١]

(أل) المعرفة وهي الأصل في كونها من علامات الاسم؛ لأنها خاصة به ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾.

وتنقسم إلى قسمين: جنسية وعهدية.

الأول: (أل) الجنسية: وهي الداخلة على نكرة تفيد معنى الجنس المحض مثل: الرجل، الإنسان، وهي ثلاثة أنواع:

أولها: (أل) التي لبيان الحقيقة وهي التي لا تخلفها (كُلُّ) حقيقة ولا مجازًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّ﴾[٢]. فـ "ماء" اسم جنس إفرادي وهو ما يصدق على القليل والكثير مثل عسل ولبن[٣] دخلت عليه أداة التعريف (أل) فأفادت أن الجنس يراد به حقيقته القائمة في الذهن.

ولا تخلفها (كل) فلا يقال: وجعلنا من كل ماء كل شيء حي، لأن هناك من الماء ما لا يأتي بحيٍّ كالماء الدافق الذي يخرج من بين الصلب والترائب فإنه قد لا يأتي بحي.

وأل هنا لبيان الحقيقة نحو: الرجل أقوى من المرأة . أي: أن حقيقة الرجل أقوى من حقيقة المرأة من غير إرادة أن كل واحد من الرجال أقوى من كل

---

(١) أو المعرفة بالأداة.

(٢) سورة الأنبياء من الآية ٣٠.

(٣) شذا العرف في فن الصرف ص ١١٠ ت/ ناجي عبد العال حجازي- وهناك اسم جنس جمعي وهو ما يتميز بالياء في الواحد نحو: روم- رومي أو بالتاء نحو: تمر وتمرة وشجر وشجرة.

واحدة من النساء فقد تكون بعض النساء أقوى من بعض الرجال.

وعلى كل فالتعبير بـ (أل) هنا فيه من الاختصار ما لا يخفى بالإضافة إلى ما في الاسم النكرة الذي دخلت عليه (أل) من معنى الشيوع والعموم فهو يؤدي المعنى الكثير في لفظ قليل وهو الهدف المرجو من الاختصار.

ثانيها: (أل) التي لاستغراق الأفراد وهي التي تخلفها (كل) حقيقة نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[1].

فإنه لو قيل: وخلق كل إنسان ضعيفًا" لكان صحيحًا على جهة الحقيقة.

وعلامتها: أن يصح الاستثناء مما دخلت عليه؛ لأن المستثنى ينبغي أن يكون أقل أفرادًا من المستثنى منه نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ * إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[2]. ويصح نعته بالجمع، نحو قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾[3].

ثالثها: (أل) التي لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذم[4]، وهي التي تخلفها (كُلّ) مجازًا نحو: محمد الرجل علما، فإنه لو قيل: أنت كل رجل علما، يصح على جهة المجاز، على معنى أنه قد اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال من جهة، كما له في العلم، ولا اعتداد بعلم غيره لقصوره عن رتبة الكمال.

---

(١) سورة النساء من الآية ٢٨.

(٢) سورة العصر الآية ١: ٢، وجزء من الآية ٣.

(٣) سورة النور من الآية ٣١.

(٤) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ١/ ١٦٢ بتصرف.

فـ(أل) الجنسية في هذا المقام تُعد من الألفاظ التي تؤدي المعنى الكثير في اللفظ القليل فتؤدي إلى الاختصار عن طريق الكلمة التي تدخلها دون مساس بالمعنى المراد.

ولذا قال سيبويه عن التعريف بالألف واللام:

" وأما الألف واللام فنحو: الرجل والفرس والبعير، وما أشبه ذلك؛ وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته، لأنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ ، فإنك إنما زعمت أنك إنما مررت بواحدٍ ممن يقع عليه هذاالاسم، لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب وإذا أدخلت الألف واللام فإنما تُذكّره رجلاً قد عرفَه، فتقول: الرجل الذي من أمره كذا وكذا؛ ليتوهم الذي كان عهدَه ما تذكّر من أمره"[1].

فدخول (أل) على الشيء جعله محددًا.

وفي تحديد الشيء المراد دون سائر أمته اختصار وأغنى السامع وأشبع رغبته في معرفة المراد.

وبالقياس على ما سبق من إرادة الاختصار في باب العلم وباب الضمير وباب الموصول وباب (أل المعرفة)، فإن الاختصار قد شمل أيضًا بقية أبواب المعارف.

كالمضاف إلى المعرفة مثل: "هذا أخوك" إضافته إلى الكاف حددت الشيء المراد دون سائر أمته.

يقول سيبويه: "وأما المضاف إلى المعرفة فنحو قولك: هذا أخوك،

---

(١) الكتاب: ٢/ ٥.

ومررت بأبيك وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها؛ لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته"[1].

وهذا يدل على أن الاختصار قد دخل جميع أقسام المعرفة؛ لأن المعرفة عبارة عما وضع ليدل على شيء معين، وهذا التعيين هو الذي أظهر وجه الاختصار فيها وجعله من الحسن بمكان.

(١) الكتاب: ٢/ ٥.

باب الأحرف الداخلة على المبتدأ والخبر

التوكيد بإنَّ

(إنَّ وأنَّ) من الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما أعملت؛ لأنها أشبهت الفعل كبقية أحرف هذا الباب[1]. وهو يرفع وينصب.

وفائدتها التأكيد لمضمون الجملة أو الخبر[2]، فإن قول القائل: " إن الحياة جهاد" ناب مناب تكرير الجملة مرتين، مع حصول الغرض من التأكيد فإن أدخلت اللام وقلت: "إن الحياة لجهاد "ازداد معنى التأكيد وكأنه بمنزلة تكرار الجملة ثلاث مرات، وهذا الإيجاز أو الاقتصاد في ألفاظ الجملة مع حصول الغرض من التوكيد هو الذي يجعل لمثل هذه الجملة قيمتها في الأساليب العربية.

---

(١) ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه: الوجه الأول: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح. الوجه الثاني: أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف، الوجه الثالث: أنها تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء. الوجه الرابع: أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو: "إنني وكأنني ولكنني، والوجه الخامس: أن فيها معاني الأفعال، فمعنى إن وأن حققت ، ومعنى كأن: شبهت، ومعنى لكن: استدركت... فلما أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمله. يراجع الكتاب: ٢/ ١٣١، والمقتضب: ٤/ ١٠٨.

ويراجع أسرار العربية ص ١٤٩ بتصرف، عدة السالك: ١/ ٢٩١ بتصرف.

(٢) الأدوات التي يؤكد بها الخبر كثيرة منها: إن ولام الابتداء، والسين وقد، وضمير الفصل، والقسم ، ونونا التوكيد.....

ومـن أمثلتهـا في القـرآن الكـريم قولـه تعـالى: ﴿إِن ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [سـورة الأحـزاب مـن الآيـة ٢٤]، وقولـه تعـالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَـٰطِينِ﴾[١].[٢].

وعن مظاهر الاختصار في التعبير بإنّ، وأنّ يقول ابن يعـيش: "فأمـا فائدتهما فالتأكيد لمضمون الجملة فإن قول القائل: إن زيدًا قـائم" نـاب منـاب تكريـر الجملة مرتين إلا أن قولك: إن زيدا قائم أوجز من قولك: زيـد قـائم زيـد قـائم مع حصول الغرض من التأكيد.

فإن أدخلت اللام وقلت: إن زيدًا لقـائم ازداد معنـى التأكيـد وكأنـه بمنزلـة تكـرار اللفـظ ثـلاث مـرات وكـذلك أن المفتوحـة تفيـد معنـى التأكيـد كالمكسورة..." [٣].

ومن ثم جعل السيوطي التوكيد بإن وأن مما وضع للاختصار.

فقال: "إنـما دخلـت إنّ عـلى الكـلام للتوكيـد عوضًـا مـن تكريـر الجملـة وفي ذلك اختصار"[٤].

والاختصار في مثل هذا الأسلوب له بلاغتـه ووجاهتـه، لأن التوكيـد معنـى مـن المعاني لا يستغني عنه متحدث في الأحاديث اليومية المـسموعة والمكتوبـة،

---

(١) سورة الإسراء من الآية ٢٧.

(٢) في البلاغة العربية علم المعاني– البيان – البـديع: ص ٥١، ٥٢ بتـصرف- د. عبـد العزيز عتيق.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٥٩.

(٤) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٦.

وهو يراعي مقتضى حال السامع فلكثرة استعماله حَسُن فيه الاختصار، ولا يخفى ما في بقية أحرف هذا الباب من الاختصار أيضًا.

باب ما لم يسم فاعله

ينقسم الفعل إلى مبني للفاعل، ويسمى معلومًا، وهو ما ذكر معه فاعله نحو: حَفِظَ مُحمدٌ الدرسَ، وإلى مبني للمفعول ويسمى مجهولاً وهو ما حُذف فاعله وأنيب عنه غيره نحو: حُفظ الدرسُ وهو ما لم يسّم فاعله وفي هذه الحالة يجب أن تُغَيّر صورة الفعل عن أصلها[١]، وذلك لتهيئة الفعل – وهو في صدر الجملة – لحذف الفاعل واستقباله للنائب عنه وعمله الرفع فيه.

وإنما لم يسم الفاعل؛ لأن العناية قد تكون بذكر المفعول ، كما تكون بذكر الفاعل، وقد تكون للجهل بالفاعل، وقد تكون للإيجاز والاختصار... إلى غير ذلك مما ذكره العلماء[٢].

وقد عدَّ السيوطي باب النائب عن الفاعل من الأبواب التي وُضعت للاختصار قال: "وباب النائب عن الفاعل؛ لأنه دل على الفاعل بإعطائه حكمه وعلى المفعول بوضعه"[٣].

---

(١) يراجع الكتاب لسيبويه: ١/ ١٢، ٣/ ٦٧ طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، المنصف لابن جني: ١/ ٢٥٠ ت/ أ/ إبراهيم مصطفى، أ د/ عبد الله أمين ط١ ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م، أسرار العربية للأنباري: ٩١، ٩٢ دار إحياء الكتب العربية ط٢/ ١٣٢٥هـ، شرح ابن عقيل: ١/ ٤٢٦، شرح التصريح: ١/ ٢٥٩، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ٢/ ١٦٥ ت د/ عبد العال سالم مكرم، أ/ عبد السلام هارون – الكويت – دار البحوث العلمية ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م.

(٢) يراجع: أسرار العربية للأنباري ص ٨٨.

(٣) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٥.

وحينما وضع العلماء باب النائب عن الفاعل لم يغفلوا النواحي البلاغية في الأساليب التي حذف منها الفاعل سواء من جهة اللفظ أو من جهة المعنى ، وبتأمل الأساليب التي وردت عن العرب وجدوا أن هناك أغراضًا كثيرة[1] تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل منها:

القصد إلى الإيجاز والاختصار في العبارة كما أشار السيوطي سابقًا نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾[2]. أي بمثل ما

---

(١) من هذه الأغراض:

١- المحافظة على السجع في الكلام المنثور نحو قولهم: من طابت سريرته حمدت سيرته؛ إذ لو قيل: "حمد الناس سيرته" لاختلف إعراب الفاصلتين " سريرته وسيرته".

٢- كون الفاعل معلومًا للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له نحو قوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ سورة النساء من الآية ٢٨. أي خلق الله الإنسان ضعيفا.

٣- كون الفاعل مجهولاً للمتكلم فلا يستطيع تعيينه للمخاطب، وذلك نحو: "سُرق متاعي" وليس في قولك: "سرق السارق متاعي" فائدة زائدة.

٤- رغبة المتكلم في إظهار تعظيمة للفاعل: وذلك بصون اسمه عن أن يجري على لسانه، أو يصونه عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر نحو: خُلق الخنزير.

٥- خوف المتكلم من الفاعل أو خوفه عليه، كمن يقول: قُتل فلان فلا يذكر القاتل خوفًا منه أو خوفًا عليه

يراجع في البلاغة العربية علم المعاني والبيان والبديع د/ عبد العزيز عتيق ص ١٢٣، ١٢٤ بتصرف.

(٢) سورة النحل من الآية ١٢٦.

عـاقبكم المعتـدي بـه، ولمـا كـان في الكـلام قرينـة تـدل عـلى الفاعـل، فقـد اقتضت البلاغة حذفه مراعاة للإيجاز والاختصار وإقامة المفعول مقامه[١].

وقد ترتب على حذف الفاعل في هذا الباب أشياء منها:

١ - تغيير صـورة الفعـل عـن أصـلها لتهيئتـه وهـو في صـدر الجملـة لحـذف الفاعـل واسـتقبال الـذي ينـوب عنـه فيعمـل فيـه الرفـع وذلـك بـضم الأول في الفعل الماضي الثلاثي الصحيح مثل " كتب" وكسر الثاني فنقول كُتِب.

وفي ذلك يقول الأنبـاري: " إنـما ضـمّوا الأول ليكـون دلالـة عـلى المحـذوف الذي هو الفاعل إذ كان من علاماته، وإنـما كـسروا الثـاني؛ لأنهـم لمـا حـذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه، أرادوا أن يـصوغوه عـلى بنـاء لا يـشركه فيـه شيء من الأبنية فبنوه على هذه الصيغة، فكسروا الثاني لأنهم لـو ضـموه لكـان عـلى وزن: طُنُـب[٢] وجُمُـل[٣]. ولـو فتحـوه لكـان عـلى وزن: نُغَـر[٤] وصُرَد، ولـو أسكنوه لكان على وزن: قُلْب[٥] وقُفْل، فل يبق إلا الكسر فحركوه به"[٦].

وكذلك يضم الأول في المضارع مثل: يُكتَب.

وفي المعتل الأجوف نحو قيـل كـان القيـاسي أن يجُـري مجـرى الـصحيح في

---

(١) في البلاغة العربية : ص ١٢٣.

(٢) بضمتين هو حبل طويل يشد به سرادق البيت أو الوتد جمعه أطناب للمعلوم.

(٣) جمع جمل.

(٤) النُغَرُ: كـصُرَد: البلبـل وصـغار العـصافير، والـصرد: طـائر ضـخم الـرأس يـصطاد العصافير.

(٥) القُلْب: سوار المرأة.

(٦) يراجع أسرار العربية: ٩١، ٩٢.

ضم أوله وكسر ثانيه، إلا أنهم استثقلوا الكسرة على حرف العلة فنقلوها إلى القاف.

وفي هذا من الدلالة على أن التخفيف والاختصار هو جل مقصود العرب وعليه مبنى أكثر كلامهم.

وعلل الأنباري وجوب تغيير الفعل إذا بُني للمفعول بأن المفعول يصح أن يكون هو الفاعل، فلو لم يُغيَّر الفعل، لم يُعلم هل هو الفاعل بالحقيقة أم قائم مقامه"[1].

وقد نتج عن هذا التغيير وضرورة وجوده في الفعل أن ظهر خلاف بين العلماء هل هذا الفعل المبني لما لم يسم فاعله أصلي الصيغة أم أن صيغته فرع عن صيغة الفعل المبني للمعلوم؟

يقول أحد شراح كتاب سيبويه تعقيبًا على قول سيبويه: "فأما بناء ما مضى فذهَبَ وسَمِعَ ومَكَثَ وحُمِدَ"[2].

فقال: عدد - رحمه الله - "حُمِدَ" المبني للمفعول ولما عدَّده اغتر بعضهم بهذا فأخذ منه أن فعل المفعول بناءٌ أصلٌ، وأنه غير مُغيَّر من فعل الفاعل، ومن النحويين مَن ذهب إلى أنه ليس بأصلٍ، وأنه مغيرٌ، وهو الصحيح"[3].

فأشار بهذا النص إلى وجود خلاف[4] بين العلماء واختار القول بأنه مغير عن

---

(١) أسرار العربية: ص ٩١.

(٢) الكتاب: ١/ ١٢.

(٣) شرح الصفار لكتاب سيبويه: ١/ ٢٣٣- ٢٣٥.

(٤) وخلاصة هذا الخلاف أن العلماء ذكروا فيه مذهبين: المذهب الأول: هو مذهب

أصله.

٢ ـ ومما ترتب على الاختصار:

أنه إذا حذف وجب أن يقام اسم آخره مقامه؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل لئلا يبقى

سيبويه وجمهور البصريين أن بنية فعل المفعول مغيره من فعل الفاعل، وإن كان سيبويه لم يصرح بفرعية بنية فعل المفعول عن بنية فعل الفاعل إلا أنه قد ذُكرت بعض إشارات في ثنايا نصوصه، فهم منها جمهور البصريين أن هذا المذهب هو مذهب سيبويه، من ذلك ما جاء في باب ما جاء فُعِل منه على غير فعلتُه قائلاً: وذلك نحو: جُنَّ، وسُلَّ، وزُكم، ووُردَ أي: وردته الحمى فهو مورود... وإنما جاءت هذه الحروف على جننتُه وسللتُهُ وإن لم يُستعمل في الكلام، كما أن يَدَعَ على وَدَعْتُ ويذر على وذرتُ وإن لم يستعملا، استغنى عنهما بتركت... وكذلك استغنى عن جننتُ ونحوها بأفعلت . الكتاب: ٤/ ٦٧ بتصرف واختصار، ففيما ذكره سيبويه إشارة إلى أن الفعل (جُنَّ) المبني للمفعول مغير عن قولهم: "جننتُه" المبني للفاعل وإن لم يكن مستعملاً في الكلام، وليس قوله: جُنَّ" أصل برأسه.

المذهب الثاني: أن الفعل المبني لما لم يُسم فاعله أصل برأسه وليس معدولاً عن فعل الفاعل، ونُسب إلى الكوفيين والمازني والمبرد في ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٤٠، همع الهوامع: ٦/ ٣٦.

ونسب لابن الطراوة . يراجع: ابن الطراوة النحوي د/ عياد الثبيتي ص ١٣٧ .

قال أبو حيان: ذهب الكوفيون والمبرد ، وابن الطراوة إلى أن صيغة الفعل المبني للمفعول أصل غير مُغَيّر من صيغة الفاعل. التذييل ٦/ ٢٧٦.

ووافقهم ابن مالك ونسبه إلى سيبويه والمازني. شرح الكافية الشافية: ٣/ ٢٠١٤.

ويراجع: اختيارات الصفار النحوية في الجزء الأول والثاني من شرح كتاب سيبويه ص ٥٦: ٦١ رسالة ماجستير للباحثة زينب أحمد فهمي.

الفعل حديثًا عن غير محدّث عنه، ويأخذ هذا الاسم " النائب عن الفاعل" حكم الفاعل من الرفع وكونه عمدة لا يستغني عنه، ووجوب التأخير عن المسند واستحقاقه للتأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا، واستحقاقه الاتصال بالفعل.

وينوب عن الفاعل واحد من أربعة أشياء هي: المفعول به – الجار والمجرور – المصدر – الظرف ولكل واحد منها شروط وأحكام خاصة به.

نحو قوله تعالى: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾[1]، ونحو: " ما ضُرب من رجل" ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[2].

ونحو: "صيم رمضان" .

٣- وقد ترتب على إرادة الإيجاز والاختصار في هذا الباب أن يكون النائب عن الفاعل واحدًا؛ لأن الفاعل لا يكون إلا واحدًا فإذا قام أحد الأشياء السابقة مقام الفاعل، بقى غيره من المتعلقات منصوبًا لفظا إن كان غير مجرور، ومحلا إن كان مجرورًا نحو: "أكرم خالدٌ اليومَ إكرامًا عظيمًا أمامَ أُستاذه".

ولذا إن كان الفعل متعديًا لأكثر من مفعول، فناب أحدهما عن الفاعل بقى الآخر منصوبًا، نحو: ظن محمدٌ مجتهدًا".

وذلك حتى يتحقق الغرض من الباب وهو الإيجاز والاختصار.

---

(١) سورة هود من الآية ٤٤.

(٢) سورة الحاقة من الآية ١٣.

باب المفعول معه

تعريـف المفعـول معـه: هوالاسـم الفـضلة التـالي لـواو بمعنـى (مـع) مـسبوقة بجملة ذات فعل نحـو: سرت والنيـل أو مـا في معنـاه وحروفـه نحـو: أنـا سـائر والنيل، وأعجبني سيرك والنيلَ.

فالنيل في الأمثلة السابقة مفعول معه؛ لأنه صدق عليه حد المفعـول معـه ومنـه قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[1].

أي أجمعوا أمركم مع شركائكم فـ " شركـاءكم" مفعـول معـه ولا يجـوز أن يكون معطوفًا عـلى (أمـركم)، لأنـه حينئـذ يكـون شريكًـا لـه في المعنـى عـلى تقـدير: أجمعـوا أمـركم، وأجمعـوا شركـاءكم، وذلـك لا يجـوز مـن جهـة المعنـى؛ لأن (أجمـع)[2]يتعلـق بالمعـاني فقـط. فنقـول: أجمعـت أمـري أو رأيي، ولا نقول: أجمعت شركائي، بل نقول: جمعت شركائي.

وقـد اشـترط العلـماء أن تكـون الـواو في هـذا الأسـلوب بمعنـى(مـع) دون التصريح بلفظ (مع) وإنما أقيمت الـواو مقـام (مـع) في هـذا الأسـلوب توسـعا في كلامهم، وطلبـا للتخفيـف والاختـصار[3]. فهـو مـن أسـاليب الاختـصار في لغتنـا العربيـة وكانـت الـواو أولى مـن غيرهـا مـن الحـروف؛ لأن "الـواو" في معنى (مع)، ولأن معنى (مع) المـصاحبة ومعنـى (الـواو) الجمـع، فلـما كانـت

---

(١) يونس من الآية: ٧١.

(٢) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: [ج م ع].

(٣) هامش الكتاب ١/ ٢٩٧، أسرار العربية ص ١٨٤.

في معنى (مع) كانت أولى من غيرها[١].

وقد ترتب على هذا الاختصار عدم صحة التعبير بـ (مع) في أسلوب المفعول معه بالحد السابق، لما يترتب عليه من تغيير في الحكم الإعرابي لما بعد (مع) يخرجه من المنصوبات إلى المجرورات وهذا هو العُرْف بين النحويين؛ لأن المفعول معه قد يطلق في اللغة على المجرور (بمع أو بالباء) التي للمصاحبة وعلى المعطوف المراد به المصاحبة، وعلى المنصوب بعد الواو بالشروط المذكورة.

فالأول: نحو: جلست مع زيد، والثاني نحو: وصلت هذا بذاك، والثالث نحو: مزجت عسلا وماء، والرابع نحو: ما صنعت وأباك، .... ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها" إلا أن عرف النحاة قد قصر المفعول معه على الرابع.

وربما سماه سيبويه[٢] مفعولا به ومن ذلك قوله: "هذا باب ما يظهرُ فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ؛ لأنه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب نفسه في قولك: أمرأً ونفسه وذلك قولك: ما صنعتَ وأباك، ولو تُركت الناقة وفصيلها لرضعَها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تُركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك ، والواو تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها.....[٣]. ومثل ذلك: ما زلت وزيدًا حتى فعل، أي ما زلتُ بزيد

---

(١) أسرار العربية ١٨٤، ١٨٥ بتصرف.

(٢) الكتاب ١/ ٢٩٧، ٢٩٨، شرح التسهيل ٢/ ٢٤٧

(٣) مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل، لأنها بمعنى (مع) وهي والواو

حتى فعل، فهو مفعول به، وما زلتُ أسيرُ والنيل، أي مع النيل، واستوى الماء والخشبة أي: بالخشبة[١].

وقال السيرافي: عن (مع) في هذا الباب:"هي والواو يتقاربان، فإنهما جميعا يفيدان الانضمام فأقاموا الواو مقام (مع) لأنها أخف في اللفظ"[٢].

ومن أجل قصر النحاة اسم المفعول معه على نحو : "لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها" ذكروا في حده التالي لواو بمعنى (مع)؛ ليخرج التالي لغيرها، مما يدل على مراعاةالمعنى عند طلب التخفيف والاختصار.

متقاربتان فإنهما جميعًا يفيدان الانضمام..... وخالفه الزجاج فقال: إن النصب في هذا الباب بإضمار فعل كأنه قال: ما صنعت ولا بست أباك. هامش الكتاب ١/ ٢٩٧.

(١) الكتاب ١/ ٢٩٧.

(٢) شرح السيرافي لكتاب سيبويه ٢/ ١٩٥، وهامش الكتاب: ١/ ٢٩٧.

باب العطف

العطف لغة: الرجوع إلى الشيء بعد انصراف عنه وهو في الأصل مصدر قولك: عطفت الشيء إذا ثنيته فجعلت أحد طرفيه على طرفه الآخر وعطف: مال، وعطف عليه: أشفق[١].

وسمي هذا التابع عطفا، لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه بالثاني كما في عطف البيان، أو أشركه معه في الحكم كما في عطف النسق[٢].

أنواع العطف:

العطف نوعان: عطف بيان وعطف نسق.

فعطف البيان هو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة. نحو: حضر أخي محمد.

وعطف النسق: حمل اسم أو فعل أو جملة على نظيره بشرط توسط حرف، أي هوالتابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد أحرف العطف وهي: " الواو والفاء، وثم، وحتى، وإما و(أم) و (بل) ولكن عند سيبويه ومن وافقه، ويرى يونس أن (لكن) حرف استدارك دائمًا[٣].

وهو من الأبواب التي تحمل فروقًا دقيقة في التعبير بها، فإذا قلت: "مررت بزيد وعمرو" فالواو للجمع بمعنى أنك قد جمعت بينهما في المرور دون

---

(١) اللسان (ع ط ف)، مختار الصحاح للرازي (ع ط ف).

(٢) النحو المفصل د/ علي لقم ص ١٦٣.

(٣) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان: ٢/ ٥٣١ تحقيق الباحثة منى أحمد السيد.

وجود دليل على المبدوء بالمرور به أولاً.

أما (مررت بزيد فعمرو) فالفاء اشركت بينهما وجعلت الأول مبدوءًا به؛ لأن الفاء للترتيب.

وكذلك مررت برجل ثم امرأة، فالمرور هنا مروران، وجعلتْ (ثم) الأول مبدوءًا به وأشركت بينهما في الجر.

وقولهم: مررت برجل أو امرأة، فأو أشركت بينهما في الجر، وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر[١].

وهذا الباب أيضًا من الأبواب الواسعة التي لها أحكام متعددة ومسائل متفرعة لا يتسع المقام لذكرها ولكنه من الأبواب النحوية التي شملها الاختصار.

وهذا ما وضحه السيوطي بقوله: لأن حروفه وضعت للإغناء عن إعادة العامل[٢].

ففي عطف المفرد الظاهر على المفرد الظاهر في عطف النسق في نحو: جاءني زيد وعمرو، ورأيت زيدًا وعمرًا، ومررت بزيد وعمرو، عطفت (عمرًا) على (زيد) وكلاهما مفرد، والغرض من ذلك اختصار العامل الأول فإذا قلت: (قام زيد وعمرو) فأصله : قام زيد قام عمرو فحذفت قام الثانية لدلالة الأولى عليها[٣]. ويستنبط من ذلك أن المحذوف إذا دل عليه دليل كان في حكم المنطوق به وحذفه أحسن من ذكره للاختصار وعدم الإطالة.

---

(١) يراجع: الكتاب لسيبويه ١/ ٤٣٨ بتصرف واختصار.

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٣٥.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٧٥ بتصرف.

وقد ترتب على ذلك الحذف الذي أدى إلى الاختصار خلاف بين العلماء حول العامل في المعطوف بين كونه مذكورًا أو محذوفًا[1].

---

(١) فذهب سيبويه وجماعة من المحققين إلى أن الفعل الأول صار عاملاً في المعطوف والمعطوف عليه.

قال سيبويه في باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار فجريا عليه كما أشرك بينهما في النعت فجريا على المنعوت " وذلك قولك: مررتُ برجلٍ وحمارٍ قبل، فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه... وقد تقول: مررت بزيد وعمرو، على أنك مررت بهما مرورين، وليس في ذلك دليل على الممرور المبدوء به، كأنه يقول: ومررت أيضًا بعمرو، فنفْيُ هذا: ما مررت بزيدٍ وما مررت بعمرو". [الكتاب ١/ ٤٣٧، ٤٣٨] باختصار.

وذهب غيره إلى أن العامل في الاسم المعطوف عليه العامل المذكور، والعامل في المعطوف حرف العطف بحكم نيابته عن المحذوف فإذا قلت: "قام زيد وعمرو" فالعامل في (زيد) العامل الأول ، والعامل في (عمرو) حرف العطف.

وقال آخرون: العامل في المعطوف المحذوف، فإذا قلت: ضربت زيدًا وعمرًا، فالمراد وضربت عمرا، فحذفت الثانية لدلالة الأولى عليه، وبقى عمله في " عمرا" على ما كان ، كما قلت: زيد عندك وأصله: استقر عندك ثم حذفت استقر لدلالة الظرف عليه وأبقى عمله فيه على ما كان كذلك ههنا. شرح المفصل ٣/ ٧٥ بتصرف.

باب النداء

النداء لغة: الدعاء.

وفي الاصطلاح: هو الدعاء بأحد الأحرف التي جعلتها العرب لذلك. أو هو طلب الإقبال بحرف نائب مناب "أدعو" ملفوظ به، أو مقدر نحو قوله تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ أَقۡبِلۡ وَلَا تَخَفۡۖ إِنَّكَ مِنَ ٱلۡأٓمِنِينَ﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا﴾[2].

والأحرف التي ينبه بها المنادى: يا وأيا وهيا و(وا) والهمزة وأي[3].

ولنيابة أحرف النداء عن الفعل (أدعو) كان المنادى صورة من صور المفعول به المحذوف عامله وجوبًا لقيام أداة النداء مقامه فأصل (يا موسى) والله أعلم – أدعو موسى أو أنادي موسى ثم حذف الفعل ونابت (يا) منابه، ونيابة هذه الأحرف مناب (أدعو) يُعد من أساليب الاختصار الواردة في الأبواب النحوية.

يقول سيبويه: " ومم ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله والنداء كله... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريد عبد الله، فحدث أريد وصارت يا بدلاً منها" ويقول: " اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، والمفرد رفع وهو في

---

(١) سورة القصص من الآية ٣١.

(٢) سورة يوسف آية ٢٩.

(٣) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان: ٢/ ٤٤٨، همع الهوامع: ١/ ١٧١.

موضع اسم منصوب"[١].

وعن مظاهر الاختصار في هذا الباب:

يقول ابن مالك: المنادى مفعول في المعنى، لأنه مدعو، فيستحق النصب لفظا إن كان معربا قابلاً لحركة الإعراب، كيا عبدَ الله وتقديرًا إن كان مبنيًا أو معربًا غير قابل لحركة الإعراب، كيا زيدُ ويا فتى ويا أخي، وناصبه أنادي لازم الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال... ولجعل العرب أحد الحروف المذكورة كالعوض عنه"[٢] فناب (يا) عن أدعو اختصارا لكثرة الاستعمال ووجود ما يغني عنه من جهة المعنى.

ويقول السيوطي عن الاختصار: وأنه جل مقصود العرب أنهم وضعوا باب النداء ، لأن الحرف فيه نائب مناب أدعو وأنادي[٣].

وقد ترتب على هذا الاختصار الذي نتج عن كثرة الاستعمال :

١ - عدم الجمع بين حرف النداء والفعل أدعو أو أنادي؛ لأنه ينافي الاختصار فيقول ابن مالك: " هذا مع كون الحرف كالعوض منه فلم يجمع بينهما، كما لم يجمع بين العوض والمعوض عنه"[٤].

٢- امتناع حذف حرف النداء في عدة مسائل منها:

أ- المندوب: وهو المتفجَّعُ عليه، أو المتوجَّع منه –نحو: يا عُمَرَا.

---

(١) يراجع: الكتاب ١/ ٢٩١، ٢/ ١٨٢.

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ٣٨٥ بتصرف.

(٣) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٥ بتصرف.

(٤) شرح التسهيل: ٣/ ٣٨٥.

ب- المستغاث: وهو من ينادى ليُخلِّص من شدة أو يساعد في دفعها نحو: يا لله . ومنه المتعجَّب منه نحو قولك: يا لَلْماءِ ولِلْعُشْب عند التعجب من كثرتهما ولكن ليس هناك مستغاث.

٣- المنادى البعيد نحو: يا زيد. إذا كان بعيدًا منك، ويا سائرًا على الطريق. وامتنع حذف حرف النداء هنا؛ لأن المقام يقتضي إطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه.

٤- اسم الجنس غير المعيَّن وهو النكرة غير المقصودة؛ لأنها غير متهيئة فتحتاج إلى زيادة تنبيه " كقول الأعمى: " يا رجلاً خذ بيدي"

٥- اسم الجنس لمعيَّن وهو النكرة المقصودة المبنية على الضم عند ندائها.

مثل: يا طالبُ- وأنت تقصد طالبًا بعينه.

٦- (اسم الله) تعالى – لفظ الجلالة نحو: (يا اللهُ)- فلا يحذف منه حرف النداء، إلا إذا عوِّض عنه الميم المشددة في آخره نحو قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾[1]. "اللهم اغفر ذنوبنا واستر عوراتنا".

يقول سيبويه: " واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسما فيه الألف واللام ألبتة؛ إلا أنهم قد قالوا: يا أللهِ اغفر لنا، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه[2]. وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي

---

(١) سورة آل عمران من الآية ٢٦.

(٢) فلا يكون نكرة.

من نفس الحروف... وغيَّروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله، ألا ترى أنك تقول: لمَ أكُ ولا تقول لم أقُ، إذا أردت أقُلْ، وتقول: لا أدْرِ كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول لم أُبَلْ ولا تقول: لم أُرَمْ تريد لم أُرامِ. فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره.

وقال الخليل -رحمه الله-: اللهم نداء والميم ها هنا بدل من (يا) فهي ها هنا فيما زعم الخليل -رحمه الله- آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها.... فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم، ولأن له حالا ليست لغيره"[1].

فلفظ الجلالة له خصوصية في اللفظ لخصوصية صاحبه وهو (الأعلى عز وجل)[2].

وإنما امتنع حذف حرف النداء في هذه المسائل؛ لأن الحرف إنما جيء به اختصارًا لنيابته عن أدعو وأنادي فلو حذف لكان اختصار المختصر وهو إجحاف بأسلوب النداء وقد وجب ذكره في هذه المسائل حتى لا يفوت

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٩٥، ١٩٦ ، باختصار، ويراجع الإنصاف: ١/ ٣٩٩، شرح التسهيل: ٣/ ٣٨٦.

(٢) ومن خصوصية هذا الاسم أنه العلم المفرد الوحيد في كلام العرب الذي تدخله تاء القسم نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾ [سورة الأنبياء من الآية: ٥٧] ولا يقال: تالرحمن ولا تالرحيم. يراجع الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري: ١/ ٣٩٧ مسألة رقم ٥٧. ويراجع الخلاف في الميم المشددة في "اللهم" عوض من حرف النداء أو هي بقية جملة في الإنصاف: ١/ ٣٤١: ٣٤٥ مسألة رقم ٤٧.

الغرض من النداء وهو ما عليه أغلب العلماء[1].

(١) يراجـــع: الكتـــاب:٢/ ٢٣٠، والمفـــصل: ٦٨، أسرار العربيـــة: ١٧٣، وشرح التسهيل٣/ ٣٨٦، الأشباه والنظائر:١/ ٣٥ بتصرف.

باب أسماء الأفعال

أسماء الأفعال: ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها، وفي عملها، وتكون بمعنى الأمر- وهو الكثير فيها نحو (مه) بمعنى: اكْفُف وآمين بمعنى استجب، وتكون بمعنى الماضي، كشتان بمعنى افترق نحو: شتان محمدٌ وعليّ وهيهات بمعنى بَعُد، نحو هيهات العقيق"[1] ومعناه بعد وبمعنى المضارع ، كأوَّه بمعنى أتوجع ووى بمعنى أعجب[2].

وهي وإن كانت تستعمل استعمال الأفعال إلا أن هناك فرقا بين اسم الفعل والفعل[3]. الذي يفسر به، وهذا الفرق إما لفظي وإما معنوي.

---

(١) في قول جرير بن عطية: فهيهات هيهات العقيق ومن به ... وهيهات خِلّ بالعقيق نوصله.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٧٧، همع الهوامع: ٣/ ١٠٢ بتصرف.

(٣) وهناك أمور أخرى يفارق الفعل فيها اسم الفعل منها:

١- أن الفعل يبرز معه الضمير فيقال: اسكتا واسكتوا واسكتي، واسم الفعل لا يبرز معه ضمير أصلاً فيقال: صه بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث.

٢- أن مفعول الفعل يتقدم عليه ويتأخر عنه، فتقول: خذ كتابك، وكتابك خذ بخلاف اسم الفعل فلا يتقدم معموله عليه على الراجح.

٣- أن الفعل يعمل مذكورا ومحذوفا، بل قد يجب حذفه وهو عامل في مذكور فتقول: لقيت محمدًا وإذا محمدا لقيته فأكرمه، وأما اسم الفعل فلا يعمل إلا مذكورا.

٤- أن الأفعال تتصرف وتختلف أبنيتها لاختلاف الزمان نحو: سكت يسكت اسكت أما أسماء الأفعال فلا تتصرف ولا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان.

٥- أن الفعل يجوز توكيده باسم الفعل فتقول: اسكت صه وانزل نزال ولا يجوز تأكيد

أما اللفظي فواضح، وذلك لأن لفظ (صه) غير لفظ اسكت، ولفظ "أف" غير لفظ أتضجر، ولفظ آمين غير لفظ استجب، إلا ما كان منها قياسيًا نحو: نزال وانزل فإن اللفظ واحد وإن اختلفت الهيئة، كما أن لكل فعل علامة تميزه وهي لا تقبل هذه العلامة[1].

أما الفرق المعنوي فيكمن في دلالة اسم الفعل على معنى الفعل الذي يفسر به وزيادة، ففيه شيء من المبالغة.

فأف وإن كانت أقل من أتضجر في المبنى إلا أنها أقوى معنى وأكمل دلالة على المعنى المراد فهي تدل على التأفف لفظًا ومعنى بخلاف أتضجر يقول الله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[2].

ففيها نهي عن الضجر في وجه الأبوين ولوكان ذلك بأقل الكلمات ولا أقل من كلمة "أف" التي يشاكل لفظها معناها[3].

أما الغرض من أسماء الأفعال فهو الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة،

اسم الفعل بالفعل. منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب للأستاذ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ص٤٠٨، ٤٠٩

(١) فعلامة الماضي قبوله تاء الفاعل المتحركة وتاء التأنيث الساكنة كما قال ابن مالك: "وماضي الأفعال بالتامز" أي ميزة بالتاء، والمضارع علامته قبول (لم). كما قال ابن مالك: " ومضارع يلي لم كيشم"، والأمر علامته دلالته على الأمر بصيغته وقبوله نون التوكيد.... أوضح المسالك: ١/ ٢٧، ٢٨ بتصرف.

(٢) الإسراء من الآية ٢٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٢٥، حاشية الصبان على الأشموني: ٣/ ١٩٤ بتصرف، النحو المفصل: ص ٢٠٦ بتصرف.

ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها.

يقول ابن يعيش: "ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة ألا ترى أنك تقول في الأمر للواحد صه يا زيد وفي الاثنين صه يا زيدان وفي الجماعة صه يا زيدون وفي الواحدة صه يا هند وصه يا هندان وصه يا هندات، ولو جئت بمسمى هذه اللفظة وهو اسكت واسكتا للاثنين واسكتوا للجماعة، واسكتي للواحدة المخاطبة واسكتن لجماعة المؤنث فتركهم إظهار علامة التأنيث والتثنية والجمع مع أن في كل واحد من هذه الأسماء ضميرًا للمأمور والمنهي بحكم مشابهة الفعل ونيابته عنه دليل على ما قلناه من قصد الإيجاز والاختصار"[1].

واستعمال أسماء الأفعال وما فيها من الاختصار والتخفيف[2] الذي يشبهها بلغة الطفل يعد من ألوان الاتساع في اللغة العربية وسبيل من سبل إثرائها وملاحتها.

وقد ترتب على هذا الاختصار:

(١) أن اسم الفعل لا يعمل إلا وهو مذكور في الكلام ولا يعمل وهو محذوف بخلاف الفعل.

(٢) أن من النحويين من ذهب إلى أن الفعل أصل للمشتقات وهم الكوفيون ولم يذهب أحد إلى أن اسم الفعل أصل الاشتقاق.

(٣) أنه يجوز توكيد الفعل باسم الفعل، فنقول: اسكت صه، وانزل

---

(١) شرح المفصل لابن بعيش: ٤/ ٢٥.

(٢) أسرار العربية للأنباري: ص ١٦٣.

نزال ولا يجوز أن تؤكد اسم الفعل بالفعل؛ فلا تقول: نزال انـزل، ولا صـه اسكت. وذلـك لتحقيـق الهـدف مـن الاختـصار في هـذا الباب حيث إن التوكيد ينافي الاختصار[١].

(٤) ترجيح الـرأي القائـل إن (هـاتٍ وتعـالَ) فعـلان بـدليل اتـصال ضـمائر الرفـع البـارزة بهـما نحـو قولـه تعـالى: ﴿قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ﴾[٢]، وقولـــــه تعـــــالى: ﴿ فَتَعَالَيۡنَ أُمَتِّعۡكُنَّ وَأُسَرِّحۡكُنَّ﴾[٣]. فهما فعلان غير متصرفين[٤].

ومن النحويين من جعل (هاتِ وتعالَ) من أسماء الأفعال[٥].

---

(١) يراجع : شذور الذهب: ص ٤٠٩ بتصرف.

(٢) سورة البقرة من الآية ١١١.

(٣) سورة الأحزاب من الآية ٢٨.

(٤) يراجـع في ذلـك العـين للخليـل بـن أحمـد: ٤/ ٨٠، شرح الـرضي عـلى الكافيـة: ٣/ ٩٣، شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٨٩.

(٥) يراجع: المفصل في علم العربية: ص ١٥١، شرح ا لمفصل لابن يعيش: ٤/ ٣٠.

باب الممنوع من الصرف

"العدل في الممنوع من الصرف"

الاسم المنصرف: ما استوفى حركات الإعراب رفعا ونصبا وجرًا ودخله التنوين.

والاسم غير المنصرف هو ما شابه الفعل[١] ويرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، فالمنع من الصرف معناه المنع من الكسر حال الجر، ويتبع ذلك منعه من التنوين في كل حالاته حتى يكون الاسم خفيفا وذلك ما لم يضف أو يقترن بـ " أل".

ويمنع الاسم من الصرف أي من التنوين لعلل تسع هي: العلمية والتأنيث ووزن الفعل والوصف والعدل والجمع والتركيب والعجمة والألف والنون الزوائد، فهذه العلل التسع متى اجتمع منها اثنتان في اسم[٢] أو واحدة تقوم مقام علتين[٣]، امتنع من الصرف.

نحو قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ ...﴾[٥].

---

(١) يراجع أسرار النحو الجزء الرابع – أساليب الممنوع من الصرف: ص/ ٤٢٦ أ.د/ محمد يسري زعير.

(٢) العلمية وشيء آخر، والوصفية وشيء آخر.

(٣) يراجع في ذلك: المقتضب ٣/ ٣٠٩، المفصل: ٣٦ بتصرف.

(٤) سورة يوسف الآية (٧).

(٥) سورة سبأ من الآية ١٣.

والعدل في الأصل: مصدر عدل يعدل وهو مشترك بين ثلاثة معان **أحدها**: التسوية ويتعدى بنفسه نحو: عدلت فلانا بفلان إذا سويت بينهما[١]، **وثانيها**: الإقساط ويتعدى بـ (في) يقال: عدل في حكمه أي: أقسط ولم يجُر **وثالثها**: الميل ويتعدى بـ عن) يقال: عدل عن الطريق أي مال عنه.

ومن هذا نقل النحويون العدل إلى صناعتهم[٢].

من هنا كان العدل: هو صرف لفظ أوْلى بالمسمى إلى آخر، وخروجه عن صيغته الأصلية تخفيفًا[٣].

فائدة العدل: المبالغة فهو يوجب التكثير كما يفيد الاختصار إذ معنى (عُمر) أبلغ من معنى عامر، وإذا قلت: جاءني القوم أحاد استغنيت بذلك عن قولك: واحدًا واحدًا[٤]. ويعد هذا من مظاهر الاختصار فيه.

وكذلك العدل في ألفاظ الأعداد ينقل اللفظ من العدد المحدود إلى العدد اللامحدود فـ "ثناء" أكبر عددًا من اثنين اثنين، إذ اثنين تدل على المثنى

---

(١) مختار الصحاح للرازي: (ع د ل).

(٢) حاشية يس على التصريح: ٢/ ٢٢٢.

(٣) ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٥٥، شرح الكافية للرضي: ١/ ٤١، وقيل: العدل هو: أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويغير بناؤه إما لإزالة معنى إلى معنى كمثنى وثلاث ورباع، وإما لأن يسمى به نحو العدل في عمر عن عامر. يراجع: الأصول في النحو لابن السراج : ٢/ ٨٨، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٢

(٤) المقتضب: ٣/ ٣٨١، الصفوة الصفية للنيلي: ١/ ٣٥٣.

فقط، أما ثناء فإنها تدل على ما لا يتناهي من العدد[١].

وهذا يدل على أن العدل يكون في اللفظ وفي المعنى معا وليس كما قال ابن يعيش: "ولا يكون العدل في المعنى، إنما يكون في اللفظ"[٢]. والمعدول بابه السماع.

فالاسم يمنع من الصرف للوصفية والعدل وللعلمية والعدل .

والوصف الذي يمنع من الصرف للعدل نوعان:

النوع الأول: أسماء الأعداد المبنية على وزن فعال ومفعل " وهو محل الحديث هنا".

النوع الثاني: الصفة التي على وزن فُعَل كأُخر، فأسماء الأعداد المبنية على وزن (فُعال ومفعل) من الواحد إلى الأربعة تمنع باتفاق نحو: أحاد ومَوْحد وثناء ومثنى وثُلاث ومثلث ورباع ومربع[٣].

---

(١) حاشية الكتاب: ٣/ ٢٢٦، شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٦٢.

(٢) شرح المفصل: ١/ ٦٢.

(٣) اختلف النحويون في هذه الأعداد المعدولة أتقتصر على الأربعة أم تزاد إلى العشرة، ذهب المبرد وابن جني إلى أن هذه الأعداد من واحد إلى العشرة تمنع من الصرف للوصفية والعدل وأنها سمعت عن العرب فسمع عنهم سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع وفعال في العشرة فقالوا عشار، وذهب الزجاج إلى القياس هو مجيء الأعداد من واحد إلى عشرة على صيغة (فُعال) بينما مجيئها على صيغة (مفعل) يكون قياسًا إلى العدد ثمانية.

يراجع: المقتضب: ٣/ ٣٨٠، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٥٩، الخصائص: ٣/ ١٨١.

يقول سيبويه: " وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع فقال: بمنزلة: (أُخر) إنما حده واحدًا واحدًا، واثنين اثنين، فجاء محدودًا عن وجهه فترك صرفه، قلت: أفتصرفه في النكرة؟ قال: لا؛ لأنه نكرة يوصف به نكرة، وقال لي: قال أبو عمرو: أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع صفة، كأنك قلت: أولي أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة[1].

ففي هذا النص بين سيبويه أن علة منع صرف هذه الكلمات عند الخليل هي: العدل والوصف وهذا ما رآه أبو عمرو بن العلاء وأيده سيبويه[2].

فمعنى قول الخليل " محدودا" أي ممنوعا عن وجهه أي معدولاً عنه، فالعلة الأولى في منع صرف مثنى وثلاث ورباع هي العدل وبين أن هذه الكلمات تستعمل صفات فأشار إلى العلة الثانية وهي الوصف، وقوله: إنما حده واحدًا واحدًا يبين أن علة منع هذه الأعداد من الصرف أنه معدول عن العدد المكرر وفي ذلك إشارة إلى أنه من مواضع الاختصار.

وهذا ما ذكره السيوطي قائلاً: " ذهب بعضهم إلى أن باب مثنى وثلاث ورباع معدول عن عدد مكرر طلبًا للمبالغة والاختصار[3].

---

(١) الكتاب: ٣/ ٢٢٥، ٢٢٦، ويراجع معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٢٦١، إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٣٩.

(٢) أسند بعض العلماء هذا الرأي لسيبويه منهم الرضي في شرح الكافية: ١/ ٤١، والسيوطي في الهمع: ١/ ٨٦، والأشموني: ٣/ ٢٣٨.

(٣) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٩.

وهذا الذي ذكره سيبويه هو أحد الأوجه التي ذُكرت[١] في سبب منع هذه الكلمات من الصرف.

وما يمنع من الصرف للعلمية والعدل خمسة أنواع[٢] منها:

---

(١) خلاصة ما ذكر: أن مذهب الجمهور أنها منعت الصرف للعدل والوصف؛ لأن العرب لم تستعمل هذه الألفاظ إلا نكرات خبرًا نحو: صلاة الليل مثنى مثنى، أو صفة نحو: ﴿أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع﴾ [النساء آية: ٣].

يراجع: الكتاب: ٣/ ٢٢٥، ٢٢٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٢٦١، إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٣٥٩.

ورأى الفراء أنها منعت الصرف للعدل والتعريف بنية الألف واللام، فقال: " وأما قوله: مثنى وثلاث ورباع فإنها حروف لا تجرى، وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهن، ألا ترى أنهن للثلاث والثلاثة، وأنهن لا يضفن إلى ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث فكان لامتناعه من الإضافة كأن فيه الألف واللام، معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٥٤.

والإجراء في اصطلاح الكوفيين: صرف الاسم وتنوينه وعدم الإجراء منعه الصرف، ونص الفراء يبين أنها منعت الصرف عنده للعدل والتعريف بنية الألف واللام ونسب هذا للكوفيين وابن كيسان في شرح الكافية: ١/ ٤١، وقد ذكر الفراء رأيا آخر وهو أنه يجيز صرف هذه الألفاظ إذا نكرت مذهوبا بها مذهب الأسماء فيقول: ومن جعلها نكرة وذهب بها إلى الأسماء أجراها والعرب تقول: ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا" معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٥٤، حاشية يس على التصريح ٢/ ٢١٦

(٢) منها (فعل المستعملة في التوكيد نحو: جُمَع وكتع وبُتع وبُصع ومنها (سحر) وهو الثلث الأخير من الليل ، ويمنع من الصرف بشرط أن يراد به سحر يوم بعينه...، ومنها (فَعَال) علما لمؤنث ولم يكن مختومًا بالراء نحو: حزام ورقاش....ومنها (أمس) . يراجع في ذلك: الكتاب: ٣/ ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٨٤، المقتضب: ٣/ ٣٧٥، ٣٧٦، ما

(فُعَل) علما لمذكر مفرد، وسمع ممنوع الصرف، وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية[١].

أشار إلى ذلك سيبويه قائلاً: " وأما عُمَر وزُفَر فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هوأولى بهما وهو بناؤهما في الأصل، فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: عامر وزافر"[٢].

وقال ابن يعيش: " وعمر لفظه من لفظ عامر وهو غير مصروف فعلم أن سببه مع التعريف كونه مغيرا عنه[٣].

وقد عد السيوطي العدل في (عمر) من الاختصار.

فقال: " فإن قيل فما فائدة العدل، فالجواب أن (عمر) أخصر من عامر"[٤].

ينصرف وما لا ينصرف للزجاج من ٥٢، ١٠٠

(١) العلمية لا تستقل بالمنع من الصرف فاضطروا إلى تقدير العدل في نحو عمر.

يراجع: التصريح ٢/ ٢٢٤، وحاشية يس ٢ ٢٢٤، وأساليب الممنوع من الصرف: ص ٥٠٢.

(٢) الكتاب: ٣/ ٢٢٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٦٢.

(٤) الأشباه والنظائر : ١/ ٣٩.

باب العدد

العدد: مصدر عددت الشيء أعده عدا إذا أحصيته والعدد: الاسم وأسماؤه اثنا عشر اسما: الواحد فما فوقه إلى التسعة والعشرة والمائة والألف[١].

و(عشرون وبابه) من نحو ثلاثين وأربعين إلى التسعين مما هو بلفظ الجمع يستوي فيه المذكر والمؤنث كأنهم غلبوا جانب المذكر لما علق عليهما، وهذه قاعدة أنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر، لأنه الأصل[٢].

ولهذا الباب أحكام ودلالات وأساليب خاصة به[٣].

وقد عد العلماء باب العدد مما وضع للاختصار وبينوا وجه الاختصار فيه.

فقال الزمخشري في الأحاجي النحوية[٤]: " المئة في ثلاثمائة في معنى المئات، وذلك أن حق مميز الثلاثة إلى العشرة أن يكون جمعًا، تقول ثلاثة دراهم إلى عشرة دارهم، فكانت قضية التباس أن يقال: ثلاثُ مئاتٍ أو مئين فإن قلت: فلم لم يجُروها على القياس؟ قلتُ: استطالوا الكلام لاجتماع ثلاثة أشياء؛ العدد الأول والثاني والمعدود في قوله: ثلاثمئة درهم، فخففوا بالتوحيد مع أمن اللبس"

وقال في المفصل: ومما شذ عن ذلك قولهم ثلاثمائة إلى تسعمائة اجتزءوا بلفظ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ١٦.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ٢٧.

(٣) يراجع: الكتاب ١/ ٢٠٦، ٣/ ٣٩٢، المفصل في علم العربية: ٢١٢: ٢١٧، أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ٢١٨: ٢٢٣، شرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ١٥: ٣٦.

(٤) الأحاجي النحوية : ص٥٠ باختصار تحقيق/ مصطفى الحدري.

الواحد عن الجمع"[١].

قال ابن يعيش: يريد أنه شذ عن القياس وأما من جهة الاستعمال فكثير مطرد[٢].

مما دعا إلى النظر مرارًا في أسلوب العدد المركب وأنه قد شمله الاختصار لكثرة الاستعمال.

وقد صرح السيوطي بأن باب العدد مما وضع للاختصار فقال: "ومما وضع للاختصار العدد فإن عشرة ومائة وألفا قائم مقام درهم ودرهم ودرهم إلى أن تأتي بجملة ما عندك مكرر هكذا، ومن ثم قالوا: ثلاث مائة درهم ولم يقولوا: ثلاث مئات كما هو القياس في تمييز الثلاثة إلى العشرة أن يكون جمعًا كثلاثة دراهم؛ لأنهم أرادوا الاختصار تخفيفًا لاستطالة الكلام باجتماع ثلاثة أشياء: العدد الأول والثاني والمعدود، فخففوا بالتوحيد مع أمن اللبس[٣].

---

(١) المفصل في علم العربية ص ٢١٣.

(٢) شرح المفصل ٦/ ٢١.

(٣) هذا التعليل نقله عن الزمخشري في الأحاجي: ص ٥٠ وأورد عليه السخاوي في شرحه أنهم قالوا: ثلاثة آلاف درهم فلم يخففوا بالتوحيد مع اجتماع ثلاثة أشياء، قال: والصواب في التوحيد أن المائة لما كانت مؤنثة استغنى فيها بلفظ الإفراد عن الجمع لثقل التأنيث بخلاف الألف، وقيل إنما جمعوا في الألف دون المائة؛ لأن الألف آخر مراتب العدد فحملوا الآخر على الأول كما قالوا ثلاثة رجال: الأشباه: ١/ ٣٧.

فالقياس في ثلاثمائة وأربعمائة إلى تسعمائة أن تجمع المائة فيقال: ثلاث مئين[١] أو ثلاث مئات؛ لأن العدد من الثلاثة إلى العشرة يضاف إلى الجمع نحو: ثلاثة كتب وأربعة دراهم.

كذلك في الحديث عن بناء العدد المركب "أحد عشر إلى تسعة عشر إلا اثنى عشر وأن حكم آخر شطريه حكم نون التثنية بين ابن يعيش أن في هذا النوع من العدد وجها من الاختصار فقال: " قد تقدم الكلام في بناء ما ركب من الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر في المبنيات وذلك لتضمنه معنى واو العطف إذ الأصل أحد وعشرة فحذفت الواو وجعل الاسمان اسما واحدًا اختصارًا ما خلا "اثنا عشر" فإن الاسم الأول معرب ؛ لأن الاسم الثاني حل منه محل النون فجرى التغيير على الألف مع الاسم الذي بنى معه كما جرى التغيير عليها مع النون ويكون ذلك الاسم على حاله كما كانت النون على حالها وليست النون محذوفة على جهة الإضافة"[٢].

وخلاصة ما سبق أن أسلوب العدد من الأساليب التي وضعت للاختصار.

فالتعبير بمائة وألف... يغني عن تكرار درهم ودرهم ودرهم، كما أن في استعمال ألفاظ العقود بلفظ واحد للمذكر والمؤنث من الاختصار والتخفيف[٣].

---

(١) كما قال الشاعر: ثلاثُ مئين للملوك وفي بها ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم. من الطويل وينسب في الخزانة ٣/ ٣٠٢ للفرزدق والأحاجي : ص ٥٠ بدون نسبة

(٢) شرح المفصل ٦/ ٢٥، ٢٦، ويراجع أسرار العربية ص ٢١٩.

(٣) الكتاب: ٣/ ٣٩٢.

وكذلك الإفراد في أسلوب ثلاثمائة بدلا من الجمع في ثلاث مئين أو ثلاث مئات كما هو القياس للتخفيف.

وحذف الواو وجعل الاسمين اسما واحدًا اختصارا في أحد عشر إلى تسعة عشر إلا أثنى عشر إذ الأصل: أحد وعشر، وتسعة وعشر. وما ذاك الاختصار إلا تخفيفًا عن الناطقين بالعربية والدارسين لها، ونظرًا لكثرة استعمال أسلوب العدد وتعدد صوره، حيث لا يستغنى عنه متكلم، أو باحث.

ومما ترتب على الاختصار في هذا الباب – كما قال السيوطي :" منع الاستثناء[1] من العدد؛ لأن قولك: عندي تسعون أخصر من مائة إلا عشرة"[2]، وهذا الذي ذكره السيوطي **أحد ثلاثة مذاهب في هذا الأمر فالاستثناء من أسماء الأعداد للعلماء فيه ثلاثة مذاهب خلاصتها**:

المذهب الأول: الجواز مطلقًا وهو مذهب الزجاج حيث قال: "والاختيار في الاستثناء في الأعداد التي هي عقود الكسور والصحاح أنه جائز أن يستثنى "[3].

---

(١) الاستثناء استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه، فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول.

ويأتي الاستثناء في كلام العرب ليُخرج بعض أفراد اللفظ إذا كان عامًا أو يخرج بعض أجزائه إذا كان مركبًا، أو يخرج بعض محاله إذا كان بسيطًا فيجوز دخول الاستثناء الألفاظ العربية كلها. يراجع: الاستغناء في أحكام الاستثناء لشهاب الدين القرافي: ص ٥٢٤ تحقيق د/ طه محسن، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٥.

(٢) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٧.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٦٣، ١٦٤.

وتبعه أبو جعفر النحاس في اختياره. حيث قال: "ونملي كلام أبي إسحاق في الاستثناء الذي ذكره في الآية[١] نصًا لحسنه وأنه قد شرح فيه أشياء من هذا الباب[٢].

المذهب الثاني: المنع مطلقًا واختار هذا المذهب الشيخ الشلوبين[٣] رحمه الله فكان يقول: "إن أسماء الأعداد لا يجوز دخول الاستثناء فيها بسب أن الاستثناء إخراج بعض مدلول اللفظ فيبقى اللفظ مستعملا في بعض مدلوله ، واللفظ المستعمل في بعض مدلوله مجاز، وأسماء الأعداد نصوص لا تقبل المجاز فلا تقبل الاستثناء[٤].

المذهب الثالث: في الاستثناء من أسماء الأعداد الجواز بشرط أن يكون المستثنى غير عقد فقد نقل عن بعض أهل اللغة استقباح استثناء عقد صحيح فلا تقول: له عليّ مئة إلا عشرة أو عشرون إلا عشرة، والجواز إن كان غير عقد نحو: له عشرة إلا اثنين أو مئة إلا خمسة أو غير ذلك[٥].

---

(١) وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَاماً...﴾ [العنكبوت آية١٤.

(٢) يراجع إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ٣/ ٢٥٠، ٢٥٢.

(٣) هو أبو علي عمر بن محمد ولد بأشبيلية وأخذ عن السهيلي والجزولي ومن مصنفاته التوطئة، والتعليق على كتاب سيبويه ت سنة ٦٤٥هـ.

(٤) الاستغناء في أحكام الاستثناء: ٥٢٤، ٥٢٥ بتصرف.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي: ٢/ ٢٧٥ ط. القاهرة سنة ١٩٦٧م، همع الهوامع للسيوطي: ١/ ٢٢٨ بتصرف.

المطلب الثاني

الاختصار والأساليب النحوية المستعملة

ويشتمل على:

١- أسلوب قم واقعد.

٢- أسلوب "لله درك من رجل، وكل رجل يفعل هذا".

٣- أسلوب أفضل منك.

٤- أسلوب الترخيم.

٥- أسلوبا الاستفهام والشرط.

٦- أسلوب العموم في قولهم: ما في الدار أحد- ما في الـــدار من ديار.

٧- أسلوب الحذف.

١ - أسلوب (قُم واقْعُد)

الفاعل إذا كان مخاطبًا في أمره وجهان:

أحدهما: أن يُبنى فعل الفاعل بناءً مخصوصًا بالأمر وهو بناء (افعل) وهو بمعناه نحو: قُم واقعد.

والثاني: أن يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال: لتقم ولتقعد.

ذكر السيوطي أن في هذا الأسلوب اختصارًا وبين وجهه بأن الأجود في هذا الأسلوب الأول؛ لأنه أخصر، فاستغنوا بالأخصر عن غيره[1].

وقد ترتب على ترجيح القول بالاختصار في أسلوب (قم، واقعد) وأنه الأولى من (لتقم ولتقعد) عند الإتيان بالأمر من فعل الفاعل المواجه.

خلاف بين البصريين والكوفيين[2]. في فعل الأمر معرب أو مبني في هذا الأسلوب.

فذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون، وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجَه المُعَرَّى عن حرف المضارعة معربٌ مجزوم بلام الأمر محذوفة، فأصل: (قم واقعد) لتقم ولتقعد) فحذفت لام الأمر، ثم حذف حرف المضارعة.

يقول الأنباري: "فثبت أن الأصل في الأمر للمواجَه في نحو: (افعل) أن

---

(١) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٩ بتصرف.

(٢) يراجع: الإنصاف مسألة: ٧٢، وعدة السالك: ١/ ٣٦هذا بالإضافة إلى ما في دلالة الأفعال من الاختصار فالتعبير بلفظ واحد في الفعل (عن الحدث والزمن) فيه من الاختصار ما لا يخفي.

يكـون بـاللام نحـو: لتفعـل كـالأمر للغائـب، إلا أنـه لمـا كثـر اسـتعمال الأمـر للمواجه في كلامهـم وجـرى عـلى ألسنتهم أكثـر مـن الغائـب اسـتثقلوا مجـئ اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحـذفوها مـع حـرف المـضارعة طلبًـا للتخفيـف كما قالوا: "أيش" والأصل: أي شيء وكقولهم: عِـمْ صباحًا" والأصـل فيـه: أنعِمْ صباحًا، ... وكقولهم: "وَيْلُمِّهِ" والأصل فيه: ويـلُ أمِّـهِ إلا أنهـم حـذفوا في هـذه المواضـع لكثـرة الاسـتعمال فكـذلك هاهنـا حـذفوا الـلام لكثـرة الاستعمال..."[1].

(١) الإنصاف: ٢/ ٥٢٨ بتصرف.

٢ - أسلوب: " للّه درك من رجل"[١]

و: " كل رجل يفعل هذا"

هذا الأسلوب وضع فيه المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة للعلم وطلبًا للاختصار.

بين السيوطي وجه الاختصار قائلاً: أن "قولهم: "لله درك من رجل" (من) فيه للتبعيض عند بعضهم والتقدير: لقد عظمت من الرجال فوضع المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة للعلم وطلبا للاختصار" ونظير هذا قولك: كل رجل يفعل هذا" الأصل: كل الرجال يفعل هذا فاستخفوا فوضعوا المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة لفهم المعنى وطلبًا للاختصار"[٢].

وذلك لأن المفرد أخف من الجمع والنكرة أخف من المعرفة بخصائص تميز بها كل واحد منهما:

ذكرها سيبويه بقوله: " واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجمع؛ لأن الواحد

---

(١) الدر: العمل من خير أو شر، ولله درك : أي لله عملك، يقال هذا لمن يُمدح ويُتعجب من عمله، فإذا ذُم عمله قيل: لا دَرْ دَرُّه، أي لا كثر خيره، وقيل: لله درك أي لله ما خرج منك من خير. وأصله: أن رجلاً رأي آخر يحلب إبلاً فتعجب من كثرة لبنها فقال: لله درك، وقيل: أراد لله صالح عملك؛ لأن الدر أفضل ما يحتلب. لسان العرب (د.ر.ر).

(٢) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٦.

الأول... واعلم أن النكـرة أخـف عليهم مـن المعرفـة، وهـي أشـد تمكنـا؛ لأن النكرة أول، ثم يَدْخل عليها ما تُعـرَّف بـه، فمـن ثـم أكثـر الكـلام ينـصرف في النكرة[1].

(١) الكتاب: ١/ ٢٢ بتصرف. ويراجع الأشباه والنظائر: ١/ ١٩٤.

٣ - أسلوب أفضل منك[١]

هو اسم اتصلت به (مِنْ) ولقوة اتصالها به كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد نحو: "زيدٌ أفضل من عمرو، وهند أفضل من دعدٍ والزيدان أفضل من العُمرَين، والزيدون أفضل من العَمْرِين. وما أشبه ذلك.

وقد أشار الأنباري إلى أن مجئ هذا الأسلوب بلفظ واحد في الأمثلة السابقة لثلاثة أوجه منها الاختصار حيث قال:

إنما لم يُثن ولم يجمع ولم يؤنث لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث؛ لأنه تضمن معنى المصدر؛ لأنك إذا قلت: "زيد أفضل منك" كان معناه: فَضْلُ زيد يزيد على فضلك؛ فجعل موضع (يزيد فضله) (أفضل) فتضمن معنى المصدر والفعل معًا والفعل والمصدر مذكران، ولا تدخلهما تثنية ولا جمع[٢]، فكذلك ما تضمنهما.

والوجه الثاني: أنه لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث؛ لأنه مضارع للبعض الذي يقع به التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد[٣]. فذكر في الوجه الأول تضمين (أفضل) معنى المصدر والفعل على تقدير: ٠فضل زيد يزيد على فضلك) وفي هذا من التخفيف والاختصار في هذا الأسلوب بما لا يخفى.

وفيه إشارة كذلك أن استعمال المصدر بلفظ واحد وكذلك الفعل فيه من

---

(١) في باب أفعل التفضيل.

(٢) المصدر الغالب عليه الإفراد والتذكير للمبالغة. يراجع: الخصائص: ٢/ ٢٠١: ٢٠٧.

(٣) الإنصاف: ٢/ ٤٩١.

التخفيف والاختصار وهذا ما أشار إليه في الوجه الثالث حيث قال: "إنما لم يثن ولم يجمع ؛ لأن التثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني، وأفعل" اسم مركب يدل على فعل وغيره، فلم يجز تثنيته ولا جمعه، كما لم يجز تثنية الفعل ولا جمعه لما كان مركبا يدل على معنى وزمان، وإنما فعلت العرب ذلك اختصارا للكلام ، واستغناء بقليل الكلام عن كثيره[1].

(١) الإنصاف: ٢/ ٤٩١، ٤٩٢ بتصرف واختصار.

٤ - أسلوب الترخيم

الترخيم في اللغة: التليين، ومنه الترخيم في الأسماء؛ لأنهم إنما يحذقون أواخرها، ليسهلوا النطق بها.

وقيل: الترخيم الحذف، ومنه ترخيم الاسم في النداء[١].

وفي الاصطلاح: حذف آخر الاسم تخفيفًا[٢]. نحو: أفاطم ، فالهدف منه التخفيف وهو من خصائص المنادى ؛ وذلك لكثرة النداء في كلام العرب.

يقول سيبويه: " واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء، إلا أن يضطر شاعر، وإنما كان ذلك في النداء؛ لكثرته النداء في كلامهم، فحذفوا ذلك، كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا (الياء) من قومي، ونحوه في النداء"[٣].

وله أنواع[٤] وشروط[٥].

كيفية الترخيم:

وللعرب في الحرف المتبقى بعد الترخيم لغتان:

اللغة الأولى: لغة من ينظر: وهي أن ينوي المحذوف، فلا يغير ما بقى عن حاله من حركة أو سكون، بل يبقى على فتحه إن كان مفتوحًا فنقول في

---

(١) لسان العرب (ر خ م).

(٢) التعريفات للجرجاني: ٥٦ - دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط١ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٣) الكتاب: ٢/ ٢٣٩.

(٤) هو على ثلاثة أنواع ترخيم النداء، ترخيم الضرورة، ترخيم التصغير، توضيح المقاصد ٣/ ١١٢٦.

(٥) يراجع شرح قطر الندى: ٢١٤، شرح الأشموني: ٣/ ٦٨.

جعفر: يا جعف بالفتح؛ وعلى كسره ان كان مكسورًا فنقول في حارث: يا حار، بالكسر، وعلى ضمه إن كان مضمومًا، فنقول في منصور: يا منص بتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم... وهذه اللغة الأكثر في لسان العرب وأفصح اللغتين[١].

اللغة الثانية: لغة من لا ينتظر: وهي أن لا ينوى المحذوف، فيجعل الباقي بعد الحذف اسما برأسه، ويجعل الحرف الذي قبل المحذوف، كأنه آخر الاسم في أصل الوضع من غير حذف، فلا يبقى على حاله بل يضم"[٢].

وفي ذلك يقول سيبويه: " واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف... لأنك لم ترد أن تجعل ما بقى من الاسم اسما ثابتًا في النداء وغير النداء ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفًا في هذا الموضع وبقى الحرف الذي يلي ما حذف على حاله"[٣].

وقال أبو جعفر النحاس: " قال مجاهد: ما كنا ندري معنى "يا مالك" حتى سمعنا في قراءة عبد الله: "ونادوا يا مال"[٤]، قال أبو جعفر: هذا على الترخيم، والعرب ترخم مالكا، وعامرا كثيرا، إلا أن هذا مخالف للسواد، وفيه لغتان يقال: "يا مالِ أقبل" هذا أفصح اللغتين،.

---

(١) يراجع الكتاب: ٢/ ٢٤١، الأصول: ١/ ٣٥٩، إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٨٠.

(٢) يراجع: الأصول: ١/ ٣٥٩، والتصريح: ٢/ ٢٦١.

(٣) الكتاب: ٢/ ٢٤١ باختصار.

(٤) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف، وهي قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّـٰكِثُونَ﴾.

ومن العرب من يقول: يا مالُ أقبل، فيجعلون ما بقى اسمًا على حاله"[١].

وباللغتين قرئت: (يا مال) في الآية الكريمة[٢].

وقد وضح ابن جني السر في الترخيم في هذه الآية فقال: هذا المذهب المألوف في الترخيم إلا أن فيه في هذا الموضع سرًا جديدًا، وذلك أنهم – لعظم ما هم عليه- ضعفت قواهم وذلت أنفسهم، وصغر كلامهم؛ فكان هذا موضع الاختصار وضرورة عليه، ووقوفًا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله، القادر على التصرف في منطقه[٣].

وقال الرازي: إنما حسن هذا الترخيم؛ لأنه يدل على أنهم بلغوا في الضعف والنحافة إلى حيث لا يمكنهم أن يذكروا من الكلمة إلا بعضها[٤]. وهذا أبلغ تصوير لحال أصحاب النار.

ومما ترتب على دلالة الترخيم على الاختصار أن العلماء قد وضعوا من بين

---

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٨٠، الكشاف: ٤/ ٢٦٤، البحر المحيط: ٩/ ٣٨٩.

(٢) الآية بالغتين في مختصر الشواذ، لابن خالويه قال: ونادوا يا مال ليقض على الترخيم النبي ﷺ وعليّ ﷺ وابن مسعود – رحمه الله- ... قرأ علي ﷺ على المنبر ونادوا يا مالِ فقيل له يا مالك فقال: تلك لغة وهذه أخرى، ونادوا يا مالُ بالرفع... كأنه جعله اسما على حياله مثل: يا خالُ تعالى ص ١٣٦، القراءات الشاذة لابن خالويه مكتبة المتنبي.

(٣) المحتسب: ٢/ ٢٥٧ بتصرف.

(٤) مفاتيح الغيب: ٢٧/ ٦٤.

شروط الترخيم أن لا يكون الاسم مرخما؛ لأن المرخم لا يُرخم[1]. كما أن المختصر لا يختصر لئلا يؤدي ذلك إلى الإجحاف بالكلمة.

(١) مجالس العلماء للزجاجي: ٢٥٢.

٥ - أسلوبا الاستفهام والشرط

أسلوب الاستفهام وأسلوب الشرط من الأساليب التي تستخدم بكثرة في لغتنا العربية.

والاستفهام: هو طلب العلم بشيء لم يكن معلومًا من قبل بأداة خاصة[١].

وأداة الاستفهام منبهة للمستفهم ومؤذنة بحاجة المستفهمِّ إلى إبداء ما عنده، فنزلت مما في خبرها منزلة حرف النداء من المنادى في استحقاق التقدم، فلذلك امتنع تأخيرها ولزم تصديرها[٢].

وأحرف الاستفهام ثلاثة : "الهمزة، وأم، وهل" وما عدا هذه الثلاثة، فأسماء وظروف أقيمت مقامها، فالأسماء: "مَن، وما، وكم، وكيف، والظروف: "أين، وأنى، ومتى، وأي ، حين، وأيان"[٣].

مثل قوله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾[٦]،

---

(١) هذا هو الأصل في معنى الاستفهام، ولكن أدوات الاستفهام قد تخرج عن معانيها الأصيلة إلى معان أخرى تفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال. يراجع: في البلاغة العربية علم المعاني والبيان والبديع: ص ٨٤، ومن ص ٩٢- ١٠٤ د/ عبد العزيز عتيق

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٢١.

(٣) الكتاب: ١/ ١٢٧، أسرار العربية: ص ٣٨٥.

(٤) سورة الزخرف من الآية: ٣٢.

(٥) سورة سبأ من الآية: ١٧.

(٦) سورة التوبة من الآية: ٧.

وقوله تعالى: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾[1].

وقد ذكر العلماء مظاهر الاختصار في هذا الأسلوب فبينوا أن أحرف الاستفهام إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار لأنها أغنت عن "أستفهم" وهي جملة فعل وفاعل[2].

وبينوا أن الظاهر من قيام الأسماء والظروف السابقة مقام هذه الأحرف قد يوحي بتناقض **فقال الأنباري**: " فإن قيل: فلم أقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد، وهي همزة الاستفهام، وهم يتوخون الإيجاز والاختصار في الكلام، قيل: إنما فعلوا ذلك للمبالغة في طلب الإيجاز والاختصار، وذلك لأن هذه الكلم تشتمل على الجنس الذي يدل عليه، ألا ترى أن "مَنْ" تشتمل على جميع من يعقل، و(أين) تشتمل على جميع الأمكنة، و "متى" تشتمل على جميع الأزمنة، وكذلك سائرها فلما كانت تشتمل على هذه الأجناس، كان فيها فائدة ليست في الهمزة، ألا ترى أنك لو قلت: "أزيد عندك"؟ لجاز ألا يكون زيد عنده فيقول: لا، فتحتاج إلى أن تعيد السؤال وتعدّ شخصًا شخصا ... فلما كان ذلك يؤدي إلى التطويل، لأن استيعاب الأشخاص مستحيل ، أتى بلفظة تشتمل على جميع من يعقل وهي "من" فأقاموها مقام "الهمزة" ليلزم المسئول الجواب عمن عنده، وكذلك لو قلت: "أفي الدار زيد، أو في المسجد"؟ لجاز ألا يكون في واحد منهما، فيقول: "لا" فتحتاج أيضًا أن

---

(١) سورة البقرة من الآية:٢١٤.

(٢) الخصائص: ١/ ٨٣، ٨٤، شرح المفصل: ٢/ ١٥، ١٦، الأشباه والنظائر: ١/ ٤١ بتصرف.

تعيد السؤال، وتعدّ مكانا مكانا، وربما لا يذكر ذلك المكان الذي هو فيه، فلا يحصل لك الجواب عن مكانه؛ لأنه لا يلزمه ذلك في سؤالك، فلما كان ذلك يؤدي إلى التطويل أتى بـ "أين" لأنها تشتمل على جميع الأمكنة، ليلزم المسئول الجواب عن مكانه، وكذلك لو قلت: أيخرج زيد يوم السبت؟ " لجاز ألا يخرج في ذلك اليوم، فتحتاج أيضًا إلى تكرير السؤال، وربما لا يذكر ذلك الوقت الذي يخرج فيه، فلما كان ذلك يؤدي إلى التطويل أقاموا "متى" مقامها" لأنها تشتمل على جميع الأزمنة، كما تشتمل "أين" على جميع الأمكنة وكذلك سائرها[1].

وهذا ما أشار إليه ابن جني من قبل حيث قال: " واعلم أن العرب إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد".

ألم تسمع إلى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الإبعاد والطول، فمن ذلك قولك: كم مالك؟

ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك: أعشرة مالك أم عشرون، أم ثلاثون، أم مائة، أم ألف.

فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبدًا؛ لأنه غير متناه، فلما قلت: " كم" أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة.

وكذلك أين بيتك؟ قد أغنتك "أين" عن ذكر الأماكن كلها، وكذلك من

---

(١) أسرار العربية ص ٣٨٧: ٣٨٩ باختصار.

عندك؟"، قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلهم، وكذلك متى تقوم؟ قد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنة على بعدها. وعلى هذا بقية الأسماء من نحو: كيف وأي وأيان وأنى"[١].

فلهذا المعنى من الإيجاز والاختصار أقاموها مقام الهمزة[٢].

وما يجري على أسماء الاستفهام في هذا المقام يجري أيضًا على أسماء الشرط. وهي كلمات وضعت لتدل على التعليق بين جملتين ، والحكم بسببية أولاهما ومسببية الثانية[٣].

ومن أدوات الشرط:

"إن، ومَنْ، وما، ومهما، وأيّ، وأنى، ومتى، وأيان وهما ظرفا زمان، ومنها: إذ ما[٤]، وحيثما، وأين وهما ظرفا مكان.

وما سوى "إنْ" أسماء متضمنة معناها، فلذلك بنيت إلا "أيا" ومن الحروف التي تأتي للشرط لو ولولا[٥].

ومن أمثلة أسلوب الشرط: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ

---

(١) الخصائص: ١/ ٨٣، ٨٤ بتصرف.

(٢) أسرار العربية: ٣٨٩.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٦٦.

(٤) في اسمية ٠إذما) خلاف يراجع شرح التسهيل ٤/ ٦٧.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٦٦ بتصرف واختصار.

(٦) سورة الإسراء من الآية ٨.

(٧) سورة التغابن من الآية: ١١.

يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾[١]، **وقوله تعالى:** ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[٢]، **وقوله تعالى:** ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[٣]، **وقوله تعالى:** ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[٤].

وقول طرفة:

ولستُ بحلاّل التِّلاع مخافةً ولكنْ متى يسترفِدُ القومُ أُرْفد[٥]

وقول الآخر:

أيَّانَ نُؤْمِنْك تأمنْ غيرَنا وإذا لم تدركِ الأمنَ منا لم تزلْ حَذِرا[٦]

وقول الشاعر:

حيثما تستقم يُقَدِّر لك اللـ ـه نجاحًا في غابر الأزمان[٧]

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ ﴾[٨]، **وقوله تعالى:** ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إليه﴾[٩].

---

(١) سورة البقرة من الآية: ١٩٧.

(٢) سورة الأعراف الآية: ١٣٢.

(٣) سورة النساء من الآية : ٧٨.

(٤) سورة الإسراء من الآية: ١١٠.

(٥) البيت من الطويل ورد في الكتاب: ٣/ ٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٧١.
التلاع: جمع تلعة وهي مسيل الماء من الجبال . يسترفد: يطلب العطاء

(٦) البيت من البسيط شرح التسهيل ٤/ ٧١، شذور الذهب: ٣٥١.

(٧) البيت من الخفيف شرح التسهيل ٤/ ٧٢، شذور الذهب ص ٣٥٢.

(٨) سورة الأنفال من الآية: ٢٣.

(٩) سورة الأحقاف من الآية: ١١.

فأدوات الشرط في هذه الأساليب وغيرها لها من الإيجاز والاختصار في الكلام ما يحقق ماكان عليه العرب من أنهم إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد.

وكما قال ابن جني: " الم تسمع إلى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الإبعاد والطول.

وبعد أن تحدث عن اسماء الاستفهام قال عن أسماء الشرط: وكذلك الشرط في قولك: مَنْ يقم أقم معه" فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس، ولولا هو لاحتجت أن تقول: إن يقم زيد أو عمرو أو جعفر أو قاسم ونحو ذلك، ثم تقف حسيرا مبهورا، ولما تجد إلى غرضك سبيلا"[1].

وقد عدها السيوطي من الاختصار قائلاً:

وأدوات الاستفهام والشرط ، فإن كم مالك؟، يغني عن قولك: أهل عشرون أم ثلاثون؟ وهكذا إلى ما لا يتناهى[2].

وأضاف قائلاً: "إنما ضمنوا بعض الأسماء معاني الحروف طلبا للاختصار، ألا ترى أنك لو لم تأت بـ (مَنْ) وأردت الشرط على الأناسي لم تقدر أن تفي بالمعنى الذي تفي به (من) لأنك إذا قلت: من يقم أقم معه" استغرقت ذوي العلم، ولو جئت بـ (إنْ) لاحتجت أن تذكر الأسماء إن يقم زيد وعمرو

---

(١) الخصائص: ١/ ٨٣ باختصار.

(٢) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٥.

وبكر، وتزيد على ذلك ولا تستغرق الجنس وكذلك في الاستفهام"[١].

كما لا يخفى كذلك ما في جواب الاستفهام من الاختصار؛ ولذلك يقع الحذف كثيرا في الأجوبة، وأحيانًا يكتفون بـ "لا" وبـ "نَعَم" في الجواب ويحذفون الجملة رأسًا بعدهما للاختصار[٢].

---

(١) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٦، ٣٧.

(٢) يراجع: التذييل والتكميل: ٥/ ٢٤١، وهمع الهوامع: ١/ ٥٣٠.

٦ - أسلوب العموم في قولهم:
"ما في الدار أحد" – "ما في الدار من ديار"

ومعنى العموم إذا اقتضاه اللفظ: ترك التفصيل إلى الإجمال ويختلف العموم بحسب المقامات وما يضاف إليها من قرائن الأحوال[١].

وقد وضع العلماء قواعد وضوابط للأساليب المستخدمة للعموم[٢].

وقد بين ابن جني أن هناك أسماء وضعت للعموم وذكر بعضها في سياق حديثه عن ميل العرب إلى الاستخفاف والبعد عن التكلف والاستثقال فقال بعد حديثه عن أسماء الشرط والاستفهام "وكذلك بقية أسماء العموم من غير الإيجاب نحو: أَحد وديّار،... وبقية الباب، فإذا قلت: هل عندك أحد أغناك ذلك عن أن تقول: هل عندك زيد أو عمرو، أو جعفر، أو سعيد، أو صالح، فتطيل، ثم تُقصر اقتصار المعترف الكليل، وهذا وغيره أظهر أمرا، وأبدى صفحة وعنوانا، فجميع ما مضى ، وما نحن بسبيله، فما أحضرناه، أو نبهنا عليه فتركناه شاهدًا بإيثار القوم قوة إيجازهم، وحذف فضول كلامهم"[٣].

وقد عدّ السيوطي هذه الأسماء من مواضع الاختصار حيث قال: والألفاظ

---

(١) المصباح المنير: ص ٢٧٥ (ع م م).

(٢) يراجع في ذلك: أساليب الاختصاص والاستغراق في اللسان العربي د. سميرة مسلم من ص ٢٥٨ – ٣٠٣ رسالة ماجستير ١٤٠٦ – ١٤٠٧هـ جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية.

(٣) الخصائص: ١/ ٨٣.

الملازمة للعموم كأحد"[١].

ووجه الاختصار في هذه الأسماء أن قولهم: " ما في الدار أحد" أن أحدًا اسم لمن يصلح أن يُخَاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر.

وقال الله تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾[٣].

ويكون بمعنى شيء وعليه قراءة ابن مسعود: ﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَٰجِكُمْ﴾[٤]. بذكر كلمة (أحد) بدلاً من كلمة (شيء)[٥].

أما الأحد في أسماء الله تعالى فهو الفرد الذي لم يزل وحده ولم يكن معه آخر يريد أنه سبحانه لا مثيل له ولا نظير، وهو اسم بني لنفي ما يذكر معه من العدد تقول: ما جاءني أحد[٦].

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾[٧].

قيل إنه فيعال من الدوران، والمعنى: أي أحد وهو من دار يدور أي أحدًا

---

(١) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٥.

(٢) سورة الأحزاب من الآية: ٣٢.

(٣) سورة الحاقة الآية: ٤٧ .

(٤) سورة الممتحنة من الآية ١١.

(٥) المصباح المنير: ص ٤٢٣ (و ح د).

(٦) لسان العرب (أ ح د)، عدة السالك: ١/ ٧٨ بتصرف.

(٧) نوح الآية ٢٦.

يدور وقيل: ديار صاحب دار[١].

أي لا تترك منهم أحدًا بل استأصلهم، ويقال: ما في الدار من ديار، وما فيها ديور، تريد ما فيها من أحد أصلا[٢].

فهذه الكلمات لما فيها من معنى العموم أغنت عن ذكر كثير من الأفراد اختصارا وتخفيفا.

(١) معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٩٠، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ٥/ ٤٣.

(٢) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك أ/ محمد محي الدين عبد الحميد: ١/ ٧٨ بتصرف.

٧ - أسلوب الحذف

الحذف من الظواهر اللغوية التي تميزت بها لغتنا العربية فتميزت بروعة العبارة وسداد الإشارة وبراعة الأساليب.

والحذف لغة: الإسقاط.

وجاء في اللسان: حذف الشيء يحذفه حذفًا قطعه من طرفه[١].

واصطلاحًا: إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل[٢].

وللحذف فوائد كثيرة منها[٣]:

التشجيع على الكلام ومن ثمَّ سماه ابن جني شجاعة العربية.

وفي هذا مراعاة للعامل النفسي للمتكلم والمتعلم للغة القرآن الكريم خاصة إذا كان من غير العرب.

ومنها موقعه في النفس موقع الذكر، ولهذا قال شيخ الصناعتين عبد القاهر الجرجاني: ما من اسم حذف في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره....[٤].

وطلب الإيجاز والاختصار كما يصح أن يكون سببا للحذف يصح أيضًا أن يكون فائدة للحذف؛ لما فيه من تحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل[٥].

---

(١) لسان العرب (ح ذ ف) ص ٨١.

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٣/ ١٠٢ ت أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٣) يراجع في هذه الفوائد: كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٣/ ١٠٤، ١٠٥.

(٤) دلائل الإعجاز: ٨٤، الخصائص: ١/ ٢٨٤، ٢٨٥.

(٥) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣/ ١٠٤، ١٠٥ بتصرف واختصار.

ولذا عد السيوطي الحذف[١] للجملة وللكلمة ولجزء الكلمة من قبيل الاختصار فقال في سياق حديثه عن الاختصار وأنه جل مقصود العرب وعليه مبنى أكثر كلامهم: " وأكثروا الحذف تارة بحرف من الكلمة "كلم يك ولم أبل" وتارة للكلمة بأسرها، وتارة للجملة كلها، وتارة لأكثر من ذلك؛ ولهذا تجد الحذف كثيرًا عند الاستطالة"[٢].

وهذا الذي ذكره السيوطي يعد من قبيل أقسام الحذف التي تحدث عنها علماء العربية[٣].

فالحذف الواقع في اللغة العربية على أقسام منها:

القسم الأول: الاقتطاع، وهو ذكر حرف من الكلمة وإسقاط الباقي .

مثل الحذف من (أيمن الله) في القسم فقالوا: أيم الله أو م الله[٤].

ورد ابن الأثير مثل هذا قائلاً: " واعلم أن العرب قد حذفت من أصل الألفاظ شيئًا لا يجوز القياس عليه... وإن كانت العرب استعملته فإنه لا يجوز لنا أن نستعمله[٥].

---

(١) يراجع الكتاب لسيبويه: ١/ ٢٥، ٢٦، ٢٧.

(٢) يراجع في ذلك: الأشباه والنظائر: ١/ ٣٥.

(٣) يراجع في ذلك: المثل السائر لابن الأثير: ٢/ ١١٣، البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣/ ١١٧: ١٣٤.

(٤) شرح المفصل: ٩/ ٩٢ بتصرف.

(٥) المثل السائر لابن الأثير: ٢/ ١١٣.

القسم الثاني من أقسام الحذف الاكتفاء:

وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي بأحدهما عن الآخر، ... وليس المراد الاكتفاء بأحدهما كيف اتفق بل لأن فيه نكته تقتضي الاقتصار عليه.... وأمثلة هذا القسم كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[1]. فقيل: إن المراد: وما تحرك، وإنما آثر ذكر السكون؛ لأنه أغلب الحالين على المخلوق من الحيوان والجماد، ولأن الساكن أكثر عددًا من المتحرك، أو لأن كل متحرك يصير إلى السكون؛ ولأن السكون هو الأصل والحركة طارئة.

القسم الثالث: أن يقتضي الكلام شيئين فيقتصر على أحدهما، لأنه المقصود كقوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾[2]، ولم يقل: "وهارون"؛ لأن "موسى" المقصود المتحمل أعباء الرسالة[3].

ويبين ابن هشام الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه فقال: الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطًا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه أو معمولا بدون عامل.. الخ[4].

وأكثر أبواب النحو قد دخلها الحذف:

---

(١) سورة الأنعام من الآية ١٣.

(٢) سورة طه الآية ٤٩.

(٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٣/ ١١٧: ١٣٤ باختصار وتصرف.

(٤) مغني اللبيب ص: ٨٥٣.

فمن مواضع حذف الجملة[١]:

حذف جملة الشرط وهو مطرد بعد الطلب نحو قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾[٢].

أي فإن تتبعوني يحببكم، ﴿فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا﴾[٣].

وحذف جملة القسم قال عنه ابن هشام: كثير جدًا وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم وحيث قيل: "لأفعلن" أو "لقد فعل" أو "لئن فعل" ولم يتقدم جملة قسم فثمَّ جملة قسم مقدرة نحو: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا﴾[٤].

من قوله تعالى: ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيۡرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ أَمۡ كَانَ مِنَ ٱلۡغَآئِبِينَ * لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوۡ لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾[٥].

ومواضع حذف الكلمة كثيرة منها حذف المبتدأ.

إذا أخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه لمجرد مدح نحو: "الحمد لله الحميد" فالحميد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا. أي: هو الحميد، أو ذم نحو: أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين" أي: هو عدو المؤمنين أو ترحم نحو: مررت بعبدك المسكين" أي هو المسكين.

---

(١) يراجع في ذلك مغني اللبيب: ٨٤٦: ٨٥٠.

(٢) سورة آل عمران من الآية ٣١.

(٣) سورة مريم من الآية١٣.

(٤) سورة النمل الآية ٢١.

(٥) سورة النمل الآية ٢٠.

بعد القول نحو: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾[١]. أي هي أساطير الأولين[٢].

ومنها حذف المفعول[٣].

نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾[٤]. والأصل والله أعلم- وما قلاك فحذف المفعول لتناسب الفواصل في " سجى- والأولى".

ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾[٥].

والأصل والله أعلم: فإن لم تفعلوه ولن تفعلوه أي: الإتيان بسورة من مثله فحذف المفعول إيجازًا واختصارًا.

ونحو قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً﴾[٦]. أي بعثه فحذف المفعول لكونه عائدا على الموصول[٧].

قال ابن يعيش: " إنما حذفوا العائد من الصلة؛ لأن الذي وما بعده من الفعل

---

(١) سورة الفرقان من الآية ٥.

(٢) هناك مواضع متعددة لحذف المبتدأ، يراجع في ذلك مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٨٢٣، شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري: ١/ ٣١٤.

(٣) يحذف المفعول إما لغرض لفظي أو معنوي فاللفظي كما ذكر والمعنوي كاحتقاره نحو: "كتب الله لأغلبن" أي الكافرين فحذف المفعول لاحتقاره، أو استهجانه نحو قول السيدة عائشة – رضي الله عنها- " ما رأى مني ولا رأيت منه" أي العورة. شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣١٤ بتصرف واختصار.

(٤) سورة الضحى من الآية ٣.

(٥) سورة البقرة من الآية ٢٤.

(٦) سورة الفرقان من الآية ٤١.

(٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٨٢٩ بتصرف واختصار.

والفاعل والمفعول جميعًا كاسم واحد فكأنهم استطالوا الاسم وأن يكون أربعة أشياء كشيء واحد فكرهوا طوله[١].

قال السيوطي: "ومن الحذف باب طرح المفعول اختصارا على جعل المتعدي كاللازم[٢]. وحذف أحد المفعولين في باب ظن اختصارا أي لدليل أجازه جمهور النحويين على قلة، ومنعه أبو إسحاق (ابن ملكون) من المغاربة وقد رد الصفار رأيه وقال: "هذا مذهب فاسد؛ لأن حذف الاختصار إنما هو لفهم المعنى فكان الحذف والإثبات سيان... وقال: " واعلم أن أفعال هذا الباب يجوز فيها ألا تذكُرَ المفعولين اختصارا فتقول لمن قال: هل ظننت عمرًا خارجًا؟ ظننت فتحذف لفهم المعنى وأنت تريد المحذوف بلا خلاف بين النحويين"[٣]. والصحيح مذهب الجمهور لورود السماع به فمن مجيئه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾[٤].

فمما جاء في معنى: "رأيتموه" أن معنى الرؤية هنا العلم، وحذف المفعول

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٥٢.

(٢) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٥.

(٣) يراجع شرح كتاب سيبويه للصفار السفر الأول ٢/ ٧٠١، ٧٠٢ باختصار تحقيق/ د. معيض بن مساعد العوفي طبعة دار المآثر – المدينة النبوية، والموفور من شرح ابن عصفور: ١/ ٣٧٣ وأوضح المسالك: ٢/ ٦٤.

(٤) آل عمران الآية: ١٤٣.

الثاني، أي: فقد علمتم الموت حاضرًا، وحذف لدلالة المعنى عليه[١].

وقوله تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾[٢]. أي: لا تعلمهم منافقين، وتقدم لفظ (منافقين) فدل على المحذوف[٣].

وقد ورد في الشعر[٤] كقول الشاعر[٥]:

ولقد نزلتِ فلا تَظُنِي غيرَهُ مني بمنزلة المُحبِّ المُكْرَم

فحذف مفعول (ظن) الثاني اختصارًا؛ لدلالة السياق عليه والتقدير: فلا تظني غيره حاصلا.

وهذا من منطلق ما أقره العلماء من أن الحذف باب دقيق المسلك لطيف المأخذ فهو يحْسن إذا دلت الدلالة عليه فيكون في حكم الملفوظ به وحذفه أولى وآنس للنفس من النطق به[٦]، ولا يخفى أن المقصد الأساس من هذا كله التخفيف الذي هو من أهم مقتضيات الاختصار سواء التخفيف عن الفعل بحذف أحد معمولاته فيكون تخفيفًا عنه بجعله كاللازم كما قال السيوطي ؛ لأن الفعل ثقيل في هذا

---

(١) البحر المحيط: ٣/ ٦٧، دراسات لأسلوب القرآن: ٢/ ٥٣٢ بتصرف.

(٢) سورة التوبة من الآية: ١٠١.

(٣) البحر المحيط: ٥/ ٩٣، إملاء ما من به الرحمن ٢/ ١١ بتصرف.

(٤) يراجع في ذلك: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٧٣، أوضح المسالك: ٢/ ٦٤، شرح شذور الذهب: ٣٩٢، التصريح: ١/ ٢٥٨، ٢٦٠.

(٥) البيت من الكامل وهو لعنترة العبسي وورد في التصريح: ١/ ٢٦٠، الأشموني: ١/ ١٦٤، والخزانة ١/ ٥٣٩. ومعنى البيت: والله لقد نزلت أيتها المحبوبة من قلبي بمنزلة الشيء المحبوب المكرم، فلا تظني شيئًا غير ذلك واقعا ذلك الموقع.

(٦) دلائل الإعجاز: ٨٤ بتصرف، الخصائص لابن جني ١/ ٢٨٤، ٢٨٥ بتصرف.

الأسلوب.

أعني أسلوب (ظن) حيث ينصب مفعولين وأكثر، مع رفعه الفاعل، ففي هذا من الثقل على الفعل بكثرة ما يجر من عيال إضافة إلى أنه ثقيل لدلالته على الحدث والزمن يقول سيبويه: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء ... فمن ثمَّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون[١].

أو المراد التخفيف على المتكلم والسامع حيث يؤدي المعنى المراد في ألفاظ قليلة ومع وجود قرينة على المحذوف.

ومنه حذف الحرف نحو : " أن كان ذا مال وبنين" أي: لأن كان ذا مال وبنين فحذفت اللام.

قال سيبويه: " واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من (أن) كما حذفت من (أن) جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فعلت ذاك حذر الشر أي لحذر الشر... وقال عز وجل: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا ﴾[٢]. وقال ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾[٣]. كأنه قال: لأن كان ذا مال وبنين[٤].

ومنه حذف نون التثنية والجمع يحذفان للإضافة نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٠ باختصار.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٨٢.

(٣) سورة القلم الآية ١٤.

(٤) الكتاب لسيبويه: ٣/ ١٥٤.

وَتَبَّ﴾[١]، **وقوله تعالى:** ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾[٢].[٣].

ومن حذف جزء الكلمة:

ما اختصت به (كان) من أن لام مضارعها يجوز حذفها بشرط كونه مجزوما بالسكون غير متصل بضمير نصب ولا بساكن نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[٤]. **بخلاف** ﴿مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾[٥]، **لانتفاء الجزم،** ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾[٦]؛ **لأن جزمه بحذف النون، ونحو: "إن يكنه فلن تُسَلَّط عليه"**[٧]، **لاتصاله بالضمير ، ونحو:** ﴿لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[٨]؛ **لاتصاله بالساكن وخالف**

---

(١) سورة المسد آية: ١.

(٢) سورة القمر من الآية: ٢٧.

(٣) الكتاب: ١/ ١٨٤، ٢/ ٢٧٨: ٢٨٣، ومغني اللبيب ص ٨٣٤، ٨٣٨، ٨٤٢ باختصار وتصرف.

(٤) سورة مريم من الآية: ٢٠.

(٥) سورة الأنعام من الآية: ١٣٥.

(٦) يوسف من الآية: ٩ وهي: ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾.

(٧) هذا جزء من حديث نبوي يقول النبي ﷺ لعمر بن الخطاب في شأن ابن صياد وكان عمر قد حسبه المسيح الدجال لشبهه به فهم (عمر) بقتله فقال له النبي ﷺ: **"إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله"**. صحيح مسلم كتاب الفتن وأشراط الساعة – تحت باب ذكر ابن صياد: ٨/ ١٨٩.

(٨) سورة النساء من الآية: ١٣٧.

في هذا يونس فأجاز الحذف تمسكا بنحو قوله[١]:

فإن لم تكُ المرآةُ أبدتْ وسامة فقد أبدت المرآة جبهة ضيْغَمِ

و حمله الجماعة على الضرورة"[٢].

ومثل حذف حرف العلة من الفعل لوجود الجازم مثل: ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾[٣]. ﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ﴾[٤]، ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌ﴾[٥].

ومن الحذف الذي يخص جزء الكلمة ما يكون لعلة تصريفية كالاستثقال والتقاء الساكنين[٦]. ويتحقق بحذف فاء الكلمة أو عينها أو لامها بضوابط

---

(١) البيت من الطويل وهو من كلام الخنجر بن صخر الأسدي، ذكر في أوضح المسالك: ٢/ ٢٤٢ والشاهد في قوله: "لم تك المرآة" حيث حذفت النون من مضارع كان المجزوم بالسكون، مع أنه قد وليها حرف ساكن وهو اللام من "المرآة"؛ لأن الألف ألف الوصل، فلا حركة لها حين الوصل، وقد ذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه إلى أن الحذف في هذا الموضع جائز في سعة الكلام، وأنه غير مختص بضرورة الشعر ، واستشهد على ما ذهب إليه بقراءة من قرأ " لم يكُ الذين كفروا من أهل الكتاب" .

(٢) الكتاب: ١/ ٢٥، ٢٦٦، ٢/ ١٤٠، ١٩٦، أوضح المسالك ١/ ٤٢١ ، ٢٤٢ بتصرف.

(٣) سورة القصص من الآية ٧٧.

(٤) سورة لقمان من الآية ١١.

(٥) سورة الإسراء: من الآية ٣٦.

(٦) يراجع الكتاب: ٤/ ١٥٦.

معينة ، وقد يكون بحذف حرف من الكلمة كراهة طولها كما كرهوا طول احميرار فخففوه بحذف الياء وقالوا: احمرار[١].

أما حذف الكلام بجملته: فيقع باطراد في مواضع منها:

١- بعد حرف الجواب ، يقال: أقام زيد؟ فتقول: نعم ، وألم يقم زيد؟ فتقول: نعم إن صدَّقت النفي و (بلى) إن أبطلته.

٢- بعد نعم وبئس إذا حذف المخصوص نحو: ﴿إنا وجدناه صابرًا نعم العبدُ إنه أواب﴾[٢].

٣- بعد إن الشرطية كقوله[٣]:

قالت بناتُ العمِّ: ياسلمى وإنْ كان فقيرا مُعْدِمًا؟ قالتْ: وإنْ

أي: وإن كان كذلك رضيته[٤].

والحذف كثير عند الاستطالة[٥].

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٥٢ بتصرف.

(٢) سورة ص الآية ٤٤.

(٣) البيت من الكامل لرؤبة في خزانة الأدب: ٣/ ٦٣٠ ذكر في أوضح المسالك: ١/ ١٨ [وإنن] بدخول تنوين الغالي على الحرف.

(٤) مغني اللبيب: ٨٥٢ بتصرف واختصار.

(٥) فأما حذف الموصول فإن كان موصولاً حرفيا لم يجز حذفه ؛ لضعف الحرف عن أن يؤثر وهو محذوف، وإن كان الموصول اسميا فإن الكوفيين ومعهم الأخفش يجيزون حذفه مطلقا، ومن العلماء من يجيز حذفه بشرط أن يكون معطوفًا على موصول آخر نحو قوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾ أي بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم؛ لأن المنزل إلى الفريقين ليس واحدًا.

ومثال ذلك الحذف في أسلوب الصلة.

فالموصول وصلته والعائد من الصلة إلى الموصول هذه الأشياء الثلاثة تكون اسما مفردا، فقولك: "الذي ضربته" بمقام قولك: محمد مثلاً؛ ولأن هذه الثلاثة في قوة كلمة واحدة استطالوها فاستساغوا الحذف فيها، فأحيانًا يحذفون الموصول وهم يريدونه ، وأحيانًا يحذفون الصلة وهم يريدونها، وأحيانًا يحذفون العائد[1].

وخلاصة ما سبق: أن من مظاهر الاختصار في أسلوب الحذف أنه اشتمل على عدة صور منها: حذف الكلمة أو جزء منها، وحذف الجملة أو أكثر من

أما حذف الصلة فإنهم أجازوها إذا دل عليها دليل أو قصد المتكلم الإبهام نحو قولهم: "بعد اللتيا والتي" أي بعد الخطة التي بلغت فظاعة شأنها ألا تستطيع العبارة أن تدل عليها .

... وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقًا، سواء أكان الموصول أيا أم غيره، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا، فإن كان غير أي أجازوه بشرط طول الصلة(٥).

نحو: ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ أي هو أشد ونحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ﴾ [سورة الزخرف من الآية: ٨٤]. أي هو إله في السماء أي معبود فيها.

قال ابن هشام: ولا يكثر الحذف في صلة غير (أيّ) إلا إن طالت لملازمة أي للإضافة فجعلوا الملازمة للإضافة بمنزلة طول الصلة، فلم يشترطوا شيئًا في جواز حذف العائد من صلتها واشترطوا ذلك في صلة غير (أي)؛ لأن غيرها من الموصولات لا يلزم الإضافة بل لا يقبلها. عدة السالك ١/ ١٥٢، أوضح المسالك: ١/ ١٥١.

(١) يراجع الكتاب: ١/ ١٨٦، ٢/ ١٠٧، ١٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ١٥٢

جملة أو حذف الكلام جملة واحدة.

وكما نرى في هذا الأسلوب أن الحذف قد جاء اختصارًا لكثرة استعمال ذلك الأسلوب وتعدد صوره، مما ترتب عليه وجود ما اشترطه العلماء من ظهور المعنى بدون ذكر المحذوف ووجود دليل على ذلك المحذوف ولاستطالة الكلام.

فحسن الحذف إعمالا للعقل في إدراك المعنى وتخفيفًا واختصارا لكثرة الاستعمال التي غلبت على بعض الأساليب العربية.

وقد ذكر ابن جني أن حذف الحركة من مذاهب العرب في التخفيف فيقول في ذلك السياق: "إن جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال فإنك لا تعدم هناك مذهبا تسلكه، ومأمًّا تتورده، فقد أريتك في ذلك أشياء:

أحدها: استثقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف، حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها، واختلسوها، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها فحذفوها ثم ميّلوا بين الحركات فأنحو على الضمة والكسرة لثقلهما وأجموا[1] الفتحة في غالب الأمر لخفتها، فهل هذا إلا لقوة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفحهم[2].

وفي ضوء ما ذكره ابن جني نجد أن النحويين قد تأثروا في تقعيدهم للقواعد

---

(١) إجمام الفتحة: تركها يقال: أجم البئر: تركها يجتمع ماؤها فلا يستقى منها . حاشية الخصائص ١/ ٧٩.

(٢) يراجع: الخصائص: ١/ ٧٩ بتصرف.

النحوية بمذاهب العرب في التخفيف والاستثقال، وقد بدا ذلك بوضوح في بعض الأبواب النحوية التي قُدرت فيها الحركة الإعرابية أو التي حُذفت منها الحركة الإعرابية.

وما هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير... فكيف بما فوقه![1].

(١) يراجع الخصائص: ١/ ٧٦.

المبحث الثاني
الاختصار في الأبواب والأساليب الصرفية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الاختصار والأبواب الصرفية.

المطلب الثاني: الاختصار والأساليب الصرفية المستعملة.

المطلب الأول
الاختصار والأبواب الصرفية

ويشتمل على:

باب التأنيث.

باب التصغير.

باب النسب.

باب الإدغام.

باب التأنيث

الإتيان بعلامة المؤنث

التأنيث باب واسع في اللغة وهو من الظواهر اللغوية التي تدل على بلوغ لغة العرب حدًا قويا من الدقة وعمق التفكير ودقة الملاحظة، فقد حكموا بأن التأنيث فرع التذكير.

قال سيبويه: " واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول وإنما يخرج التأنيث من التذكير "[١].

وإنما حكم علماء اللغة بأصالة المذكر لعدة أمور منها:

(١) أن مدلول المذكر أسبق وجودا من مدلول المؤنث فمثلاً (آدم) عليه السلام) خلق أولاً ثم خلقت (حواء) منه، فهم في ذلك يسايرون الطبيعة.

(٢) أن اللفظ المذكر قد يطلق على المذكر والمؤنث، فمثلاً لفظ (ولد) يطلق على كل مولود ذكرا كان أو أنثى[٢].

وكذلك كلمة (الشيء) تطلق على الذكر والأنثى. يقول سيبويه: " ألا ترى أن (الشيء) يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى والشيء ذكر "[٣].

والعرب بذلك يتمكنون من مدلول كلمات تلك اللغة، حين يعلمون

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٢.

(٢) مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لهُّنَّ وَلَدٌ ...﴾ [النساء من الآية: ١٢].

(٣) الكتاب: ١/ ٢٢.

منهجها ومسلكها، وبذلك يتمكنون من التعبير عما يريدون كيف شاءوا؛ فإن احتاج المقام إلى مذكر ذكّروا، وإن احتاج إلى مؤنث أنثوا، وبذلك يسلم كلا مهم من الخلط بين الأشياء المتباينة[١].

(٣) لما كان التذكير هو الأصل وفقا للمنهج الذي أقره علماء اللغة أصبح لا يحتاج إلى علامة تدل عليه وكان التأنيث هو الذي يحتاج إلى علامة مع مراعاة تقسيمهم المؤنث إلى قسمين: أحدهما: المؤنث الحقيقي، والآخر: المؤنث المجازي[٢].

وإذا رجعنا إلى منهج العلماء في تقسيمهم المؤنث إلى ثلاثة أقسام:

١- مؤنث لفظي فقط، وذلك إذا كان مدلول اللفظ مذكرًا؛ واللفظ مشتملاً على تاء التأنيث نحو " حمزة، وطلحة".

٢- مؤنث معنوي فقط وذلك إذا كان مدلول اللفظ مؤنثا حقيقيًا ولكنه مجرد من تاء التأنيث نحو: زينب، سعاد، هند، ونحو أتان.

٣- مؤنث لفظي معنوي معا، وذلك إذا كان مدلول اللفظ مؤنثًا حقيقيًا وفيه تاء التأنيث نحو: " فاطمة، عائشة".

وجدنا أن هؤلاء العلماء كانوا يروون اللغة بسماعها من أفواه العرب الخلص، ثم لا يقفون عند ظاهرها بل يعملون فكرهم ويحركون عقولهم

---

(١) الصبان: ٤/ ٩٤، فن التصريف أ.د/ محمد يسري زعير: ٢/ ٣ بتصرف.

(٢) المؤنث الحقيقي: هو كل ذي فرج ويلد أو يبيض كامرأة وأتان وناقة، والمؤنث المجازي: هو غير ما سبق نحو: ظلمة وعين وحجرة، ورحمة. يراجع: شرح الكافية: ٢/ ١٦٩، فن التصريف: ٢/ ٧ بتصرف.

لإدراك سر ذلك والوقوف على جوهر اللغة وأن ذلك أخذ منهم الجهد والوقت[١].

ووجدنا كذلك أن الاختصار كان جل مقصد العرب وهو مرتبط ارتباطًا وثيقًا باستعمالهم للألفاظ قلة وكثرة.

وقد أقر العلماء بأن علامة التأنيث إما تاء وإما ألف مقصورة أو ممدودة.

وقد خص العلماء (التاء) بأنها أصل علامات التأنيث؛ بدليل أنها تلحق الأفعال والحروف الفعل مثل: "قامتْ هند" وهي ساكنة أصلاً وقد تحرك لالتقاء الساكنين نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾[٢]. والحرف نحو " ثم ورب " يقال: "ثمتَ ورُبتَ".

وتلحق الاسم أيضًا وهي تدل على معنى فيه لا فى غيره وهي متحركة في الأصل وتبدل هاء في الوقف نحو: "فاطمة امرأة صائمة قائمة".

وبدليل أنها تقدر في الأسماء قال ابن مالك: " وفي أسام قدروا التا كالكتف" ، وقال الرضي: " ولا تقدر من جملة العلامات إلا التاء؛ لأن وضعها على العُروض والانفكاك فيجوز أن يحذف لفظا ويقدر بخلاف الألف، ودليل كون التاء مقدرة دون الألف رجوعها في التصغير في نحو " هنيدة وقديرة" أي تصغير: هند وقِدر"[٣].

---

(١) فن التصريف: ٢/ ١٢.

(٢) سورة يوسف من الآية ٥١.

(٣) شرح الشافية الكافية: ٢/ ١٦١، بتصرف، فن التصريف: ٢/ ١٠ بتصرف.

وقد ذكر السيوطي أن الإتيان بعلامة المؤنث (التاء) ضرب من الاختصار وأشار إلى مظاهر ذلك الاختصار قائلاً:

" كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا: عير وأتان وجدي وعناق وجمل ورجل وحصان وحِجْر[١]. إلى غير ذلك، لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث، تارة في الصفة كضارب وضاربة، وتارة في الاسم كامرئ وامرأة ومرء ومرأة في الحقيقي، وبلد وبلدة في غير الحقيقي، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد وحرصًا على البيان، فقالوا: كبش ونعجة وجمل وناقة وبلد ومدينة"[٢].

فهذا لنص يشير إلى أن علامة التأنيث جاءت اختصارًا ليفرقوا بين المذكر والمؤنث وخوفًا من كثرة الألفاظ وإطالة الأمر.

---

(١) عير لذكر الحمير، أتان لأنثى الحمير، حصان لذكر الخيل، وحجر لأنثى الخيل، وجمل لذكر الإبل، وناقة لأنثاها..

(٢) الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٣٨.

باب التصغير

التصغير لغة هو في الأصل مصدر الفعل صغَّر بتشديد الغين ثم نقل علماء الصرف كلمة " التصغير" من باب المصادر إلى الأعلام فصار علمًا على الباب الذي يضم كلمات مصغرة.

قال صاحب لسان العرب: " واستصغره عده صغيرًا، وصغره وأصغره أي جعله"[١].

ويطلق على التقليل فهو مصدر صغَّر بمعنى قلل.

وفي الاصطلاح: هو تغيير يطرأ على بنية الاسم المعرب بحيث يأتي على وزن خاص من أوزان التصغير الثلاثة: (فُعَيْل – أو فعيعل) أو فعيعيل[٢].

أغراض التصغير:

الناظر في أغلب كلام العرب يجد أنهم صغروا الاسم بقصد تصغير معناه: نحو جُبيل ونُهير في تصغير: جبل ونهر، أو تحقيره نحو: شُويعر في تصغير شاعر أو تقريبه نحو: جئتك قُبيل الظهر، أو العطف عليه أو التحبب نحو: يا بُني ويا أخيّ أو للترحم نحو: " مسيكين" في تصغير مسكين[٣].

---

(١) لسان العرب (ص غ ر) ط. دار المعارف ص ٢٤٥٢.

(٢) قيل للخليل بن أحمد – رحمه الله – لم بنيت التصغير عل هذه الأمثلة الثلاثة: فُعيل وفُعَيعل، وفعَيْعيل، فقال: وجدتُ معاملة الناس على (فَلْس ودرْهم ودينار) فصار (فَلْس) مثالاً لكل اسم على ثلاثة أحرف (ودرهم) مثالاً لكل اسم على أربعة أحرف و(دينار) مثالاً لكل اسم على خمسة أحرف رابعها حرف علة.

يراجع: شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١١٦ بتصرف

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١١٣، ١١٤ بتصرف.

فائدة التصغير:

الدلالة على الوصف المقصود من القلة أو الحقارة أو القرب باختصار ، لأنه يدل على صفة وموصوفها بلفظ واحد فقولهم: جبيل ونهير أكثر اختصارًا من قولهم: جبل صغير ونهر صغير.

يقول ابن يعيش: " وتصغير الاسم دليل على صغر مسماه فهو حلية وصفة للاسم، لأنك تريد بقولك: رجيل رجلا صغيرًا، وإنما اختصرت بحذف الصفة وجعلت تغيير الاسم والزيادة عليه علما على ذلك المعنى "[1].

فأشار ابن يعيش إلى أن في التصغير اختصارًا، كما بين وجه هذا الاختصار

كما عده السيوطي من مواضع الاختصار فذكر أن: " التصغير وصف في المعنى وفائدته الاختصار، فإذا قلت: رجل احتمل التكبير والتصغير، فإن أردت تخصيصه قلت: رجل صغير، فإن أردته مع الاختصار قلت: رُجيْل "[2].

وقد ترتب على الاختصار في باب التصغير بإحداثه في اللفظ معنى الصفة مع تغيير اللفظ عدة أمور منها:

١- جوازالابتداء بالنكرة المصغرة، فيقال: شويعرٌ في بيتنا؛ لأنه بمعنى شاعر صغير ففيه معنى الوصف، ولا يجوز : شاعر عندنا؛ لأنه ليس فيه معنى الوصف الموجود في(شويعر).

٢- جواز جمع المصغر جمع مذكر سالمًا، فتقول في (رجَيْل):

---

(١) يراجع: شرح المفصل: ٥/ ١١٣، فصل القول في بيان أحكام التصغير والنسب أ.د/ عبد النعيم علي محمد عبد الله: ص ٦، ٧، ٣٦، ٣٧ بتصرف.

(٢) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٨.

(رجيلون) وجاز ذلك لأنه قد تحقق فيه معنى الوصف بالتصغير ولا يجوز جمع (رجل) جمعًا مذكرًا سالما؛ لأنه يشترط فيما يجمع هذا الجمع: أن يكون عَلَمًا أو صفة لمذكر عاقل.

٣- اشتراط عدم التصغير في الاسم العامل عمل الفعل، وذلك لأن عمله لمشابهة الفعل، والتصغير يبعده عن هذا الشبه بكونه وصفا والوصف خاصٌّ بالأسماء، وذلك نحو: (ضاربٌ) بأنه يعمل لمشابهته (ضَرَب) فإذا صغرته قلت: ضُويرب، لم يعمل؛ لأن التصغير أبعده عن شبه الفعل؛ لأنه وصف في المعنى، والوصف من خواص الأسماء[١].

هذا وقد ورد التصغير بكثرة في الأساليب العربية، فمن وروده في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[٢]. ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾[٣].

فكلمة (بُني) في الآيات السابقة جاءت تصغيرًا لكلمة (ابْن)[٤]. وجاء

---

(١) يراجع في ذلك: شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١١٣، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٦٩، فصل القول في بيان أحكام التصغير والنسب ص: ٣٧، ٣٨، باب التصغير ضمن مقرر الصرف – الفرقة الثالثة – تأليف أ.د/ عامر السعيد عبد ربه: ص ٢٠ بتصرف في الجميع .

(٢) سورة لقمان: من الآية ١٧ .

(٣) سورة هود: من الآية ٤٢ .

(٤) وأصلها: (بُنَيْو) اجتمعت الواو والياء فيها والسابق منهما متأصل في الذات والسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت هذه الياء في ياء التصغير فصارت: بنيّ. فإذا أضيفت إلى ياء المتكلم قيل: بُنَيِّي بثلاث ياءات الأولى ياء التصغير والثانية لام الاسم، والثالثة ياء المتكلم، والتي لأجلها كُسر ما قبلها للمناسبة .

التصغير للتحبب والعطف.

وقد وقع التصغير الذي يراد به التحقير في بعض قراءات القرآن الكريم وذلك كقراءة ابن مسعود ﷺ قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [1]. حيث قرأها (مُرَيْئَته) تصغير (امرأته)[2].

ووقع التصغير في كلام الرسول ﷺ من ذلك قوله لأبي عمير يمازحه: "أبا عُمير ما فَعَل النُّغَيْر"[3].

كما وقع في كلام العرب شعرا ونثرا[4].

---

(١) سورة المسد آية: ٤.

(٢) ذكرت القراءة في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني ٢/ ٣٧٥ طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م ت أ.د/ علي النجدي ناصف – عب الفتاح شلبي.

(٣) أبو عمير هو أخو أنس بن مالك لأمه، وهو الذي مازحه الرسول ﷺ بهذا القول، والنُغَرُ بوزن (رطب) وهو فرخ العصفور، ويصغر على (نُغَير) اللسان (نغر). المصباح المنير (نغر).

(٤) يراجع شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١١٤، ١١٥ في قول لبيد بن ربيعة من الطويل:

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهة تصفر منها الأنامل

شرح الرضي على الشافية ١/ ١٩١، ١٩٢، وأوضح المسالك: ١/ ٢٧٢ في قول العرب "عسى الغوير أبؤسا" وهو مثل عربي يضرب للرجل يخبر بالشر فيتهم به. قالته الزباء لقومها: أي لعل الشر يأتيكم من الغار.

يراجع مجمع الأمثال الميداني (٢/ ٣٤١).

مما يدل على كثرة استعمالهم هذا الباب وهذا ما لاحظه الخليل بن أحمد حين وضع الصيغ الخاصة به.

فالتصغير يعد وسيلة من وسائل الاختصار مع المحافظة على المعنى المراد، وهذا لا يتنافى مع استعمال أسلوب " رَجلٌ صغير" وفصاحته، فإنه يدل على تخصيص كلمة رجل أي إننا إذا أردنا تخصيصه قلنا: (رجل صغير وإذا أردنا التخصيص والاختصار قلنا: رُجيْل وهذا من سعة لغتنا العربية وتنوع أساليبها وكثرة نواحيها وتصرفها.

باب النسب

النسب: سماه سيبويه الإضافة كما سماه النسب والنسبة قال: هذا باب الإضافة وهو باب النسبة[١].

والنسب هو الاسم المعروف لدى النحاة.

وفيه معنى القرابة.

وفي القاموس المحيط[٢]: والنسبة بالكسر والضم: القرابة أو في الآباء خاصة.

وهو في اللغة: العزو قال صاحب اللسان: ونسبه ينسبه بضم السين وكسرها في المضارع نسبا أي عزاه وقال الجوهري: وانتسب إلى أبيه أي اعتزى[٣].

وفي الاصطلاح: إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرد منها نحو: مصري ودمشقي وحجازي.

والغرض من النسبة: جعل المنسوب من آل المنسوب إليه أو من أهل ذلك البلد أو الحي أو القبيلة أو الصنعة.

قال سيبويه: اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءي الإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حي أو قبيلة[٤].

---

(١) الكتاب: ٣/ ٣٣٥.

(٢) القاموس المحيط للفيروز آبادي: ١/ ١٣١.

(٣) لسان العرب مادة (ن س ب).

(٤) الكتاب: ٣/ ٣٣٥. ويراجع: شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١٤١.

وللنسب فائدتان:

إحداهما لفظية هي الاختصار، فإن كلمة قاهري أشد اختصارًا من قولك: منسوب إلى القاهرة، ومصري أشد اختصارًا من قولك: منسوب إلى مصر.

والأخرى معنوية وهي استعمال المنسوب استعمال الصفة في تخصيصه النكرات نحو: هذا رجل صعيدي وتوضيحه المعارف نحو: هذا القطن مصري[1].

هذا وباب النسب من الأبواب التي لزمها الاختصار وتبدو مظاهر هذا الاختصار في أسلوب النسب، وفيما يطرأ على الكلمة من حذف عند إلحاق ياء النسب بها ....

مثل حذف الياء المشددة إذا وقعت بعد ثلاثة أحرف وكانت زائدة، فلا بد من حذفها.

قال سيبويه: " لأنك لو أضفت إلى رجل اسمه يمني أو هجري أحدثت ياء بين سواهما وحذفتها..."[2].

وأمثلة ذلك: تركي وبختي وقمري وكرسي وشافعي وإنما وجب حذف الياء المذكورة للثقل كراهية اجتماع أربع ياءات في آخر الكلمة قبلها كسرة.

فالاختصار في الكلمة هنا بحذف حرفين منها للتخفيف.

ومثل حذف تاء التأنيث إذا نسب إلى الاسم المختوم بتاء التأنيث نحو:

---

(١) فصل القول في بيان أحكام التصغير والنسب ص ١٢٨ بتصرف ط١ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٤٠.

فاطمة ومكة والبصرة والكوفة، وغرفة، وحمزة ....

فتقول في النسب إلى ما تقدم، فاطمي ومكي والبصري والكوفي وغرفي وحمزيّ[١].

وكذلك تحذف ألف التأنيث إذا كانت رابعة[٢].عند النسب لطول الكلمة[٣].

قال سيبويه: " وأما جمزى فلا يكون جمزوي ولا جمزاوي ولكن جمزي؛ لأنها ثقلت[٤].

وهكذا لا حظت العرب مواقع كلامها واستشعرت التخفيف فخففوا عن الألسنة كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا.

---

(١) فتحذف تاء التأنيث وجوبا حذرا من اجتماع التاءين إحداهما قبل ياء النسب والأخرى بعدها لو لم تحذف إذا كان المنسوب إلى ذي التاء مؤنثا بالتاء إذ كنت تقول: امرأة بصرتية ومكتية وكوفتية فيجتمع في الاسم علامتا تأنيث. يراجع الكتاب: ٣/ ٣٥٤، ٣٥٥، فصل القول في أحكام التصغير والنسب ص ١٣٥ بتصرف.

(٢) إن تحرك ثاني كلمتها وجب حذفها لزيادة الاستثقال بسبب الحركة. الأشباه والنظائر ١/ ٣٥ .

(٣) يراجع: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٤٣: ١٤٩، الأشباه والنظائر ١/ ٣٥، ويراجع شذا العرف ص ١١٦: ١٢٢.

(٤) الكتاب: ٣/ ٣٥٤.

باب الإدغام

معنى الإدغام: إدخال شيء في شيء يقال: أدغمت اللجام في فم الدابة أي أدخلته في فيها وأدغمت الثياب في الوعاء أدخلتها فيه.

والإدِّغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين.

ومعناه في الكلام: أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيصيران لشدة اتصالها كحرف واحد، يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة فيصير الحرف الأول كالمستهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام وذلك نحو: شدّ ومدّ ونحوهما.

وجميع الحروف تدغم ويدغم فيها إلا الألف؛ لأنها ساكنة أبدًا، فلا يمكن إدغام ما قبلها فيها، ولا يمكن إدغامها ؛ لأن الحرف إنما يدغم في مثله وليس الألف مثل متحرك فيصح الإدغام فيها[1].

والإدغام ضرب من التخفيف والاختصار.

ولذلك قال الزمخشري: " ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم فعمدوا بالإدغام إلى ضرب من الخفة"[2].

وقال ابن يعيش: " والغرض بذلك التخفيف، لأنه ثقل عليهم التكرير والعود إلى حرف بعد النطق به، وصار ذلك ضيقا في الكلام بمنزلة الضيق في الخطو على المقيد... فلما كان تكرير الحرف كذلك في الثقل حاولوا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٢١.

(٢) المفصل في علم العربية: ص ٣٩٣.

تخفيفه بأن يدغموا أحدهما في الآخر فيضعوا ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر وضعة واحدة ويرفعوها بالحرفين رفعة واحدة لئلا ينطقوا بالحرف ثم يعودوا إليه[١].

وهذا التخفيف والاختصار بتجنب التكرار من دأب العرب.

وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: " واعلم أن العرب ... إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها[٢].

وقال عن العرب وملاحظتها هذا الأمر: فإن قلت : ومن أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفته وعنيت بأحواله وتتبعه ... قيل له هيهات: ما أبعدك عن تصور أحوالهم، وبعد أغراضهم، ولطف أسرارهم، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايفوا أنفسهم، وخففوا عن ألسنتهم، بأن اختلسوا الحركات اختلاسًا، وأخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها..." وأخرى مُشَمَّة للعين لا للأذن[٣].

مما يدل على أن الاختصار في باب الإدغام والإشمام من مذاهب العرب في التخفيف.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٢١ بتصرف واختصار.

(٢) الخصائص: ١/ ٨٤، ٨٧ باختصار.

(٣) الخصائص: ١/ ٧٣ ، ٧٤ بتصرف.

المطلب الثاني
الاختصار والأساليب الصرفية المستعملة

ويشتمل على:

أسلوب قصر الممدود.

أسلوب قصر الممدود

المقصور هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها، نحو: الفتى ويسمى معتلا مقصورًا[١].

والممدود هو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة[٢]. نحو: غناء.

ومما اضطر الوزن إلى حذفه وكثر في الشعر ولاقى استحسانا من أغلب النحويين (قصر الممدود)؛ لما فيه من ردّ فرع إلى أصل؛ لأن الأصل ألا يلحق بالاسم زيادة على حروفه الأصول، والممدود لا تكون ألفه إلا زائدة، والزيادة خلاف الأصل[٣].

وهذا مذهب جمهور النحويين فقد أجازوا قصر الممدود في ضرورة الشعر مطلقًا دون شرط.

قال السيرافي: وأهل البصرة يجيزون قصر كل ممدود، ولا يفرقون بين بعضه وبعض[٤].

وقال الصفار: " ومن الحذف قصر الممدود، وفيه خلاف ، فمذهب سيبويه وكافة البصريين والكوفيين غير الفراء أنه يجوز عمومًا.

والفراء يفصل فيقول: لا يخلو الممدود أن يكون له قياس يوجب مدّه مثل: "فعلاء" مؤنث (أفعل)، أو لا يكون له ذلك كالهواء – مثلاً- للجسم

---

(١) أوضح المسالك: ١/ ٧٤.

(٢) التصريح: ٢/ ٥٠٠.

(٣) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للآلوسي: ٥٧ بتصرف.

(٤) شرح السيرافي: ١/ ٢١٢.

الشاغل بين السماء والأرض فإن كان له قياسٌ يوجب مدّه، فلا يجوز قصره، وإن لم يكن له قياس يوجب مدَّه أجاز قصره، والصحيح أنه يجوز قصره على كل حال"[١].

وعلل النحويون ذلك بأن قصر الممدود تخفيف ، والعرب تخفف بالترخيم وغيره[٢].

وهذا التخفيف من الاختصار الذي استحسنه النحويون نظرًا لكثرة سماعه عن العرب وكثرة السماع تترتب على كثرة الاستعمال ونظرًا لما فيه من ردّ فرعٍ إلى أصلٍ.

ومما جاء من قصر الممدود الذي لا قياس لمدِّه قول الشاعر[٣]:

وَأَخرَجَ أُمُّهُ لِسَواسِ سَلمى لِمَعفورِ الضَّرا ضَرِمِ الجَنينِ [٤]

فقصر (الضراء) وهو ممدود.

---

(١) شرح الصفار: ٢/ ٤٩٨، ٤٩٩.

(٢) يراجع شرح السيرافي: ١/ ٢١٢.

(٣) البيت من الوافر وهو للطرماح في ديوانه: ٢٨٥. لسان العرب (سوس) وأخرج : يعني رمادا، والأخرج الذي في لونه سواد وبياض ، وقوله: لسواس سلمى". فإن أجأ وسلمى جبلا طئ، وسواس سلمى: الموضع الذي بحضرة سلمى، وأمه: يعني الشجرة التي هي أصله، والضراء: ما واراك من شجرة خاصة، والمعفور يعني ما سقط من النار من الزند، وضرم الجنين مشتعل، والجنين ما لم يظهر بعد، والشاهد: قصر الضراء وهو ممدود وهو كثير في الشعر.

(٤) شرح الصفار: ٢/ ٤٩٩.

وقول الشاعر:

ولا بُدَّ من صنعا وإن طالَ السفر وإنْ تحنى كُل عُودٍ ودَبَر[١]

فقصر " صنعاء" وهو ممدود.

ومما جاء من قصر الممدود الذي له قياس يوجب مدَّه قول الشاعر:

الواهب العِدّا وَكُلُ طِمِرَّةٍ ما إنْ تَنالُ يَدُ الطَويلِ قَذالَها[٢]

لا يجوز أن يجيء في بابه مقصورًا، وذلك أنه (فِعَّال) لتكثير الفعل، كقولك: "قِتَّال" و "ضرّاب" ولا يجيء في هذا " فِعَّل" فيكون مقصورًا من المعتل[٣].

وقول الآخر:

فلو أنَّ الأطبَّا كانُ حَوْلي وكان مَعَ الأطِبَّاء الأُساة[٤]

---

(١) البيت من الرجز. شرح الصفار: ٢/ ٤٩٨، التصريح: ٢/ ٥٠٤، والشاهد "صنعا" حيث قصر الممدود وهو جائز، والأصل صنعاء. والبيت مجهول القائل،

(٢) البيت من الكامل للأعشى في ديوانه ص ٢٩برواية: القارح العدّا.... ومعنى طمرة : خفيفة وثابة، القذال: جماع مؤخر الرأس، والشاهد: قصر العدّاء وهو: فعَّال من العَدْو، ولا يجيء في بابه مقصورًا؛ وهذا للضرورة.

يراجع: الإنصاف: ٢/ ٧٥٢، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٦/ ٤٢٠، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ٦٥٨ - اختيارات الصفار النحوية والصرفية في الجزأين الأول والثاني من شرح كتاب سيبويه: ٢٤٦، ٢٤٧.

(٣) شرح السيرافي: ١/ ٢١١.

(٤) البيت من الوافر. والأساة جمع (آس) وهو الطبيب الذي يعالج الجرح حتى يبرأ، يراجع: معاني القرآن للفراء: ١/ ٩١، والإنصاف: ٢/ ٧٥٣، وشرح المفصل ٤/ ٢٠٨.

والأطباء جمع طبيب، والقياس يوجب مده ويمنع قصره[١].

ولا يجيء في بابه مقصورًا.

ولا يناقض هذا الاختصار اختلاف العلماء في مد المقصور في ضرورة الشعر فقد منعه جمهور البصريين؛ لأنه خروج من الأصل إلى الفرع، وأجازه الكوفيون والأخفش[٢]؛ لأنه ربما يكون لغة لبعض القبائل[٣]. ويتوقف على كونه مسموعا قليلاً ونادرًا ولا يجوز القياس عليه[٤].

وهذا بخلاف الكثير في الاستعمال مما استدعى التخفيف والاختصار.

---

(١) المقاصد الشافية: ٦/ ٤٢١، اختيارات الصفار: ٢٤٧.

(٢) الإنصاف: ٢/ ٧٤٥.

(٣) ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٣٨٦.

(٤) اختيارات الصفار: ٢٥٦.

المبحث الثالث

حروف المعاني اختصار ودلالة

الحرف هو طرف الشيء.

والحـرف هـو الأداة التي تسمى الرابطة؛ لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل كعن وعلى ونحوهما، فهو يعطي الكلام قوة وترابطًا وتماسكًا[١].

وقال عنه سيبويه: "الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل[٢].

وحروف المعاني قد أولاها علماء العربية عناية فائقة فألفوا فيها كتبًا عديدة، واختلفت هذه الكتب في طريقة تناولها لتلك الحروف، والسبب في اهتمام العلماء بالتأليف في حروف المعاني بينه أحد العلماء الذين ألفوا فيها فقال: فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه، مبنيا أكثرها على معاني حروفه، صرفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها، وهي مع قلتها، وتيسُّر الوقوف على جملتها قد كثر دورها، وبَعُد غورها، فعزَّت على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلا لمن يعانيها"[٣].

ومما يدل على قوة هذه الحروف ودلالتها على المعاني، أنها دخلت الكلام لضرب من الاختصار والتخفيف. **وقد بين ابن جني مظاهر ذلك في قوله عن الحروف**: " إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار وهو أنك إذا قلت: " ما

---

(١) المحكم لابن سيده: ٢/ ٢٢، لسان العرب لابن منظور (ح ر ف).

(٢) الكتاب ١/ ١٢.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ص ١٩ تحقيق د/ فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت ط١ – ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣.

قام زيد" فقد أغنت (ما) عن (أنفى) وهي جملة فعل وفاعل، وإذا قلت: "قام القوم إلا زيدًا" فقد نابت (إلا) عن (أستثني) وهي فعل وفاعل، وإذا قلت: قام زيد وعمرو" فقد نابت الواو عن العطف...."[١].

وقال الأنباري: "إن قال قائل: لم أقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل؟ قيل: طلبا للتخفيف؛ لأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال واستعملوها بدلاً عنها طلبا للتخفيف[٢].

وقد ترتب على مجيء هذه الحروف في الكلام للاختصار عدة أحكام منها:

١ – أن ما جاء للاختصار لا يسوغ حذفه.

لأن حذفه اختصار للمختصر واختصار المختصر لا يجوز.

فذكر ابن جني: " أن حذف الحروف ليس بالقياس، وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرًا لها هي أيضًا، واختصار المختصر إجحاف به..... فإذا كانت هذه الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذا أن تتخرق عليها فتنتهكها وتجحف بها[٣].

وقال ابن يعيش: " وفي الجملة حذف الحروف مما يأباه القياس؛ لأن الحروف إنما جئ بها اختصارًا ونائبة عن الأفعال فـ "ما" النافية نائبة عن أنفى وهمزة

---

(١) الخصائص: ٢/ ٢٧٥، ٢٧٦ بتصرف، شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٥، والأشباه والنظائر: ١/ ٤١.

(٢) أسرار العربية ص ١٦٣ بتصرف.

(٣) الخصائص: ٢/ ٢٧٥ بتصرف.

الاستفهام نائبة عن استفهم، وحروف العطف عن أعطف ، وحروف النداء نائبة عن أنادي فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو إجحاف"[١].

فالقياس ألا يجوز حذف الحروف.

ومع ذلك فقد حُذفت مثل: ما حُكي عن أبي زيد من حذف حرف العطف في نحو قولهم: أكلت لحما، سمكا، تمرًا. وأنشد أبو الحسين:

كَيفَ أَصبَحتَ كَيفَ أَمسَيتَ مِمّا ... يَنبتُ الوُدَّ في الفُؤادِ الكَريمِ[٢]

يريد: كيف أصبحت، وكيف أمسيت[٣].

ومثل حذف حرف النداء جوازًا، نظرًا لكثرة الاستعمال.

قال ابن يعيش: "وقد يجوز حذف حرف النداء من القريب وقد كثر حذف حرف النداء في المضاف إليه ، نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا﴾[٤]. ونحو قوله تعالى: ﴿رب قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٦]، وقال: ﴿رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[٧]، وقال:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٥، الأشباه والنظائر: ١/ ٤٠.

(٢) البيت في الخصائص: ١/ ٢٩١، ٢/ ٢٨٢، وحذف فيه حرف العطف والأصل: وكيف أمسيت أي إبداء التحية يعمل على الود والمحبة.

(٣) يراجع: الخصائص: ٢/ ٢٨٢، ٢٨٣.

(٤) سورة يوسف من الآية: ٢٩.

(٥) سورة يوسف من الآية: ١٠١.

(٦) سورة يوسف من الآية: ١٠١.

(٧) سورة المائدة من الآية: ١١٤.

وقال: ﴿رب أَرِنِى كَيۡفَ تُحۡىِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾[١].

وهو كثير في الكتاب العزيز؛ وفي الجملة حذف الحروف مما يأباه القياس ؛ لأن الحروف إنما جيء بها اختصارًا ونائبة عن الأفعال... فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو إجحاف إلا أنه قد ورد فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف فصارت القرائن الدالة على المحذوف كالتلفظ به"....

وقال أيضًا: " ليس الأصل في الحروف الحذف إلا أن يكون مضاعفًا فيخفف نحو: إنّ ولكن ورب"[٢].

فحذف الحرف يأباه القياس إلا إذا توافرت القرائن الدالة على هذا المحذوف وكثر استعماله في الأساليب العربية ووضعت له ضوابط كما حدث مع حرف النداء (يا) فإنه لا يجوز حذفه في عدة مواضع حددها العلماء[٣].

٢ – أن ما جاء للاختصار لا يسوغ الحكم بزيادته:

قال ابن جني: "باب في زيادة الحروف وحذفها" وكلا ذينك ليس بقياس[٤].

فبعد أن تكلم عن حذف الحروف قال: " وأما زيادتها فخارج عن القياس أيضًا، وذلك أنه إذا كانت إنما جيء بها اختصارًا وإيجازًا كانت زيادتها نقضًا لهذا الأمر، وأخذا له بالعكس والقلب.

---

(١) سورة البقرة من الآية: ٢٦٠.

(٢) شرح ا لمفصل لابن يعيش: ٢/ ١٥ باختصار، الأشباه والنظائر: ١/ ٤١.

(٣) يراجع شرح المفصل: ٢/ ١٦.

(٤) الخصائص: ٢/ ٢٧٥.

ألا ترى أن الإيجاز ضد الإسهاب.

قال: ومع ذلك فقد حذفت تارة، وزيدت أخرى وضرب أمثلة لذلك[١].

ثم علق قائلاً:

وزيادة الحروف كثيرة، وإن كانت على غير قياس... فأما عذر حذف هذه الحروف فلقوة المعرفة بالموضع ... وأما زيادتها فلإرادة التوكيد بها.

وذلك أنه قد سبق أن الغرض في استعمالها إنما هو الإيجاز والاختصار، والاكتفاء من الأفعال وفاعليها، فإذا زيد ما هذه سبيله فهو تناءٍ في التوكيد بهن وذلك كابتذالك في ضيافة ضيفك أعزّ ما تقدر عليه، وتصونه من أسبابك، فذاك غاية إكرامك له وتناهيك في الحَفْل به"[٢].

وهذا يدل على أن الغرض الأهم من وراء الحذف والذكر والإيجاز والاختصار هو إرادة المعنى، وأن كثرة الاستعمال له من التأثير والقوة التي تجعل له نحوا ليس لغيره مما هو مثله.

وهذا ما أشار إليه سيبويه قائلاً: وغيروا هذا؛ لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله"[٣].

وقال ابن جني: إن الشيء إذا شذ في الاستعمال وقوي في القياس، كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في

---

(١) الخصائص: ٢/ ٢٨١، ٢٨٥.

(٢) الخصائص: ٢/ ٢٨٦.

(٣) الكتاب: ٢/ ١٩٦.

القياس فذلك ما لا غاية وراءه[١].

٣ – لأجل ما ذُكر من إرادة الاختصار بها لم يجز أن تعمل في شيء من الفضلات.

وضح ذلك ابن جني فبين أن الحروف لأجل مجيئها للاختصار لم يجز أن تعمل في شيء من الفضلات: الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك، وعلته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار، فلو ذهبوا يعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه، وتراجعوا عما اعتزموه، فلهذا لا يجوز ما زيد أخوك قائما على أن تجعل (قائمًا) حالا منك، أي: أنفى هذا في حال قيامه ولا حالاً من (زيد)، أي: أنفى هذا عن زيد في حال قيامه... فإن قلت فقد أجازوا : ليت زيدًا أخوك قائمًا ونحو ذلك فنصبوه بما في ليت من معنى التمني، وقال النابغة:

كَأَنَّهُ خارِجاً مِن جَنبِ صَفحَتِهِ سَفّودُ شَربٍ نَسوهُ عِندَ مُفتَأَدِ[٢]

فنصب (خارجًا) على الحال بما في (كأن) من معنى التشبيه، ... قيل: إنما جاز ذلك في (ليت) و (كأن) لمِا اجتمع فيهما: وهو أن كل واحدة منهما فيها

---

(١) الخصائص: ١/ ١٢٥، ١٢٧.

(٢) البيت من قصيدته في مدح النعمان والاعتذار له عما بلغه عنه، الهاء من كأنه تعود على المدرى، و"خارجًا" حال والخبر " سفود شَرْبٍ" والمفتأد: المشوي.
والحديث عن الثور الوحشي الذي أنشب مدراه (قرنه) في كلب الصيد، فقوله كأنه أي المدري يشبه المدري بسفود منسي عند مفتأد أي موضع نار، والسفود: الحديد التي يشوى عليه اللحم الخزانة: ١/ ٥٢١، وشرح المعلقات السبع للزوزني: ص ٢٣٢ – طبعة ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م مكتبة محمد علي صبيح.

معنى الفعل من التمني والتشبيه.

وأيضًا فكل واحدة منهما متجاوزة عدد الاثنين، فأشبهت بزيادة عدّتها الفعل، وليس كذلك ما كان على حرف واحد، ولا ما كان على حرفين؛ لأنه لم يجتمع فيه ما اجتمع في ليت ولعل.

ولهذا كان ما ذهب إليه أبو العباس: من أن (إلا) في الاستثناء هي الناصبة؛ لأنها نابت عن (استثنى)، وهذا مردود...، لما في ذلك من تدافع الأمرين: الإعمال المبقي حكم الفعل، والانصراف عنه إلى الحرف المختصر به القول.

نعم، وإذا كانت هذه الحروف تضعف وتقل عن العمل في الظروف كانت من العمل في الأسماء الصريحة القوية التي ليست ظروفا ولا أحوالاً ولا تمييزًا لاحقًا بالحال اللاحقة بالظرف أبعد[1].

٤ـ ذكر بعض العلماء أن من إرادة الاختصار بالحروف أنها لا تخفف.

قال تقي الدين النيلي في الحديث عن (إن) المخففة من الثقيلة: "التخفيف في الحروف مما يأباه القياس؛ لأن وضع الحروف للاختصار فتخفيفها إجحاف بها"[2].

بينما ذكر بعضهم أنها تخفف إذا كانت مضعفة ولا تحذف قال ابن يعيش: " ليس الأصل في الحروف الحذف إلا أن يكون مضاعفًا فيخفف نحو: إنّ

---

(١) الخصائص: ٢/ ٢٧٦: ٢٧٨ باختصار، الأشباه والنظائر: ١/ ٤٠، ٤١.

(٢) التحفة الشافية: ٢/ ٨٦٦- ٨٦٨ تحقيق/ إمام حسن حسن الجبوري ١٩٨٣م.

ولكن وربّ"[1].

وخلاصة ما سبق أنه قد ترتب على مجئ حروف المعاني للاختصار في الأبواب والأساليب النحوية عدة أحكام منها:

- أنها لا يسوغ حذفها ولا تخفيفها؛ لأن اختصار المختصر إجحاف به، وما جاز حذفه منها فبناء على كثرة الاستعمال ولقوه المعرفة بالموضع بوجود القرائن، وما خفف منها فبغرض استيفاء الأساليب والقواعد النحوية في الاستعمال.
- ومنها: أنه لا يسوغ زيادتها ؛ لأنه إنما جئ بها اختصارًا وإيجازًا، والزيادة تنقض هذا الأمر، وما جاء منها يكون لإرادة التوكيد، والتعبير بالتوكيد أولى من التعبير بالزيادة ؛ لأنه بذكرها يؤثر في المعنى.
- ومنها: أنها لا تعمل في شيء من الفضلات كالظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك. وما جاء منها عاملاً. فلما يتمتع به ذلك الحرف العامل من خصائص تقويه وتؤهله للعمل.

* * * * *

هذا بالإضافة إلى أن هناك أحكاما ترتبت على الاختصار في بعض الأبواب مما يدل على تأثير هذه الظاهرة في الأساليب والأبواب النحوية والصرفية.

---

(١) شرح المفصل: ٢/ ١٥، الأشباه والنظائر: ١/ ٤١.

الخاتمة

وتشتمل على ما يأتي:

١- إطلالة على البحث مع أهم النتائج الواردة به.

٢- الفهارس وتشتمل على :

فهرس الشواهد القرآنية.

فهرس الحديث النبوي الشريف.

فهرس الشواهد الشعرية.

ثبت المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

١ - إطلالة على البحث
مع أهم النتائج الواردة به

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لله على نعمائه وعلى توالي مننه وإحسانه، وصلاة وسلاما على خير رسله وعلى صحبه وآله.

أما بعد

فيعرض هذا البحث ظاهرة الاختصار في الأبواب والأساليب النحوية والصرفية في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث.

وقد تبين من خلال البحث:

(١) أن الاختصار قد أشار إليه علماء العربية في ثنايا تراثهم النحوي والصرفي وبينوا أنه جل مقصود العرب وعليه مبني أغلب كلامهم، وأنه من مذاهبهم في التخفيف عن اللسان العربي[١].

(٢) أن الاختصار هو الاقتصار على تقليل اللفظ دون المعنى[٢] مما دل على أن شرط صحة الاختصار هو إدراك المعنى المراد من وراء اللفظ وتمامه.

(٣) أن هناك فرقا بين الاختصار والحذف، فالاختصار يدور معناه حول التقليل أي تقليل اللفظ دون المعنى، أما الحذف فيدور معناه حول الإسقاط والقطع فهو

---

(١) يراجع الخصائص: ١/ ٧٣، الأشباه والنظائر: ١/ ٣٥.

(٢) المصباح المنير (خ ص ر) ص ١١١.

إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل[١].

وأن من شروط صحة الحذف أن يكون في المذكور دلالة على المحذوف ولا يشترط ذلك في الاختصار.

(٤) أن هناك علاقة بين الاختصار والحذف فالاختصار يكون سببا للحذف فالاختصار وإرادة الإيجاز من أهم الأسباب التي تقتضي الحذف كذلك الاختصار كما يصح أن يكون سببًا للحذف يصح كذلك جعله فائدة للحذف.

(٥) ظهر من خلال البحث ارتباط ظاهرة الاختصار ارتباطًا وثيقًا باستعمال العرب للألفاظ والأساليب قلة وكثرة، فقد تبين ما لكثرة الاستعمال من دور بارز في وجود هذه الظاهرة في الأبواب والأساليب النحوية والصرفية ، ولذا فإن كثرة الاستعمال تعد دافعًا قويًا للاختصار طلبًا للتخفيف.

ولذا قال سيبويه: " وغيروا هذا؛ لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله"[٢].

(٦) ألقى البحث الضوء على ظاهرة الاختصار في الأبواب والأساليب النحوية والصرفية مع ذكر أمثلة وأقوال لبعض العلماء وبيان ما ترتب، على وجود هذا الاختصار.

وفي ضوء ذلك تبين ما يأتي:

١- أن ذكر ألقاب حركات الإعراب " رفعًا ونصبًا وجرًا وجزمًا، وكذلك

---

(١) البرهان للزركشي: ٣/ ١٠٢.

(٢) الكتاب: ٢/ ١٩٦.

ألقاب حركات البناء ضما وفتحا وكسرًا ووقفا، قد أغنى عن أن نقول ضمة حدثت بعامل، أو فتحة حدثت بعامل أو كسرة حدثت بعامل فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار.

٢- أن بابي المثنى والجمع من الأبواب التي وضعها العلماء للاختصار، ومن مظاهر الاختصار فيهما أنهما أغنيا عن العطف والتكرار، إذ كان التعبير باسم واحد أشد اختصارًا من الإتيان باسمين أو بأسماء متعددة.

ومما ترتب على الاختصار في هذين البابين أن وضع العلماء عدة شروط للاسم الذي يراد تثنيته أو جمعه، منها: أن يكون له ثانٍ في الوجود حتى يتحقق الغرض من باب التثنية وباب الجمع وهو الاختصار والإيجاز ، وعلى ذلك فلا يثنى لفظ الجلالة (الله) وهو المعبود بحق؛ لأنه لا ثاني له في الوجود.

٣- أن باب الضمائر قد وُضع للاختصار؛ لأنها أشد اختصارًا من الظواهر خاصة ضمير الغيبة، وفيها استغناء بالحرف الواحد عن الاسم بكماله.

وقد ترتب على هذا الاختصار أحكام منها:

- أنه لا يليق بالضمير الزيادة وقد رجح البحث رأي البصريين حول الحروف التي وضع عليها الاسم في (هو وهي) وأنها الاسم بكماله وليست الهاء وحدها والواو زائدة، لأن الضمير جاء للاختصار فلا يليق به الزيادة.

- ومنها: أنه متى أمكن اتصال الضمير فلا يعدل عنه إلى الانفصال إلا للضرورة؛ لأن القياس في المضمرات أن تكون كلها متصلة ؛ لأنها أوجز لفظا وأبلغ في التعريف.

٤- أن باب العلم من الأبواب التي وضعت للاختصار؛ لأنه يطلق على المسمى؛ لتخليصه من الجنس بالاسمية فيفرق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم، وأنه لولا هذا العلم لاحتجنا إذا أردنا الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن نعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب، فأغنى العلم عن تعدد تلك الصفات.

٥- أن الاختصار جاء في باب "الموصول" في الموصول الاسمي المشترك[1]، ومن مظاهر الاختصار فيه أنه جاء بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع مذكرا ومؤنثا مثل: "مَنْ" في: "جاءني من نجح ومن نجحت، ومن نجحا ومن نجحتا، ومَنْ نجحوا ومن نجحن" حيث جاءت بدلاً من النطق بالذي والتي، واللذان، واللتان، والذين واللاتي" مما يدل على قدرة هذه اللغة على الاستيعاب والتعبير وإشباع رغبة المتكلم والسامع بأقل لفظ وأوجز عبارة.

٦- أن الاختصار قد شمل أيضًا بقية أقسام المعرفة؛ لأن المعرفة هي ما يدل على شيء معين وهذا التعيين جعل فيها اختصارًا؛ لأن الشيء اختص بالتعريف دون سائر أمته، فأسماء الإشارة: هذا وهذه وهذان.. وجه الاختصار فيها أنه قد تمت الإشارة فيها إلى الشيء دون سائر أمته بوجود قرينة الحالية "الآن"، وكذلك المعرف (بأل) نحو "الرجل" فيه قصدٌ

---

(١) جاء الاختصار في هذا الباب قياسًا على ما أقره العلماء من الاختصار في باب أسماء الأفعال حيث تأتي بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع: يراجع في البحث: باب الموصول وباب أسماء الأفعال.

للشيء بعينه دون سائر أمته ومثله المضاف إلى المعرفة نحو: "هذا أخوك" إنما أراد بالإضافة إلى الكاف الشيء بعينه دون سائر أمته[١].

٧- أن دخول (إنّ) على الكلام للتوكيد عوض عن تكرير الجملة وفي ذلك من الاختصار ما لا يخفى مع ما فيه من مراعاة مقتضى حال السامع.

٨- أن باب النائب عن الفاعل من الأبواب التي وضعت للاختصار لأنه دل على الفاعل بإعطائه حكمه وعلى المفعول بوضعه **وقد ترتب على حذف الفاعل في هذا الباب أشياء منها:**

- تغيير صورة الفعل عن أصلها لتهيئته وهو في صدر الجملة لحذف الفاعل واستقبال الذي ينوب عنه فيعمل فيه الرفع.

- أنه إذا حُذف وجب أن يقام اسم آخر مقامه، لأن الفعل لا بد له من فاعل وقد ترتب على إرادة الإيجاز والاختصار في هذا الباب أن يكون النائب عن الفاعل واحدًا؛ لأن الفاعل لا يكون إلا واحدا وذلك حتى يتحقق الغرض من الباب وهو الإيجاز والاختصار.

٩- أن الاختصار الواقع في باب العطف بحذف العامل في نحو: "قام زيد وعمرو ولم يقل: وقام عمرو " يدل على أن المحذوف إذا دل عليه دليل كان في حكم المنطوق به وحذفه أحسن من ذكره للاختصار وعدم الإطالة.

١٠- أن الاختصار الواقع في باب النداء بإنابة (يا) مناب (أدعو)، قد ترتب عليه أمور منها:

---

(١) يراجع الكتاب لسيبويه ٢/ ٥.

- عـدم الجمـع بـين حـرف النـداء والفعـل (أدعـو) أو أنـادى ؛ لأنـه ينـافي الاختصار.

- امتنـاع حـذف حـرف النـداء في عـدة مـسائل[1]؛ لأن الحـرف إنـما جـئ بـه اختصارًا لنيابته عن أدعـو وأنـادي فلـو حـذف لكـان اختـصار المختـصر وهـو إجحاف بأسلوب النداء وما جاء من حذف الحرف في هذا الأسـلوب فلكثـرة الاستعمال وإرادة التخفيف.

١١- أن الاختـصار جـاء في بـاب أسـماء الأفعـال مـن جهـة أنهـا تـأتي بلفـظ واحد وصورة واحدة للمفرد والمثنى والجمع مـذكرا ومؤنثا، فنقـول: صـه يـا محمـد وصـه يـا محمـدان وصـه يـا محمـدون وصـه يـا هنـد... الـخ بـدلا مـن اسكت واسكتا- واسكتوا... واسكتي... الخ **وقد ترتب على هذا الاختصار:**

- أن اسم الفعل لا يعمل إلا وهو مذكور في الكلام ولا يعمل وهو محذوف.

- أن من النحويين مـن ذهـب إلى أن الفعـل أصـل للمـشتقات وهـم الكوفيـون ولـم يذهب أحد إلى أن اسم الفعل أصل للاشتقاق.

- أنه يجوز توكيـد الفعـل باسـم الفعـل فنقـول: اسكت صـه وانـزل نـزال، ولا يجـوز أن تؤكـد اسـم الفعـل بالفعـل، فـلا تقـول: "نـزال انـزل" ولا "صـه اسـكت" ،وذلـك لتحقـق الهـدف مـن الاختـصار في هـذا البـاب حيـث إن التوكيد ينافي الاختصار.

١٢- أن العدل في باب الممنوع مـن الـصرف مـن الاختـصار، ففائـدة العـدل

---

(١) يراجع البحث باب النداء.

المبالغة فهو يوجب التكثير، كما يفيد الاختصار إذ معنى عُمر أبلغ من معنى عامر وثُناء أكبر عددًا من اثنين اثنين، إذ اثنين تدل على المثنى فقط، أما ثناء فإنها تدل على مالا يتناهى من العدد

١٣- أن باب العدد من الأبواب التي وضعت للاختصار[١]. ومن مظاهر هذا الاختصار:

- أنّ التعبير بمائة وألف ... يغني عن تكرار درهم ودرهم ودرهم، كما أن استعمال ألفاظ العقود بلفظ واحد للمذكر والمؤنث يدل على الاختصار والتخفيف.

- وكذلك الإفراد في أسلوب ثلاثمائة بدلا من الجمع تخفيفا في ثلاث مئين أو ثلاث مئات كما هو القياس.

- وحذف الواو وجعل الاسمين اسما واحدًا اختصارا في أحد عشر إلى تسعة عشر إلا أثنى عشر . إذا الأصل: أحد وعشر، وتسعة وعشر. وما ذاك الاختصار إلا تخفيفا عن الناطقين بالعربية والدارسين لها، ونظرًا لكثرة استعمال أسلوب العدد وتعدد صوره حيث لا يستغنى عنه متكلم، أو باحث.

١٤- أن الاختصار في أسلوب " لله درك من رجل" وأسلوب كل رجل يفعل هذا" من جهة أنه قد وضع المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة للعلم وطلبا للاختصار نظرا لأن المفرد أخف من الجمع وهو أشد تمكنا؛ ولأن النكرة أخف عليهم من المعرفة.

---

(١) يراجع البحث باب العدد.

١٥- أن الاختصار جاء في أسلوب "أفضل منك" من جهة أنه يأتي بلفظ واحد في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع ففعلت العرب ذلك اختصارًا للكلام[١].

١٦- أن أحرف الاستفهام إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ومن مظاهر ذلك أنها أغنت عن "أستفهم" وهي جملة فعل وفاعل، وأن الظاهر من قيام الأسماء والظروف مثل: أين ومتى" مقام همزة الاستفهام قد يوحي بتناقض وهم يتوخون الإيجاز والاختصار في الكلام إلا أنهم فعلوا ذلك طلبا للمبالغة في طلب الإيجاز والاختصار[٢].

وكذلك أسلوب الشرط في قولهم: " مَنْ يقم أقم معه" فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس، ولولا هو لاحتجت أن تقول : إن يقم زيد أو عمرو أو جعفر...[٣].

١٧- أن وجه الاختصار في أسلوب العموم في قولهم: " ما في الدار أحد" وما في الدار من ديّار" أن (أحدًا) اسم لمن يصلح أن يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر فقد أغنى عن ذكر كثير من الأفراد اختصارًا وتخفيفًا مما يدل على سعة ألفاظ لغتنا العربية وكثرة استيعابها.

١٨- أن الاختصار قد حَسُن في أسلوب الحذف لتعدد صوره وكثرة استعماله مما ترتب عليه وجود ما اشترطه العلماء من ظهور المعنى بدون

---

(١) يراجع أسلوب أفضل منك في البحث.

(٢) يراجع أسلوب الاستفهام والشرط.

(٣) يراجع الخصائص: ١/ ٨٣ بتصرف.

ذكر المحذوف ووجود دليل على ذلك المحذوف ولاستطالة الكلام.

١٩- أن الاختصار جاء مراعاة لحال المتكلم ومقامه كما ورد في أسلوب الترخيم في قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَٰمَٰلِكُ﴾ على ترخيم مالك[١]. فقد حَسُن الترخيم هنا؛ لأنه يدل على أنهم بلغوا في الضعف والنحافة إلى حيث لا يمكنهم أن يذكروا من الكلمة إلا بعضها وهذا أبلغ تصوير لحال أصحاب النار.

- ومما ترتب على دلالة الترخيم على الاختصار أن العلماء قد وضعوا من بين شروط الترخيم أن لا يكون الاسم مرخما؛ لأن المرخم لا يرخم كما أن المختصر لا يختصر لئلا يؤدي ذلك إلى الإجحاف بالكلمة[٢].

٢٠- أن الاختصار جاء في باب التأنيث من الإتيان بعلامة المؤنث وهي (التاء) ليفرقوا بها بين المذكر والمؤنث اختصارًا أو خوفًا من أن يكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر[٣].

٢١- أن الاختصار جاء في باب التصغير بإحداثه في اللفظ معنى الصفة مع تغيير اللفظ مما ترتب عليه أشياء منها:

- جواز الابتداء بالنكرة المصغرة فيقال: شَوَيعرٌ في بيتنا لأنه بمعنى شاعر صغير ففيه معنى الوصف.

- جواز جمع المصغر جمع مذكر سالما، فتقول في (رُجيل): (رُجيلون)

---

(١) يراجع أسلوب الترخيم في البحث.

(٢) يراجع أسلوب الترخيم في البحث ومجالس العلماء للزجاجي ص ٢٥٢.

(٣) يراجع: باب التأنيث من البحث.

وجاز ذلك لأنه قد تحقق فيه معنى الوصف بالتصغير.

- اشتراط عدم التصغير في الاسم العامل عمل الفعل، وذلك لأن عمله لمشابهة الفعل، والتصغير يبعده عن هذا الشبه لكونه وصفًا والوصف خاص بالأسماء[١].

- أن باب التصغير يعد وسيلة من وسائل الاختصار مع المحافظة على المعنى المراد، وهذا لا يتنافى مع استعمال أسلوب "رجُلٌ صغير" وفصاحته مما يدل على سعة لغتنا العربية وتنوع أساليبها وكثرة نواحيها وتصرفها.

٢٢- يعد باب النسب من الأبواب التي لزمها الاختصار تخفيفًا ويظهر ذلك في أسلوب النسب وفيما يطرأ على بعض الكلمات من حذف عند إلحاق ياء النسب بها.

٢٣- أن الإدغام ضرب من التخفيف والاختصار وذلك لثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم فعمدوا بالإدغام إلى ضرب من الخفة[٢].

٢٤- أن الاختصار للتخفيف في أسلوب قصر الممدود جاء لكثرة استعماله وسماعه عن العرب فاستحسنه النحويون ونظرا لما فيه من رد فرع إلى أصل.

ولا يناقض هذا الاختصار اختلاف العلماء في مد المقصور في ضرورة الشعر ؛ لأنه قد يكون لغة لبعض العرب.

---

(١) يراجع في البحث باب التصغير.

(٢) يراجع في البحث باب الإدغام وأقوال العلماء الخاصة بهذا التخفف.

٢٥- ألقى البحث الضوء على حروف المعاني في صورة مصغرة مستقلة مبينا أنها دخلت الكلام لضرب من الاختصار والتخفيف نظرًا لأنها قد أغنت عن جملة فعل وفاعل مثل: (ما) بمعنى أنفى و (إلا) بمعنى (استثنى)... الخ. فهي وسيلة من وسائل الاختصار بإقامة ما عدته أقل مقام ما عدته أكثر.

وقد ترتب على مجيء هذه الحروف في الكلام للاختصار عدة أحكام منها:

- أن ما جاء للاختصار لا يسوغ حذفه؛ لأن حذفه اختصار للمختصر واختصار المختصر لا يجوز، وعلى ذلك فحذف هذه الحروف مما يأباه القياس؛ وما جاء محذوفا منها فبناء على كثرة الاستعمال ولقوة المعرفة بالموضع بوجود القرائن.

- كذلك لا يصح الجمع بين الحرف وما ينوب عنه لأنه ينافي الاختصار كما رأى بعض العلماء أن التخفيف في الحروف مما يأباه القياس، لأن وضعها للاختصار فتخفيفها إجحاف بها[١].

- أن ما جاء للاختصار لا يسوغ الحكم بزيادته وعلى ذلك قال ابن جني: "وأما زيادتها فخارج عن القياس أيضًا"[٢].

لأنه إنما جئ بها اختصارا وإيجازًا والزيادة تنقض هذا الأمر وما جاء منها يكون لإرادة التوكيد، والتعبير بالتوكيد أولى من التعبير بالزيادة لأنه يبين أن وجودها يؤثر في المعنى.

- أنها لا تعمل في شيء من الفضلات كالظرف والحال والتمييز وغير ذلك

---

(١) التحفة الشافية: ٢/ ٨٦٦- ٨٦٨.

(٢) الخصائص: ٢/ ١٧٥.

وما جاء منها عاملاً فلما يتمتع به ذلك الحرف العامل من خصائص تقويه وتؤهله للعمل".

وبعد ،،

فإن الاختصار مظهر من مظاهر التخفيف في لغة العرب التي نزل القرآن الكريم بها مصداقًا لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾[1].

ولذا لاحظه العلماء منذ وضع القواعد للأبواب النحوية والصرفية حتى أصبحت تلك الأبواب من وسائل الاختصار في النحو العربي، فالمثنى والجمع والتعريف والحذف بشتى صوره وأساليبه والبناء للمجهول والتوكيد بإن والتصغير والنسب والإدغام وإقامة ما عدته أقل مقام ما عدته أكثر كما في حروف العطف والنداء، واستعمال الكلمة بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع.... وغير ذلك من الأبواب والأساليب التي ذكرها العلماء ما هي إلا وسيلة من وسائل الاختصار مرادًا بها التخفيف والتيسير على متعلمي لغة القرآن الكريم من غير أهلها مما ساعد على انتشار الإسلام وظهور علماء من غير العرب لهم نتاج غزير في علوم العربية.

واستكمالاً لما بدأه علماؤنا الكرام كل ما أتمناه هو الاهتمام بإظهار خصائص هذه اللغة والاجتهاد في إبراز ظواهرها بمزيد من الدراسات النحوية والصرفية حول هذه الخصائص وتلك الظواهر حتى نبين ما في لغة القرآن الكريم من أسرار .

---

(١) الدخان آية ٥٨.

وختامًا،،

أدعو الله العلي القدير أن يتقبل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن يغفر ما وقع فيه من تقصير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...

الباحثة
د. سلوى عبد الفتاح حسن بدوي
الأستاذ المساعد في قسم اللغويات
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة

٢ – الفهارس

فهرس الشواهد القرآنية

اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة في البحث	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة في البحث
فاتحة الكتاب	٥	٣٣	سورة التوبة	٧	٩٤
سورة البقرة	٢٤	١٠٨		١٠١	١١٠
	٢٧	٣٨	سورة يونس	٤٢	٤٢
	٢٩	٢٨		٤٣	٤٢
	٣٠	٢٧		٧١	٥٧
	٣١	٣٩	سورة هود	٤٢	١٢٦
	٧٩	٣٩		٤٤	٥٦
	١٨٤	٤٠	سورة يوسف	٧	٧٢
	١٩٧	٩٨		٩	١١٢
	٢١٤	٩٥		٢٩	١٤١،٦٣
	٢٦٠	١٤٢		٤٠	٣٤
	٢٨٢	١١١		١٠١	١٤١
سورة آل عمران	٢٦	٦٥		١٠٨	٣٨
	٣١	١٠٧	سورة النحل	٥١	٢٥
	١٤٣	١٠٩		١٢٦	٥٢

اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة في البحث	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة في البحث
سورة النساء	١٢	حاشية ١٢٠	سورة الإسراء	٨	٩٧
	٢٨	٤٥-٥٢		٢٣	٦٩
	٧٨	٩٨		٢٧	٤٩
	١٣٧	١١٢		٣٦	١١٣
سورة المائدة	١٦	٢٨		١١٠	٩٨
	١١٤	١٤١	سورة مريم	١٣	١٠٧
سورة الأنعام	١٣	١٠٦		٢٠	١١٢
	٢٥	٤٢	سورة طه	١٤	٢٧
	١٣٥	١١٢		٤٩	١٠٦
سورة الأعراف	١٣٢	٩٨	سورة الأنبياء	٩٣	٣٨
سورة الأنفال	٢٣	٩٨		٨٨	٢٧
				٨٢	٤٢
				٣٠	٤٤
				٥٧	٦٦

اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة في البحث	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة في البحث
سورة النور	٣١	٤٥	سورة الزخرف	٣٢	٩٤
سورة الفرقان	٥	١٠٨		٤٥	٢٥
سورة الشعراء	٤١	١٠٨		٧٧	٩١
سورة النمل	٣٣	٢٨	سورة الأحقاف	١١	٩٨
	٢٠	١٠٧	سورة الفتح	١٤	٤١
سورة القصص	٢١	١٠٧	سورة القمر	٢٧	١١٢
سورة العنكبوت	٣١	٦٣	سورة الواقعة	٣٧	١٧
	٣٥	٢٨	سورة الممتحنة	١١	١٠٢
سورة لقمان	٧٧	١١٣	سورة التغابن	١١	٤٢، ٩٧
	١٤	٨٢ في الحاشية	سورة الطلاق	٢	٤٢
	٥١	٤٠	سورة القلم	١٤	١١١
سورة الأحزاب	١١	١١٣	سورة الحاقة	١٣	٥٦
	١٧	١٢٦		٤٧	١٠٢
سورة سبأ	٣٢	١٠٢	سورة نوح	٢٦	١٠٢
	٣٥	٢٩، ٣٠	سورة الضحى	٣	١٠٨

سورة ص	٢٨	٧١	سورة العصر	١-٣	٤٥
	١٣	٧٢	سورة المسد	١	١١٢
	١٧	٩٤		٤	١٢٧
	٢٦	٤٠	سورة الإخلاص	١-٤	٢٥
	٤٤	١١٤			

فهرس الحديث النبوي الشريف

الحديث	رقم الصفحة
قول الرسول ﷺ لأبي عميرة يمازحه: "أبا عميرة ما فعل النُّغير".	١١٣

فهرس الشواهد الشعرية

م	البيت	البحر	الصفحة
(١)	فلو أنَّ الأطبَّا كـــانُ حَـــوْلِي وكـــان مَـــعَ الأطِبَّـــاء الأُســـاة	الوافر	١٣٧
(٢)	كَأَنَّهُ خارِجاً مِن جَنبِ صَفحَتِهِ سَفّودُ شَربٍ نَسوهُ عِندَ مُفتَـــأَدِ	البسيط	١٤٤
(٣)	ولستُ بحلاّل التّلاع مخافـــةً ولكنْ متى يسترفِدُ القومُ أُرْفـــد	الطويل	٩٨
(٤)	ولا بُدَّ من صنعا وإن طالَ الـــسفر وإنْ تحـــنى كُـــل عُـــودٍ ودَبَـــر	الرجز	١٣٧
(٥)	أيَّانَ نُؤْمِنْك تأمنْ غيرَنـــا وإذا لم تدركِ الأمنَ منا لم تزلْ حَـــذِرا	البسيط	٩٨
(٦)	كَأَنَّ بَـــيْنَ فَكِّهـــا والفَـــكِّ فَارَةَ مِسْكٍ ذُبِحَـــتْ في ســـكِّ	الرجز	٢٢
(٧)	وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهة تـــصفر منـــها الأنامـــل	الطويل	١٢٧
(٨)	الواهب العِدّا وَكُـــلُ طِمِـــرَّةٍ ما إنْ تَنالُ يَدُ الطَويـــلِ قَـــذالَها	الكامل	١٣٧
(٩)	ثلاثُ مئين للملوك وفي بهـــا ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم	الطويل	٨٠
(١٠)	ولقد نزلتِ فلا تَظُـــني غـــيرَهُ مـــني بمنزلـــة المُحـــبِّ المُكْـــرَم	الكامل	١١٠

(١١)	فإن لم تكُ المرآةُ أبدتْ وسامة فقد أبدت المرآة جبهـــة ضـــيْغَمِ	الطويل	١١٣
(١٢)	حيثما تستقم يُقَدِّر لك اللـــــ ـــه نجاحًـــا في غـــابر الأزمـــان	الخفيف	٩٨
(١٣)	قالت بناتُ العمِّ: ياسلمى وإنْ كان فقيرا مُعْدِمًا؟ قالـــتْ: وإنْ	الكامل	١١٤
(١٤)	وَأَخرَجَ أُمُّهُ لِسَواسِ سَـــلمى لِمَعفورِ الـــضَّرا ضَـــرِمِ الجَـــنينِ	الوافر	١٣٦

ثبت المصادر والمراجع

(١) ابن الطراوة النحوي د. عياد الثبيتي.

(٢) الأحاجي النحوية للزمخشري تحقيق مصطفى الحدري.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي – طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧م.

(٤) اختيارات الصفار النحوية والصرفية في الجزأين الأول والثاني من شرح كتاب سيبويه للباحثة : زينب أحمد فهمي علي رسالة ماجستير بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق د/ رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٦) أساليب الاختصاص والاستغراق في اللسان العربي د. سميرة مسلم – رسالة ماجستير ١٤٠٦ - ١٤١٧هـ - جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية.

(٧) الاستغناء في أحكام الاستثناء لشهاب الدين القرافي تحقيق د/ طه محسن.

(٨) أسرار العربية للأنباري – دار إحياء الكتب العربية ط٢ ١٣٢٥هـ - تحقيق/ د محمد بهجت البيطار.

(٩) أسرار النحو الجزء الرابع أساليب الممنوع من الصرف أ.د/ محمد يسري زعير.

(١٠) أسس علم اللغة تأليف ماريوباي- ترجمة د/ أحمد مختار عمر ط٢ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م – عالم الكتب.

(١١) الأشباه والنظائر في النحو للعلامة جلال الدين السيوطي طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

(١٢) الأصول في النحو لابن السراج ت د/ عبد الحسين الفتلي ط مؤسسة الرسالة.

(١٣) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ت د/ زهير غازي زاهر ط٣ ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية.

(١٤) إملاء ما من به الرحمن لأبي البقاء العكبري ت أ/ إبراهيم عطوة عوض – مطبعة الحلبي ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

(١٥) الانتصاف من الإنصاف أ/ محمد محي الدين عبد الحميد – حاشية كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري.

(١٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين للأنباري ت/ أ/ محمد محي الدين عبد الحميد.

(١٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ت أ/ محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – لبنان.

(١٨) الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د/ مازن المبارك.

(١٩) البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق أ. محمد أبو الفضل إبراهيم- دار إحياء الكتب العلمية – عيسى البابي الحلبي ط/ ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

(٢٠) بصائر ذوي التمييز لمجد الدين الفيروز آبادي.

(٢١) بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية أ.د/ عبد الفتاح لاشين.

(٢٢) التحفة الشافية للنيلي – تحقيق د/ إمام حسن حسن الجبوري – ١٩٨٣م.

(٢٣) التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي تحقيق د/ حسن هنداوي – دار القلم – سورية – دمشق – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٢٤) التعريفات للجرجاني – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٢٥) تفسير البحر المحيط لأبي حسان تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والدكتور زكريا عبد المجيد ود. أحمد النجولي – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

(٢٦) التفسير الكبير – مفاتيح الغيب للفخر الرازي ط. دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(٢٧) تفسير الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري – ط دار الفكر – بيروت.

(٢٨) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل – منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت ط١ ١٣٩٢هـ - ١٩٩٣م.

(٢٩) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك دار الفكر للطباعة والنشر .

(٣٠) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني- القاهرة.

(٣١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ط. دار إحياء الكتب العلمية.

(٣٢) حاشية يس على التصريح طبعة إحياء الكتب العلمية – البابي الحلبي- المطبعة الأزهرية بمصر الطبعة الثالثة.

(٣٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي تحقيق أ/ عبد السلام هارون – الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٣٤) الخصائص لابن جني تحقيق د/ محمد علي النجار طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢.

(٣٥) دراسات لأسلوب القرآن للشيخ الأستاذ الدكتور عبد الخالق عضمية.

(٣٦) الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع للشنقيطي تحقيق محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية ط١ ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

(٣٧) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ت أ/ محمد عبد المنعم خفاجي ط٣.

(٣٨) ديوان الأعشى تحقيق د/ محمد حسين – مكتبة الآداب الطبعة بدون تاريخ.

(٣٩) ديوان الطرماح بن حكيم تحقيق د. عزة حسن دار الشرق العربي – بيروت – الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٤٠) سر صناعة الإعراب لابن جني.

(٤١) شذا الصرف في فن الصرف تحقيق / ناجي عبد العال حجازي.

(٤٢) شرح ألفية ابن معط لابن القواس دراسة وتحقيق/ علي موسى الشوملي مكتب الخانجي- الرياض ط١ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٤٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بتحقيق الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد طبعة المكتبة العصرية – بيروت.

(٤٤) شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون دار هجر للطباعة والنشر – القاهرة – المطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

(٤٥) شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك للشيخ خالد الأزهري ١٩٩٠م ط٣، المطبعة الأزهرية بمصر ١٣٤٤هـ - ١٩٢٥م.

(٤٦) شرح السيرافي على الكتاب تحقيق أحمد حسن مهدلي د/ علي سيد علي، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٣٣ - ٢٠١٢م.

(٤٧) شرح الكافية الشافية لابن مالك ت د/ عبد المنعم هريدي – دار المأمون للتراث الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٤٨) شرح الكافية للرضي ط. دار الكتب العلمية – بيروت.

(٤٩) شرح المعلقات السبع للزوزني طبعة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م – مكتبة محمد علي صبيح.

(٥٠) شرح المفصل لابن يعيش طبعة عالم الكتب – بيروت.

(٥١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق د/ مازن المبارك.

(٥٢) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ت/ أ محمد محي الدين عبد الحميد ط. دار الفكر.

(٥٣) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام تأليف أ/ محمد محي الدين عبد الحميد ط. دار الفكر العربي.

(٥٤) شرح كتاب سيبويه للصفار تحقيق د. معيض بن مساعد العوفي طبعة دار المآثر – المدينة النبوية.

(٥٥) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي تحقيق د. محسن بن سالم الصميري. جامع أم القرى – المملكة العربية السعودية – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ تحقيق د/ حسن هنداوي الطبعة بدون تاريخ.

(٥٦) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر لمحمود شكري الألوسي شرح محمد بهجة الآزي البغدادي – المكتبة العربية – بغداد- المكتبة السلفية بمصر الطبعة العاشرة ١٣٤١هـ.

(٥٧) ضمير الشأن والقصة في لغة القرآن د/ حسن حامد البهوتي ط١ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

(٥٨) عدة السالك إلى توضيح أوضح المسالك أ/ محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – لبنان.

(٥٩) العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ت د/ مهدي المخزومي و د/ إبراهيم السامرائي- الناشر – دار ومكتبة الهلال.

(٦٠) فصل القول في بيان أحكام التصغير والنسب أ.د/ عبد النعيم علي محمد عبد الله ط١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٦١) فن التصريف الجزء الثاني أ.د/ محمد يسري زعير.

(٦٢) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامي المتوفي سنة ٨٩٨هـ- دراسة وتحقيق د/ أسامة طه الرفاعي ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية- الجمهورية العراقية.

(٦٣) في البلاغة العربية – علم المعاني – البيان – البديع د/ عبد العزيز عتيق.

(٦٤) القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز آبادي.

(٦٥) الكتاب لسيبويه ت أ/ عبد السلام هارون ج١ ط٣ سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م، مكتبة الخانجي بالقاهرة ج ٢ ط الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٩م.

(٦٦) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري تحقيق عبد الله نبهان – دار الفكر – سوريا الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

(٦٧) لسان العرب لابن منظور تحقيق عبد الله الكبير ومحمد أحمد حسب الله – دار المعارف للطباعة والنشر.

(٦٨) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج تحقيق أ.د/ هدى محمود قراعة طبعة المجلس العلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

(٦٩) المثل السائر لابن الثير.

(٧٠) مجالس العلماء للزجاجي ت أ/ عبد السلام هارون طبعة الكويت سنة ١٩٦٢م.

(٧١) مجمع الأمثال للميداني تحقيق أ/ محمد محي الدين عبد الحميد طبعة دار الفكر.

(٧٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م تحقيق أ.د/ علي النجدي ناصف – أ.د/ عبد الفتاح شلبي.

(٧٣) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده تحقيق عبد الحميد هنداوي – الناشر دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٧٤) مختار الصحاح للرازي طبعة مكتبة الإيمان.

(٧٥) مختصر في القراءات الشاذة لابن خالويه- مكتبة المتنبي.

(٧٦) المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم أ.د/ عوض الله جاد حجازي دار الطابعة المحمدية بالأزهر ط٢ ١٩٦٤م.

(٧٧) المزهر في علوم اللغة للسيوطي ط دار إحياء الكتب العربية وطبعة دار الجيل ت أ/ محمد أحمد جاد المولى والأستاذ علي محمد البجاوي.

(٧٨) المصباح المنير للفيومي طبعة مكتبة الإيمان بالمنصورة مراجعة: أ/ عزت زينهم.

(٧٩) معاني القرآن للفراء تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ٧٢- ١٩٧٣.

(٨٠) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ت أ.د/ عبد الجليل شلبي.

(٨١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ت د/ مازن المبارك و أ/ محمد علي حمد الله و أ/ سعيد الأغاني طبعة دار الفكر.

(٨٢) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ت/ محمد سيد كيلاني الطبعة الأخيرة.

(٨٣) المفصل في علم العربية للزمخشري – الطبعة الثانية – دار الجيل.

(٨٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي.

(٨٥) المقتضب للمبرد تحقيق أ.د/ محمد عبد الخالق عضيمة طبعة الهيئة المصرية العامة للكتابة.

(٨٦) مقرر الصرف للفرقة الثالثة شعبة اللغة العربية بجامعة الأزهر تأليف أ.د/ عامر السعيد عبد ربه.

(٨٧) منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب للأستاذ الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد.

(٨٨) المنصف لابن جني تحقيق أ/ إبراهيم مصطفى ، و أ.د/ عبد الله أمين ط١ ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

(٨٩) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان رسالة ماجستير تحقيق الباحثة منى أحمد السيد.

(٩٠) النحو المفصل د/ علي علي لقم.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، و أ/ عبد السلام هارون الكويت – دار البحوث العلمية. ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة.	٥
التمهيد: الدرس النحوي والاختصار ويشتمل على ما يأتي:	٩
الدراسات السابقة.	١٠
نبذة عن الاختصار.	١٢
تعريف الاختصار.	١٢
شروط صحة الاختصار.	١٢
الفرق بين الاختصار والحذف والعلاقة بينهما.	١٢
المبحث الأول: الاختصار والأبواب والأساليب النحوية والصرفية. وفيه مطلبان.	١٥
المطلب الأول: الاختصار والأبواب النحوية. ويشتمل على:	١٦
باب المعرب والمبني ويشمل:	١٧
١ - ألقاب حركات الإعراب والبناء.	١٧
٢ - المثنى والجمع.	٢١
باب النكرة والمعرفة " أقسام المعرفة".	٢٧
١ - الضمير.	٢٧
٢ - العلم.	٣٥
٣ - أسماء الإشارة.	٣٧
٤ - الموصول " الموصول الاسمي المشترك".	٤٠

الموضوع	رقم الصفحة
٥- أل المعرفة.	٤٤
باب الأحرف الداخلة على المبتدأ أو الخبر.	٤٨
التوكيد بإنّ.	٤٨
باب ما لم يسم فاعله.	٥١
باب المفعول معه.	٥٧
باب العطف.	٦٠
باب النداء.	٦٣
باب أسماء الأفعال.	٦٨
باب الممنوع من الصرف "العدل في الممنوع من الصرف".	٧٢
باب العدد.	٧٨
المطلب الثاني: الاختصار والأساليب النحوية المستعملة. ويشتمل على:	٨٣
١- أسلوب قم واقعد.	٨٤
٢- أسلوب " لله درك من رجل وكل رجل يفعل هذا".	٨٦
٣- أسلوب " أفضل منك".	٨٨
٤- أسلوب الترخيم.	٩٠
٥- أسلوبا الاستفهام والشرط.	٩٤
٦- أسلوب العموم في قولهم: ما في الدار أحد – ما في الدار من ديّار".	١٠١
٧- أسلوب الحذف.	١٠٤

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثاني: الاختصار في الأبواب والأساليب الصرفية. وفيه مطلبان:	١١٨
المطلب الأول: الاختصار والأبواب الصرفية. ويشتمل على:	١١٩
باب التأنيث " الإتيان بعلامة المؤنث".	١٢٠
باب التصغير.	١٢٤
باب النسب.	١٢٩
باب الإدغام.	١٣٢
المطلب الثاني: الاختصار والأساليب الصرفية المستعملة. ويشتمل على:	١٣٤
أسلوب قصر الممدود.	١٣٥
المبحث الثالث: حروف المعاني اختصار ودلالة.	١٣٩
الخاتمة: وتشتمل على ما يأتي:	١٤٧
١ - إطلالة على البحث مع أهم النتائج الواردة به.	١٤٨
٢ - الفهارس: وتشتمل على :	١٦١
فهرس الشواهد القرآنية.	١٦١
فهرس الحديث النبوي الشريف.	١٦٤
فهرس الشواهد الشعرية.	١٦٥
ثبت المصادر والمراجع.	١٦٧
فهرس الموضوعات.	١٧٧